



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية (دراسة مقارنة)

إعداد الطالب

محمد حمدان خفاجة

إشراف الدكتور

علاء الدين عادل محمد الرفاتي

الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

18 شعبان 1433 / يونيو 2012م.

الآية القرآنية بسم الله الرحمن الرحيم

(لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) "البقرة 273"

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) "فاطر آية 15"

سئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخادم: يأخذ من الزكاة ؟ فأجاب:
يأخذ إن احتاج ولا حرج عليه (الأموال، أبي عبيد)

إني رأيت انه لا يكتب إنسان كتابا في يوم إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد
كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر،
وهو دليل علي استيلاء النقص علي جملة البشر.

(العماد الأصفهاني)

إهداء

إلي فقراء فلسطين،

إلي من يعاني من مرارة الفقر والحرمان،

إلي كل المهتمين في مساعدة فقراء هذا البلد بعد معرفة حقيقة الفقر ومن هم الفقراء

وفق تشخيص الإسلام لهم وتحديد حد كفايتهم الذي يعتبر حق مقدس لكل إنسان ليعيش

حياة كريمة طيبة.

إلي أمي وأبي وإخواني وأخواتي الذين لم ييخلوا علي بالدعاء لي بالتوفيق والنجاح.

إلي زوجتي وأولادي الذين انتظروا وصبروا ليتحقق لهم المراد في حصولي علي

شهادة الماجستير إن شاء الله.

إلي كل الأحباب والأصحاب الذين نسعد بهم ويسعدون بنا اهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين وآخرين سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه أجمعين، وبعد:

إنه لمن دواعي سروري أن اشكر الناس اقتداء بالمصطفى صلى الله عليه وسلم الذي

يقول "لا يشكر الله من لا يشكر الناس". (رواه أحمد)

أتوجه بالشكر بعد الله إلي الدكتور علاء الدين الرفاتي وزير الاقتصاد الوطني الذي قبل

الإشراف علي هذه الرسالة وكان لتوجيهاته المتميزة أثرا كبيرا للوصول إلي دراسة

هادفة في معالجة مشكلة الفقر.

كما أشكر كل من البرفسور الدكتور معين رجب والدكتور سمير صافي وأتشرف بهما

لمناقشة الرسالة وأبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم.

أشكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي عمل علي توفير البيانات اللازمة

للمرسالة.

أشكر جميع الأساتذة الذين لم يخلوا علينا بتوجيهاتهم وشعورهم الصادق في دعواتهم

لي بالتوفيق والنجاح لإتمام مشواري التعليمي.

جدول المحتويات

ب	الآية القرآنية.....
ج	إهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	جدول المحتويات.....
ح	قائمة الجداول.....
ط	قائمة الأشكال.....
ي	قائمة الملاحق.....
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
ل	ملخص باللغة الإنجليزية:.....
1	الفصل الأول.....
1	الإطار العام للدراسة.....
2	1-1 مقدمة.....
3	2-1 أهمية الدراسة.....
4	3-1 مشكلة الدراسة.....
4	4-1 أهداف الدراسة.....
5	5-1 فرضيات الدراسة.....
5	6-1 متغيرات الدراسة.....
6	7-1 منهجية الدراسة.....
6	8-1 حدود الدراسة.....
7	9-1 الدراسات السابقة.....
10	10-1 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....
10	11-1 صعوبات الدراسة.....
12	الفصل الثاني.....
12	تعريف الفقر في إطار المفهوم الإسلامي و الدولي.....
13	مقدمة.....
13	1-2 تعريف الفقر.....
13	1-1-2 تعريف الفقر في اللغة.....
13	2-1-2 تعريف الفقر في الاصطلاح؟.....
14	2-2 الفقر من منظور إسلامي:.....
14	1-2-2 في القرآن والسنة.....
14	2-2-2 في الاجتهاد.....
19	3-2 المفهوم الدولي للفقر.....
22	4-2 ملامح الفقر.....
23	5-2 علاقة الدخل وأنماط توزيعه بمشكلة الفقر.....
23	1-5-2 الدخل.....
24	2-5-2 توزيع الدخل.....
24	3-5-2 سوء توزيع الدخل.....
24	4-5-2 أهم مؤشرات قياس توزيع الدخل:.....
25	6-2 تقييم للاقتصاد المعاصر.....
28	الخلاصة.....
29	الفصل الثالث.....
29	الفقر مظهر للمشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والوضعي.....
30	مقدمة.....
30	1-3 نظرة الإسلام للفقر.....
31	2-3 الإسلام و محاربة الفقر.....
32	3-3 علاج الفقر في الإسلام.....

36	4-3 واقع تطبيق وسائل الإسلام لعلاج مشكلة الفقر:
37	5-3 خصائص الفقراء في الاقتصاد الوضعي:
37	6-3 أسباب الفقر - أسباب عامة :
38	1-6-3 أسباب الفقر في الدول النامية :
38	2-6-3 أسباب الفقر في الدول المتقدمة:
39	7-3 حلقات الفقر الخبيثة أو المفرغة:
40	8-3 الآثار الناجمة عن الفقر :
40	1-6-3 الآثار الاجتماعية والسياسية:
41	9-3 الفقر والنمو الاقتصادي:
42	10-3 الفقر والتنمية:
43	الخلاصة:
44	الفصل الرابع
44	الأساليب المتبعة في قياس الفقر وفق المعايير الدولية والإسلامية
45	مقدمة :
45	1-4 الأساليب المتبعة في قياس الفقر :
46	2-4 قياس الفقر :
46	1-2-4 المؤشرات المتعلقة بقياس المعيشة و يمكن قياسها من خلال:
47	2-2-4 أسلوب خط الفقر:-
47	3-2-4 أسلوب الحاجات غير المشبعة :
48	4-2-4 مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر وشدة الفقر:
48	3-4-2 منظومة مؤشرات الفقر :
49	4-4 تصنيفات خط الفقر
49	1-4-4 خط الفقر المطلق:
49	2-4-4 خط الفقر النسبي :
49	3-4-4 خط الفقر الذاتي :
49	5-4 طرق قياس الفقر :
50	6-4 صعوبات قياس الفقر :
51	7-4 قياس الفقر ضمن المفهوم الدولي :-
52	8-4 اشتقاق قيمة خطوط الفقر :-
52	1-8-4 استثمار المسح:-
52	9-4 مستوى الفقر وفق المفهوم الإسلامي وتقدير حد الكفاية حسابيا :-
60	الخلاصة
61	الفصل الخامس
61	معالم الفقر في قطاع غزة
62	1-5 تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية :
62	2-5 تقدير خط الفقر في فلسطين:
67	3-5 الخطط الفلسطينية التي وضعتها وزارة التخطيط لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية
67	2-3-5 خطة التنمية الفلسطينية (1999 - 2003)
68	3-3-5 الاستراتيجية الوطنية لبرامج خلق فرص عمل:
68	4-3-5 وزارة الشؤون الاجتماعية:
68	4-5 العوامل التي تؤثر علي نسبة الفقر في قطاع غزة والتي ستشملها دراسة الحالة للفترة الزمنية من (1995 - 2010)
69	
43	الخلاصة:
76	الفصل السادس
76	الدراسة العملية وتحليل البيانات
77	1-6 مقدمة :
77	3-6 منهجية التحليل:
78	4-6 طرق جمع البيانات:
79	5-6 عرض وتحليل البيانات

79	1-5-6 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:
92	الفصل السابع
92	النتائج والتوصيات
93	1-7 النتائج
95	2-7 التوصيات
100	المراجع الأجنبية :
100	مواقع الكترونية
102	الملاحق

قائمة الجداول

56	القيم الاحلية للاحتياجات المختلفة	جدول (4-1)
57	نسبة القيمة الحالية لمجموع الإضافات الإجمالية من خط الفقر الدولي	جدول (4-2)
58	احتساب نسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي	جدول (4-3)
59	احتساب الاحتياجات المختلفة للزواج والتعليم فوق الأساسي والحج	جدول (4-4)
64	خط الفقر المدقع (الشديد) في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2010	جدول (5-1)
64	خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2010	جدول (5-2)
80	الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة	جدول (6-1)
81	تحليل الانحدار المتعدد (المتغير التابع نسبة الفقر وفق المفهوم الدولي)	جدول (6-2)
86	ترتيب المتغيرات المستقلة حسب أهميتها	جدول (6-3)
88	قيمة vif للمتغيرات المستقلة	جدول (6-4)
90	تحليل الانحدار المتعدد للمتغير التابع (نسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي)	جدول (6-5)

قائمة الأشكال

39	حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية	شكل (1-3)
69	اتجاه التغير في إجمالي الناتج المحلي عبر الفترة الزمنية (2010-1995)	شكل (1-5)
70	اتجاه التغير في التغير السنوي في الأسعار عبر الفترة الزمنية (2010-1995)	شكل (2-5)
71	اتجاه التغير في معدل البطالة عبر الفترة الزمنية (2010-1995)	شكل (3-5)
72	اتجاه التغير في معدل الامية عبر الفترة الزمنية (2010-1995)	شكل (4-5)
73	اتجاه التغير في عدد الجمعيات الخيرية عبر الفترة الزمنية (2010-1995)	شكل (5-5)
74	علاقة الحصار مع الزمن	شكل (6-5)
89	توضيح بياني للقيم الفعلية والمقدرة والبواقي	شكل (1-6)

قائمة الملاحق

102	نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، 2009.....	ملحق(5-1)
104	نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لدخل الأسرة الشهري، 2009.....	ملحق(5-2)
106	نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، 2010.....	ملحق(5-3)
108	نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لدخل الأسرة الشهري، 2010.....	ملحق(5-4)
110	نتائج تحليل الانحدار المتعدد (المتغير التابع نسبة الفقر وفق المعايير الدولية)	ملحق(6-1)
114	نتائج تحليل الانحدار المتعدد (المتغير التابع نسبة الفقر وفق المعايير الإسلامية)	ملحق(6-2)

ملخص الدراسة باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة مستوى الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية حيث ركزت علي مفهوم الفقر الدولي والإسلامي وطرق قياس الفقر وأهم مكوناته الرئيسية وتوضيح الفرق بين خط الفقر المدقع والعادي وحد الكفاف وحد الكفاية والفرق بين المعايير الإسلامية والدولية في قياس الفقر وقد كان من أبرز النتائج للدراسة:

1. ساهم ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات في زيادة نسبة الفقر.
2. لقد ساهمت أعداد الجمعيات الخيرية المرخص لها من وزارة الداخلية في تخفيف حدة الفقر
3. إن تزايد نسبة الأمية بين أفراد المجتمع الفلسطيني ساهم في التخفيف من حدة الفقر في قطاع غزة، بسبب قيام غير المتعلمين بالالتحاق بفرص عمل في الحرف المختلفة .
4. ساهمت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات في التخفيف من حدة الفقر حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الرابعة من بين المتغيرات المستقلة.
5. ينتشر الفقر في قطاع غزة بشكل متسارع وواسع نتيجة للممارسات الإسرائيلية في الإغلاق والحصار والذي أدى إلي فقدان كثير من الناس أعمالهم.
6. بالنسبة للحالات المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية هي جزء من ظاهرة الفقر وتستفيد من الوزارة كونها تعاني من الفقر.
7. أظهرت الدراسة العملية أن نسبة البطالة لم تكن ذا تأثير معنوي على نسب الفقر.
8. أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتشخيص مشكلة الفقر وفق المعايير الإسلامية تختلف عن المعايير الدولية.

أما التوصيات فقد جاءت على النحو التالي:

العمل على تحقيق استقرار في أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية وقيام وزارة المالية باتخاذ سياسات مالية تقشفية وزيادة اهتمام الجمعيات الخيرية المسجلة في وزارة الداخلية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر وليس مجرد الاكتفاء بتقديم المساعدات الاغاثية وضرورة قيام وزارة الداخلية بتزويد الجمعيات بجميع المعلومات عن حالة الفقراء المستحقين فعلاً للمساعدات وتحديث بيانات هذه الجمعيات وفتح سوق العمل للخريجين الفلسطينيين في الخارج والاهتمام بتوفير الاحتياجات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي والاهتمام بإحداث تنمية بشرية مستدامة لتوفر الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة وإظهار وإبراز نظرة الإسلام المتكاملة عن الفقر وضرورة توجيه المزيد من الجهود من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي.

Poverty level in the Gaza Strip and its relation to Islamic Concepts
(A comparative study)

This study discussed poverty level in the Gaza Strip and its relation to Islamic Concepts emphasizing on International and Islamic Poverty concepts, Poverty measurement methods, and its major components.

The study found that the increase in the price of commodities and services contributed in the increase of poverty but was limited by humanitarian efforts by NGOs liscenced by the Ministry of Interior. The study also showed that there is a significant difference between Islamic and International standards that determine the poverty problem.

According to the previous results, the study recommended that the price of commodities and services should be stabilized and emphasized on the importance of increasing the humanitarian efforts by governmental and non-governmental institutions. It also emphasizes the importance of demonstrating Islam's comprehensive view on poverty and the importance of directing more research efforts into Islamic Economics field.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1-1 مقدمة
- 2-1 أهمية الدراسة
- 3-1 مشكلة الدراسة
- 4-1 أهداف الدراسة
- 5-1 فرضيات الدراسة
- 6-1 متغيرات الدراسة
- 7-1 منهجية الدراسة
- 8-1 حدود الدراسة
- 9-1 الدراسات سابقة
- 10-1 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
- 11-1 صعوبات الدراسة

1-1 مقدمة

إن الغاية الأساسية لأي نظام اقتصادي تحقيق أقصى رفاهية ممكنة لأفراد المجتمع، وذلك لتنشئة الإنسان السوي القادر على صياغة وصناعة المستقبل، يساهم في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة.

ويعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي منهجاً كاملاً للحياة البشرية يتم تحقيقه في حياة البشر بجهد البشر، وفي حدود الطاقة البشرية والواقع المادي للحياة الإنسانية مراعيًا فطرة الإنسان وقدرته وواقعه المادي.

لقد خلق الله الإنسان وسخر له نعم كثيرة لا تعد ولا تحصى وكرمه لقوله تعالى: "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (الإسراء، آية 70).

يتحقق هذا التكريم من خلال توفير حد الكفاية لكل مواطن في الدولة الإسلامية ليضمن لهم حياة طيبة وكريمة.

إن مستويات الإشباع بالنسبة للإنسان هي أربع مستويات:

المستوى الأول: حد الكفاف والمتمثل بتوفير الحاجات الأساسية للإنسان والذي يتكون من المأكل والملبس والسكن والعلاج وهو ما يعرف بخط الفقر المدقع والذي يعتبر حد الملكية الخاصة في الإسلام حيث لا يسمح الإسلام بالملكية الخاصة إلا بتوفير هذا المستوى لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "إذا بات مسلماً جائعاً فلا مال لأحد" (رواه أحمد، 5/356).

المستوى الثاني: حد الكفاية والمتمثل بتوفير الحاجات الأساسية والعمل على توفير السلع الكمالية، وهذا يعرف بخط الفقر العادي وهو عبارة عن حد الكفاف مضافاً إليه التعليم والزواج وفضلاً من المال للحج وهو ما عبر عنه الدكتور يوسف القرضاوي كهدف من أهداف الإنتاج كما أنه يمثل حد الغني في الدولة الإسلامية (مقداد، 2011، ص 88).

سيركز بحثنا على العوامل المؤثرة في تحديده من قبل الدولة الإسلامية، وكيفية تحديده مقارنة مع المعايير الدولية في تحديد خط الفقر في قطاع غزة خاصة

المستوى الثالث: وهو مستوى الرغد والرفاهية وهو مستوى إشباع يسمح بظهوره بعد حد الكفاية حيث يتفاضل الناس ويتفاوتون في العيش وفقاً لقدراتهم وهو مستوى إشباع مباح لقوله تعالى "أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمت ربك خير مما يجمعون" (الزخرف، آية 32)

المستوى الرابع: مستوى الإسراف والتبذير حيث يكون الإسراف في الإنفاق على السلع المباحة في حين التبذير يكون في الإنفاق على السلع المحرمة وهذا المستوى من الإشباع محرم شرعاً لقوله تعالى " إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً" (الإسراء، آية 27).

2-1 أهمية الدراسة

1. تتبع أهمية الدراسة في كونها تعالج قضية الفقر من حيث التعرف علي من هو الفقير وفق المعايير الإسلامية ووفق المعايير الدولية وهل يوجد بينهما اختلاف وهل هذا الاختلاف يؤثر في فاعلية دور الدولة الاقتصادي لمعالجة هذه القضية التي تعتبر أساس المشكلة الاقتصادية في العالم.
2. أن حد الكفاف الذي يجب أن يتساوى فيه الناس في ظل الظروف الاستثنائية غير العادية مثل الحصار والمجاعات والكوارث فإذا كان الإسلام جاء ليحقق حياة كريمة لبني البشر من خلال تحقيق حد الكفاية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية، فكيف يكون الحال في ظل عدم توفر حد الكفاف الذي يعتبر من الأمور المهمة التي يجب أن تتحقق لأن المطلوب تحقيق مستوى إشباع أكبر.
3. كما أن هذا الحد فيه اهتمام بشريحة كبيرة من المجتمع التي تعيش تحت خط الفقر في الوقت الذي تعلن فيه منظمة الفاو عن عدم قدرتها لتوفير الحاجات الأساسية لأكثر من ملياري نسمة من البشر غالبيتهم في قارتي آسيا وأفريقيا، وقد جاء في التقرير أن السبب في ذلك هو عدم تحقيق العدالة في التوزيع وليس ندرة الموارد الإنتاجية، والذي يؤكد التوافق مع النظام الاقتصادي الإسلامي في تشخيصه لسبب المشكلة الاقتصادية.
4. قطاع غزة تلك البقعة المباركة الصامدة بأهلها أمام غطرسة المحتل وهو رأس الحربة للأمة العربية والإسلامية في الدفاع عن أرض الإسلام والمسلمين. جاءت هذه الدراسة بحالة تطبيقية عن كيفية تحديد مستوى خط الفقر العادي فيه والعوامل المؤثرة عليه من وجهة نظر إسلامية ومقارنتها مع معايير البنك الدولي في تحديد نفس المستوى من الإشباع وهي نفس المعايير المعمول بها في قياس الفقر في الأراضي الفلسطينية من قبل الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.
5. التركيز على مستوى خط الفقر العادي ومعرفة معايير تحديد هذا المستوى في النظام الاقتصادي الإسلامي مع مقارنة هذه المعايير مع المعايير الدولية لتحديد نفس المستوى وكحالة تطبيقية على قطاع غزة خاصة.

3-1 مشكلة الدراسة

تعرض قطاع غزة ولا زال يتعرض لحصار ظالم تقوم به إسرائيل تحت غطاء دولي وفق استراتيجية دولية لكسر إرادة الشعب الفلسطيني .

ونتيجة هذه الهجمة الشرسة المشرعة دولياً زادت حدة الفقر في قطاع غزة حتى وصلت إلى 33% وفقاً لآخر إحصائية معدلة من جهاز الإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقديرات الفقر المعدلة لعام 2010 ، تقرير صحفي) ممن يعيشون تحت خط الفقر لا تتوفر لديهم الحاجات الأساسية وبالإضافة للتعليم والعلاج ومستلزمات البيت وبالرغم من أن ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية قامت المؤسسات الدولية بوضع تعريفات لهذه الظاهرة التي تعاني منها الشعوب فإن الإسلام قد اهتم اهتماماً كبيراً في هذه الظاهرة ووضع الحلول الجذرية لمشكلة الفقر خلافاً للحلول المسكنة التي تقدمها المؤسسات الدولية وتبرز مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

1. ما هو عدد السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر العادي وفق المفاهيم الإسلامية ووفق المعايير الدولية؟
2. ما هي العوامل المؤثرة في تحديد مستوى خط الفقر العادي وفق المفاهيم الإسلامية ووفق المعايير الدولية؟
3. هل يوجد تطابق بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية في تحديد خط الفقر؟
4. ما هي مسؤولية الدولة الإسلامية في توفير الاحتياجات الخاصة للأفراد وتحقيق حد الكفاية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية؟

4-1 أهداف الدراسة

تتبع أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على خط الفقر العادي ومقدار الحاجات اللازمة للفرد وفق قياس خط الفقر العادي كما هو متعارف عليه دولياً وإسلامياً.
- دراسة معايير تحديد هذا المستوى في قطاع غزة.
- مقارنة معايير خط الفقر العادي في قطاع غزة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية.
- التقييم لهذه المعايير ومدى التطابق بين المعايير الدولية والمفاهيم الإسلامية.

1-5 فرضيات الدراسة

وتأسيساً على ما تقدم يمكن وضع الافتراضات المبدئية للدراسة الحالية في الآتي:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) وإجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة .

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) ونسبة البطالة في قطاع غزة .

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) والتغير السنوي في مستوى الأسعار.

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) و نسبة الأمية في قطاع غزة.

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) والحالات المستفيدة من الحالات الاجتماعية .

الفرضية السادسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) وعدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية .

الفرضية السابعة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي الفقر العادي (وفق المفهوم الدولي والمفهوم الإسلامي كلا علي حده) وحالة الحصار.

الفرضية الثامنة : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة الفقر وفق المفهوم الدولي ونسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي .

1-6 متغيرات الدراسة

1-6-1 المتغير التابع الأول: (y_1) نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الدولية .

1-6-2 المتغير التابع الثاني: (y_2) نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الإسلامية.

1-6-3 المتغيرات المستقلة :

- (x_1) : إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة وهو متغير كمي .
- (x_2) : نسبة البطالة في قطاع غزة وهو متغير كمي.
- (x_3) : التغير السنوي في مستوى الأسعار وهو متغير كمي.
- (x_4) : نسبة الأمية في قطاع غزة وهو متغير كمي.
- (x_5) : الحالات الاجتماعية المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية وهو متغير كمي .

(x_6): عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية وهو متغير كمي.
(x_7): حالة الحصار وهو متغير وهمي يأخذ القيمة صفر للفترة بين 1995 - 2006 ويأخذ القيمة واحد للفترة بين 2007 - 2010.

وبذلك فإن النموذج القياسي بالنسبة للمتغيرين كالتالي:

$$Y1 = a + b_1 X1 + b_2 X2 + b_3 X3 + b_4 X4 + b_5 X5 + b_6 X6 + b_7 X7 + e_1$$

$$Y2 = a + b_{21} X1 + b_{22} X2 + b_{23} X3 + b_{24} X4 + b_{25} X5 + b_{26} X6 + b_{27} X7 + e_2$$

حيث تكون الإشارات المتوقعة لمعاملات الانحدار كالتالي:

$$b_1, b_{21} < 0$$

$$b_2, b_{22} > 0$$

$$b_3, b_{32} > 0$$

$$b_4, b_{42} > 0$$

$$b_5, b_{52} < 0$$

$$b_6, b_{62} < 0$$

$$b_7, b_{72} > 0$$

7-1 منهجية الدراسة

منهج تحليلي وصفي يعتمد علي مصادر البيانات التالية:

- بيانات ثانوية مستمدة من الإطار النظري للنظرية الاقتصادية الوضعية والإسلامية
- بيانات أولية (بيانات سلسلة زمنية للفترة الواقعة بين 1995 - 2010)

8-1 حدود الدراسة

الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر في قطاع غزة وفق المعايير الإسلامية والدولية حيث يمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين (1995 - 2010) كما يشمل الإطار المكاني للدراسة قطاع غزة ، فلسطين

9-1 الدراسات السابقة

1-9-1 " تقييم خطط التنمية الفلسطينية و برامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة

الفقر" (عمر عبد الرزاق و نائل موسى ، ماس، 2001).

اعتمدت هذه الدراسة على وضع آلية تقييم خاصة و إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في الوزارات المختلفة ، و قد تم تقييم خطط التنمية الفلسطينية المختلفة و التي وضعت منذ عام 1994 و حتى العام 2003 ، بالإضافة إلى الموازنة العامة لعام 2000 و البيئة القانونية من حيث اهتمامها بموضوع مكافحة الفقر ، و كذلك تم تقييم برامج و خطط الوزارات المختلفة في هذه الدراسة من نفس الزاوية ، كما بينت الدراسة أن هناك درجة لا بأس بها من الوعي الرسمي لمشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية ، و ذلك من خلال مقابلة بعض المسؤولين في الوزارات الفلسطينية، ومن خلال المقابلة أيضاً أوضحت الدراسة أن الاستراتيجية الفلسطينية لمكافحة الفقر مازالت في مراحل الصياغة و الإعداد ، و قد قدمت هذه الدراسة مقترحات و توصيات عامة في مجال مكافحة الفقر، و أخرى خاصة فيما يختص خطط التنمية و الموازنة العامة و البيئة القانونية والبرامج الوزارية .

1-9-2 " الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي"، 2001م، عبد الرزاق الفارس، مركز دراسات الوحدة العربية.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الفقر و طرق قياسه ، حيث أشارت إلى أن الفقر من المفاهيم المجردة النسبية ، كما أنه ظاهرة اجتماعية و اقتصادية بالغة التعقيد ، كما أوضحت أنه لا يمكن قياس الفقر من خلال مؤشر واحد فقط ، بل يوجد عدة مؤشرات لقياسه ، مثل نصيب الفرد من الاستهلاك، و نصيب الفرد من الدخل القومي ، و استنتجت الدراسة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية في جميع الأقطار العربية و يرتبط بعدم وجود البنية الأساسية ، كما أن الفقر في الوطن العربي يرتبط بحجم الأسرة و انخفاض مستوى التعليم ، و قد خلصت الدراسة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل كبير إذ يتركز في الدول النفطية بين المواطنين و غير المواطنين ، أما في الأقطار العربية الأخرى فإن التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية أقل منه في المناطق الحضرية .

1-9-3 "علاج مشكلة الفقر من منظور قراني" (محمود عنبر، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2000)

وقد نبه الباحث في هذه الدراسة علي أن الإسلام لا ينظر إلي مشكلة الفقر علي أنها مرض أصيل في المجتمع الإسلامي بل ينظر إليها علي أنها عرض طارئ يزول بزوال أسبابه. ولقد وضع الباحث فصلاً كاملاً للمقارنة بين الإعجاز القرآني والعجز البشري في حل مشكلة الفقر كما تطرق إلي واقع تطبيق الحلول القرآنية لمشكلة الفقر بين الماضي والحاضر ولقد توصل الباحث لعدة نتائج نذكر منها:

1. يوجب التشريع القرآني علي الغني وهو يرتقي درجات الغني أن يوفر حد الكفاية للفقراء والمحتاجين من حوله وان يراعي واجب المساهمة في النهوض بإفرادهم بحاجه لمساعدته.

2. ينظر التشريع الإسلامي إلي المال علي انه ملك لله تعالى وانه مخلوق لعباده جميعا وعلي هذا فان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي مطلب فردي لا مناص منه.

وقد لوحظ أن الدراسة لم تتطرق للمقارنة بين الأنظمة الاقتصادية في نظرتها للفقر والوسائل المختلفة لعلاج مشكلة الفقر في الأنظمة الوضعية الأخرى واهم الانتقادات التي وجهت لهذه الحلول الوضعية إضافة إلى أنها دراسة نظرية غاب عنها الجانب التطبيقي.

1-9-4 " الفقر في الأراضي الفلسطينية " الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1998م .
أصدر الجهاز المركزي الفلسطيني تقريراً عن الفقر اعتمد على مسح إنفاق و استهلاك الأسرة و الذي استمر حتى عام 1998م ، و قد ركز على الخصائص الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة الفقيرة و التوزيع الجغرافي للفقر ، حيث تبين أن الفقر يزداد انتشاره بشكل كبير في مخيمات اللاجئين ، كما أوضح أن الفقر يزداد بارتفاع حجم الأسرة و زيادة عدد الأطفال فيها ، وكذلك ترتفع معدلات الفقر بين الأسر التي يترأسها نساء و كبار السن إلا أنه أوضح أن الفقر ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم .

1-9-5 " الفقر في فلسطين دراسة حالات " هديل القزاز و نادر سعيد ، 1997 ، برنامج دراسات التنمية .

بينت هذه الدراسة العوامل التي تؤدي إلى الفقر في الأراضي الفلسطينية ، و على رأسها البطالة ، كما ركزت على مظاهر الفقر مثل الحالة الصحية و أحوال السكن ، كما حاولت معرفة دور مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر من خلال المسح الميداني و قد اعتمدت الدراسة على المسح الميداني للأسرة المحتاجة ، بالإضافة إلى استقصاء آراء العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية .

1-9-6 " الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه " جميل هلال، 1997، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا .

حيث تناولت هذه الدراسة المحددات السياسية للفقر في الأراضي الفلسطينية وما تعرض له الشعب الفلسطيني من حروب و ثورات وما مارسه الاحتلال الإسرائيلي من سياسات كان لها بالغ الأثر في تعميق ظاهرة الفقر في فلسطين، كما اعتبرت هذه الدراسة أن البطالة هي أحد المحددات الأساسية للفقر، و قدرت هذه الدراسة خطي فقر الأول يبلغ 875 دولار للفرد الواحد في السنة و الثاني يبلغ 6126 دولار للأسرة الواحدة في السنة ، كما بينت هذه الدراسة أن هناك فئات اجتماعية أكثر عرضة للفقر من غيرها ، مثل الأسر التي ترأسها النساء، و الأسر الكبيرة الحجم، و العاملون لجزء من الوقت، وكذلك الفئات التي تقيم في القرى و الريف ، كما خلصت الدراسة إلى توصيات عاجلة من أجل التخفيف من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

1-9-7 " مستويات المعيشة في الضفة الغربية و قطاع غزة " رضوان شعبان، (مارس، 1997م).

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الخام للأشهر الثلاث الأولى من مسح و إنفاق و استهلاك الأسرة الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الفترة ما بين تشرين الأول 1995م و أيلول 1996م ، حيث بينت هذه الدراسة عوامل عدم المساواة في الدخل المتمثلة بارتفاع أسعار الأراضي منذ بداية عملية السلام ، واختلاف المهارات لدى العاملين مستخدمة في ذلك الأدوات الإحصائية لقياس التفاوت ، مثل معامل جيني و منحني لورنز، كما ركزت على الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بانتشار الفقر ، حيث أوضحت أن الفقر يزداد بين الأسر التي ترأسها نساء، كما أن المستوى التعليمي و عمر رب الأسرة تؤثر على انتشار الفقر .

1-9-8 " أثر سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية على الفقر "، 1997م، (حالة الأردن و مصر و الجمهورية اليمنية) صادر عن الأمم المتحدة.

ركزت هذه الدراسة على دور السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر من خلال إحداث النمو الاقتصادي ، و تحقيق العدالة في توزيع ثمار هذا النمو، فقد تفحصت الدراسة مدى الارتباط القائم بين النمو الاقتصادي و الفقر، حيث أشارت إلى أن الفترات التي شهدت نمواً اقتصادياً قد تراجعت فيها حدة الفقر، و على العكس من ذلك في فترات الركود و الانكماش و تباطؤ النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى الاختلافات الهيكلية التي رافقت تباطؤ هذا النمو، و سوء إدارة السياسات الاقتصادية الداخلية و التأثير بالمناخ الاقتصادي الخارجي قد زادت من حدة الفقر، كما أوضحت الدراسة أن سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها هذه الدول

كان لها آثار سلبية على مستويات المعيشة لفئات ذات الدخل المحدود ، و خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أبرزها وجوب تحقيق النمو الاقتصادي المستمر و التوزيع العادل لثمار هذا النمو، مع مراعاة أسباب الترابط القائمة بين السياسات الاقتصادية الكلية و السياسات الاجتماعية.

1-9-9 "أبعاد الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة" (رضوان شعبان و سامية البطمة، مارس، 1995م).

و التي عملت على التقدير الكمي للفقر من خلال مؤسسات الدعم الاجتماعي الرسمية و غير الرسمية ، كما قامت هذه الدراسة بتحديد خطوط فقر فلسطينية ما بين 500 دولار كحد أدنى و 650 دولار كحد أعلى للفرد الواحد في السنة ، كما ركزت على طبيعة الأسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات و أنواع هذه المساعدات التي يتم تقديمها من قبل هذه المؤسسات ، و مدى استجابة هذه المساعدات للزيادة في عدد أفراد الأسر الفقيرة .

1-10 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

ركزت هذه الدراسة علي الوصول إلي نموذج قياسي للفقر من خلال إعداد نماذج انحدار بسيطة ومتعددة للفقر بالمفهوم الدولي والإسلامي حيث تم تحديد الاختلافات بين مفهوم الفقر وفق المعايير الدولية والمعايير الإسلامية كما ركزت علي تعرف حد الكفاية والكفاف في الإسلام ومقارنتهما مع خطي الفقر المدقع والمطلق وتوضيح الحاجات المطلوبة للإنسان لكي يخرج من دائرة الفقر في الوقت الذي أعلنت منظمات دولية عن فشلها في التخفيف من عدد الفقراء في العالم بسبب عدم العدالة في التوزيع مما يؤكد علي الأسبقية للإسلام في علاج جذري لهذه المشكلة التي أرقت العالم وقد تحقق ذلك علي ارض الواقع أن جاء علي عهد من العهود لم نجد فقيرا واحدا يأخذ من زكاة بيت مال المسلمين

1-11 صعوبات الدراسة

ويمكن إجمالها في ثلاث عوامل وهي :-

- تعدد مصادر الحصول علي البيانات من عدة مؤسسات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والوزارات الحكومية والمؤسسات التعليمية حيث كانت بعض البيانات غير منشورة والبعض الآخر يحتاج إلي معالجة إحصائية كالبيانات الشهرية

- عدم توفر بيانات معتمدة من جهات رسمية عن نسب الفقر وفق نمط الاستهلاك لبعض السنوات جعل هذه القيم يتم تقديرها إحصائيا ولكن يبقي حجمها قليلا
- عدم وجود دراسات سابقة قامت بقياس نسبة الفقر وفق المعايير الإسلامية مما تطلب حساب الاحتياجات التي شملها تعريف حد الكفاية في الإسلام رقميا وإضافة الفرق إلي نسبة الفقر بالمفهوم الدولي ليصبح لدينا نسبة الفقر وفق المعايير الإسلامية

الفصل الثاني

تعريف الفقر في إطار المفهوم الإسلامي و الدولي

1-2 تعريف الفقر

2-2 الفقر من منظور إسلامي

3-2 المفهوم الدولي للفقر

4-2 ملامح الفقر

5-2 علاقة الدخل وأنماط توزيعه بمشكلة الفقر

6-2 تقييم للاقتصاد المعاصر

الخلاصة

مقدمة

واجهت الإنسانية مشكلة الفقر و الفقراء منذ فجر التاريخ، و حاولت الأديان و الفلسفات حل المشكلة والتخفيف من عذاب الفقراء حيناً، عن طريق الوصايا والمواعظ و الترغيب و الترهيب.

و في عصرنا الحديث مثلت مشكلة الفقر حيزاً هاماً في عقول الناس و قلوبهم، و اتخذها المخربون و الهدامون أداة لإثارة الجماهير و التأثير عليها و كسبها إلى جانب مذاهبهم الباطلة، بإيهامهم أنها في صف الضعفاء و في خدمة الفقراء، و ساعد على ذلك جهل المسلمين بنظام الإسلام و تأثرهم بالدعايات المضللة التي مسخت صورته و شوّهت جماله مستغلةً في ذلك الواقع الكئيب لحياة المسلمين، والأفهام الخاطئة لبعض علمائهم في عهود الانحطاط ، لهذا وجب على كل مسلم أن يفهم حقيقة الإسلام و ما شرع الله من أحكام تعالج مشكلات الفرد والمجتمع لاقتلاع الداء من الجذور، لا مجرد علاج سطحي بمسكنات وقتية، تخفف الألم ساعة من الزمن و لا تستأصل جرثومة المرض (القرضاوي ، 1986، ص5)

2-1-1 تعريف الفقر

2-1-1-1 تعريف الفقر في اللغة

الفقر في اللغة ضد الغنى، و الفقير معناه المفقور و هو الذي نزعته فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر.

و قد ورد الفقر بمعنى الإغارة، فتقول: "أفقرت فلاناً ناقتي" أي أعرتة فقارها (لسان العرب- ج5 - ص3444)

يعتبر المعنى الأول هو قلة المال و شحته، و هو المعنى المشهور من بين تلك المعاني اللغوية، بحيث إذا أطلق لفظ الفقر فهم منه أنه ضد الغنى، و هذا هو المعنى الذي سيركز البحث دراسته عنه .

2-1-2 تعريف الفقر في الاصطلاح ؟

يختلف علماء الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم الفقر فمسألة التعريف الموحد للفقر ما زالت عالقة؛ وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوى الصحي والتعليم والجهل، وضيق السكن، والمرض، والإعاقة الجسدية والعقلية، كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحياناً ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلاً، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر.

ويعرف الفقر بأنه حالة عدم الحصول علي مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً أو كافياً بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الفقر مؤشرات القياس والسياسات، الكويت 2002 ، ص2)

وعلى أساس هذا التعريف تقوم الأدبيات النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة خط الفقر ويحسب خط الفقر عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة

2-2 الفقر من منظور إسلامي:

2-2-1 في القرآن والسنة

جاء الدين الإسلامي الحنيف شاملاً لجميع نواحي الحياة سواء كانت المادية أو الروحية فهو يمثل إطاراً اجتماعياً شاملاً لجميع نواحي الحياة الإنسانية بجميع أبعادها، وقد اهتم القرآن الكريم بمشكلة الفقر اهتماماً كبيراً، ووضعها ضمن سلم أولوياته. يقول الله عز وجل في القرآن الكريم "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (سورة التوبة، آية 60). يتضح من خلال الآية الكريمة أن هناك عدة فئات أخرى تستفيد من الصدقات، ولكن الله سبحانه وتعالى اهتم بالفقراء، وجعلهم أول المستفيدين من هذه الصدقات وذلك ليبين للناس ضرورة التخلص من الفقر، لذلك جعل الله تعالى الفقراء من أحق الناس بأموال الصدقات وفي ذلك يقول في كتابه العزيز "للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف" (سورة البقرة، آية 273)، وكما يقول الله عز وجل في كتابه العزيز "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى، واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" (سورة الحشر، آية 8). ويحارب الإسلام الفقر لأن فيه خطراً على العقيدة والسلوك والأخلاق. (القرضاوي، 1986، ص19)

2-2-2 في الاجتهاد

لقد تناولت المذاهب الإسلامية الأربعة موضوع الفقر والفقراء من وجهة النظر الإسلامية، حيث يرى الشافعية أن الإنسان الفقير هو الذي ليس له كسب حلال يكفي احتياجاته الضرورية، ويرى المالكية أن الفقير هو الذي لا يقدر على تلبية نفقات احتياجاته لمدة سنة كاملة، كما يرى جمهور الحنابلة أن الفقير هو من لا يملك شيئاً، أو من لا يملك نصف ما يحتاج، ويرى أصحاب المذهب الحنفي أن الفقير هو من يملك أقل من نصاب الزكاة وتظهر هذه الأقوال وجود إجماع بين مختلف المذاهب على أن الإنسان الفقير هو الذي لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية وذلك

لعدم توفر الدخل اللازم لإشباع هذه الحاجات أو عدم القدرة على الكسب أو عدم توفر الملكية التي تكفي حاجاته. (الجزيري، بدون تأريخ، ص160).

وقد عرف الغزالي وهو أحد علماء المسلمين الفقر بأنه "انعدام وسائل تلبية الحاجات الأساسية" ولقد جاء علماء المسلمين بأجوبة مختلفة لتعريف من هو الفقير إلا أنه يوجد مجموعة من العناصر تكاد تكون مشتركة من ضمن ما جاءوا به في الفقير من لا يملك الحد الأدنى للعيش، ولا يمد يده للتسول، وكذلك من لا يملك الوسائل لتغطية حاجيات عائلته في المأكل والملبس على الخصوص، وكذلك من لا يملك وسائل العيش ولو كان لديه سكن".

والفقير عند الأئمة هو، "من ليس له مال وكسب حلال لائق به يقع موقعاً من كفايته من المأكل والملبس والسكن، وسائر ما لا بد منه لنفسه، ولمن تلزمه نفقته من غير إسراف ولا تقتير". (نفس المرجع السابق).

يختلف تعريف الفقير شرعاً عند علماء المسلمين حسب نظرهم إلى موضوع الصدقات و توزيعها على مستحقيها حيث يعتبر الفقير أول صفة يستوجب المتصف بها الأخذ من الصدقات بدليل قوله تعالى : "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم (التوبة، آية60).

القول الأول : ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم قد سمى من ملك النصاب غنياً ، و ذلك في قوله لمعاذ بن جبل - رضي الله عنه - " فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك و كرائم أموالهم (البخاري ، كتاب الزكاة).

إن الفقير عند الحنفية من ملك شيئاً دون النصاب الشرعي في الزكاة أو يملك ما قيمته نصاب أو أكثر من الأثاث و الأمتعة و الثياب و الكتب و نحوها مما محتاج إليه لاستعماله و الانتفاع به في حاجته الأصلية ، بينما المسكين عندهم من لا يملك شيئاً (القرضاوي ج2 ص 548) .

القول الثاني : هو القدر الذي يوصف معه الغني بالغني و الفقير بالفقير فمنهم من اعتبر حد الفقر شرعاً ألا يكون للشخص خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب، والغني أن يكون للمرء خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

و ذهب الحسن البصري إلى أن حد الفقر شرعاً ألا يملك الإنسان أربعين درهماً أو قيمتها من الذهب.

2-2-3 أما الأئمة الثلاثة فخلاصة قولهم أن المستحق للزكاة باسم الفقر أو المسكنة هو أحد الثلاثة:

أولاً: من لا مال له و لا كسب أصلاً.

ثانياً: من له مال و كسب لا يقع موقعاً من كفايته و كفاية أسرته أي لا يبلغ نصف الكفاية أي دون 50 %.

ثالثاً: من له مال أو كسب يسد 50 % أو أكثر من كفايته و كفاية من يعولهم و لكن لا يجد تمام الكفاية.

و المراد بالكفاية للفقير أو المسكين كفاية السنة عند المالكية أو الحنابلة أما عند الشافعية فالمراد كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلده، فإن كان العمر المعتاد لمثله ستين وهو ابن ثلاثين، و كان عنده مال يكفيه لعشرين سنة فقط كان من المستحقين للزكاة لحاجته إلى كفاية عشر سنين (عبد الغني، 2001، ص141).

الرأي الراجح في هذه المسألة هو رأي الإمام الشافعي - رحمه الله - و هو أن حد الفقر عدم ملك الإنسان لما يكفيه من مال مع تقييد هذا الحد أيضاً بعدم القدرة على الكسب و العمل ليخرج بذلك المسكين الذي يأتيه مال لا يكفيه مع كونه يعمل و يكسب (القرطبي، 1978، ص276) و سبب هذا الترجيح ما يلي:

1. أن كلام الشافعي أقرب الأقوال إلى العقل و هو أنسب ما يمكن أن يطلق على الفقر في الاصطلاح.

2. أن قول أبو حنيفة لم يكن دقيقاً حيث جعل الفقر عدم ملك النصاب و هذا الحد لا يفصل و لا يميز بين الفقير و المسكين ، كما أنه يمكن ألا يملك الشخص نصاب الزكاة و لكنه في الوقت نفسه قادر على الكسب أو أن يكون عدم تملكه للنصاب نتيجة لظرف طارئ كبناء بيت أو شراء عقار أو اقتناء سيارة أو غير ذلك .

3. أصحاب القول الثاني الذين حددوا حد الفقر بمقدار معين فقد استندوا إلى أحاديث غير صحيحة إذا بعضها ضعيف.

و على هذا يمكن القول أن الفقر في الاصطلاح : هو عدم ملك الإنسان لما يكفيه من مال مع عدم القدرة على الكسب و العمل (عنبر، 2000، الجامعة الإسلامية) .

ذهب الشافعية و الحنابلة إلى أن الفقير أشد حاجة من المسكين و احتجوا بأن الله - تعالى - قد ذكرهم قبل المسكين وان المسكين قد يحصل علي دخل من عمل ولكن لا يكفيه لقوله تعالى : " أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر " (الكهف ، آيه 79) فأثبت لهم صفة المسكنة مع كونهم يملكون سفينة ويعملون بها و يحصلون على عائدها .

و ذهب الحنفية و المالكية إلى أن المسكين أشد حاجة من الفقير و احتجوا بأن الله - تعالى - قال : "أو مسكيناً ذا متربة " (البلد ، آية 16) وهو المطروح على التراب لشدة جوعه، و بأن أئمة اللغة قالوا ذلك فهو من السكون، و كأنه عجز عن الحركة فلا يبرح (عبد العظيم ، 2008، ص 219) .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقد ذكر فصل عن أصناف الفقر في كتابه فقه التصوف حيث قال: أما الفقراء الذين ذكرهم الله في كتابه فهم صنفان: مستحقو الصدقات ومستحقو الفيء.

أما مستحقو الصدقات فقد ذكرهم الله في كتابه في قوله: (إن تبدو الصدقات فنعماء هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) (البقرة، آية 271).

وإذا ذكر في القرآن اسم الفقير وحده والمسكين وحده كقوله (أو إطعام عشرة مساكين) (المائدة، آية 89) فهما شيء واحد، وإذا ذكرا جميعاً فهما صنفان. والمقصود بهما أهل الحاجة وهم الذين لا يجدون كفايتهم.

وقد اختلف الفقهاء فيمن هو أشد حاجة الفقير أم المسكين وتلخيص أقوالهم ما جاء في بداية المجتهد قول لأصحاب مالك أن الفقير أحسن حالاً من المسكين وقول آخر لأبي حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليه أن المسكين أحسن حالاً من الفقير.

وأما المستأخرون فالفقير في عرفهم عبارة عن السالك إلى الله تعالى كما هو الصوفي في عرفهم أيضاً، ثم منهم من يرجح مسمى الصوفي على مسمى الفقير.

وقد كانت الفقراء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يعرفون بأهل الصفة وكانت الصفة في شمالي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يأوي إليها من لا أهل له من المؤمنين ولم يكن يقيم بها ناس معينون بل يذهب قوم ويجيء آخرون، ولم يكن أهل الصفة خيار الصحابة بل كانوا من جملة الصحابة (ابن تيمية، 1993، ص 51).

ثم يضيف الإمام أن الناس ثلاثة أصناف:

1. غني: هو من ملك ما يفضل عن حاجته.
2. فقير وهو من لا يقدر على تمام كفايته.
3. من اجتمع له الأمران: الغني تارة والفقير تارة: وهو من يملك وفق كفايته. (نفس المرجع

السابق، ص 71)

ويقول الإمام ابن القيم الجوزية أن لفظ الفقر في القرآن الكريم ورد في ثلاثة مواضع: الموضع الأول: قوله تعالى: (للفقراء الذين أحصروا لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) (البقرة، آية 273)

أي الصدقات للفقراء حيث كان فقراء المهاجرين نحو أربعمئة ولم يكن لهم مساكن في المدينة ولا عشائر وهم أهل الصفة قد حبسوا انفسهم على الجهاد في سبيل الله.

وقيل : حبسهم الفقر والعدم عن الجهاد في سبيل الله.

وقيل: لما عادوا أعداء الله وجاهدوهم في الله تعالى أحصروا عن الضرب في الأرض لطلب المعاش. فلا يستطيعون ضرباً في الأرض.

والصحيح أنهم لفقرهم وعجزهم وضعفهم لا يستطيعون ضرباً في الأرض.

الموضع الثاني: قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) (التوبة، آية 61)

الموضع الثالث: قوله تعالى (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد)(فاطر، آية

(15)

وهذه المواضع توضح أن هناك ثلاثة اصناف للفقير:

الصنف الأول: يعبر عن خواص الفقراء وهي العجز والضعف والعدم.

الصنف الثاني: فقراء المسلمين خاصهم وعامهم.

الصنف الثالث: الفقر العام لأهل الأرض كلهم: غنيهم و فقيرهم، مؤمنهم وكافرهم.

فالفقر الحقيقي هو دوام الافتقار إلى الله في كل حال، وأن يظهر العبد في كل ذرة من

ذراته الظاهرة والباطنة فاقة تامة إلى الله تعالى. (ابن القيم الجوزية، بدون تأريخ، ص456)

وأما الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين اعتبر كل فاقد للمال نسميه فقيراً والفقير

خمسة أحوال فقر الزهد و فقر الرضا وفقر القنوع وفقر الحرص وفقر الاضطراب والمضطر هو

الذي لا يجد الطعام أو الملبس واعتبر الفقر بأنه (عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى

المعيشة) (الغزالي، 1982)

إن دراسة مضمون الفقر في العرف الفقهي الإسلامي يأخذ أحد بعدين:

البعد الأول : هو المعنى النسبي حيث يعني الفقر التفاوت الشديد في مستويات المعيشة .

البعد الثاني: و هو المعنى المطلق و هو مدى إمكانية الفرد إشباع حاجته بغض النظر عن موقف

الغير

لذلك يعرف الفقر من هذه الزاوية بأنه عدم تحقيق حد الكفاية ، و في داخل هذا المعنى

يناقش علماء الإسلام الوضع على مستويين و يرجع ذلك إلى نوعية الحاجات غير المشبعة ، هل

هي ضرورية و التي تمثل بالحد الأدنى من السرعات الحرارية اللازمة لجسم الإنسان أم هي

الحاجات المعتادة للإنسان و التي يفقدها لا يفقد الإنسان وجوده و إنما يفقد الإحساس بالعيش

المعقول .

إذن هناك مستويان للفقر هما حد الكفاف وحد الكفاية.

فحد الكفاف هو المستوى الذي يحفظ الإنسان عند مجرد البقاء ، أما حد الكفاية فهو يتخطى المرحلة السابقة إلى مرحلة أخرى من إشباع لحاجات أقل ضرورة و لكن لا غنى عنها لمعيشته الملائمة له داخل مستوى المعيشة السائد و فيها يحقق الإنسان الحصول على السلع الضرورية و المعتادة و بداخلها يكون الإنسان فقيراً ويكون عند حد الكفاية الذي هو الحد الفاصل بين الغني و الفقير (دنيا، 1979، ص62-63)

3-2 المفهوم الدولي للفقر

إلى فترة ليست بالبعيدة كان الفقر يعرف بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع و الخدمات. و اليوم أصبح هذا المفهوم أوسع حيث يتضمن عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم، مثل الجوع و تدني مستوى التعليم و التميز و الضعف و الاستبعاد الاجتماعي. و في ضوء هذا المفهوم يمكن تعريف الفقر بأنه "وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد و الإمكانيات و الخيارات و الأمن و القدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق و كذلك من الحقوق المدنية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الأخرى." (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، 1997)

ولقد صدر منشور في الأمم المتحدة في مارس 1999 تعرض للصور والأشكال التي يتخذها الفقر والتي تتضمن انعدام الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق. ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة ومحدودية التعليم، وغيره من الخدمات الأساسية.

وانتشار الأمراض والوفيات وعدم توفر السكن المناسب، وعدم وجود الأمن. إضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية.

ورغم أن المفهوم الاقتصادي والاجتماعي حول هذه الظاهرة هو الشائع. إلا أن الفقر كثيراً ما يضاف إلى أشياء أخرى كفقر الدم، والفقر الذهني... الخ. ولقد تطور مفهوم الفقر في العصر الحديث، باعتباره الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة، ولقد قامت الهيئات الدولية، بتحديد عتبة الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، مقدرة هذه العتبة بمعدل دخل فردي لا يتجاوز الدولارين في اليوم، أما دون الدولار الواحد فهو علامة على الفقر المدقع (البكوش، 2008، ص1)

فالفقر أضحى حالياً إشكالية محيرة في العصر الراهن، فرغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم، وارتفاع الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق. والتطور الاقتصادي المذهل في حياة البشرية. لازال الفقر يشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم.

ولبيان عمق مشكلة الفقر العالمي، تشير البيانات إلى أن ما يقارب 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر، أي ما يعادل خمس البشرية مازالوا يعتبرون فقراء جدا أي انهم يعيشون علي دولار واحد أو أقل في اليوم (فارس ، مرجع سابق)

ويمكن التمييز بين نوعين من الفقر:

-الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.

-الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

هذا ويعتبر الفقر في الوطن العربي والإسلامي سمة رئيسية رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي حبا الله بها مجتمعاتنا وتنوعها بين الصناعة والزراعة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى النفط.

إن الفقر بمختلف مظاهره يشكل ألماً في قلب الوطن العربي الذي يصنف في مجمله ضمن دول الدخل المتوسط والمنخفض، وبالتالي يندرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلاً في العالم، إلا أنه هناك دول غنية وأخرى فقيرة. وهذا لم يمنع من وجود فقراء داخل الدول الغنية، وفئة قليلة فاحشة الثراء ضمن هذه الدول فدول العالم العربي تنقسم من حيث الثروة والفقر إلى:

- مجموعة الأقطار النفطية الغنية: وتضم مجلس التعاون الخليجي وليبيا.

- مجموعة الأقطار متوسطة الدخل: مصر، العراق، الأردن، سوريا، المغرب، تونس والجزائر.

-مجموعة الأقطار الفقيرة: وتشمل السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا، جيبوتي وفلسطين.(كريم ، 2005، ص410)

أما أنواع الفقر فقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث وضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، و من أشهر تلك التصنيفات هو التصنيف حسب مستوى الفقر حيث يقسم الفقر إلى عدة مستويات و ذلك لغرض قياسه:

1. الفقر المطلق: و يعرف بأنه أقل إنفاق تحتاجه أية أسرة لتلبية حاجاتها الغذائية و غير

الغذائية و مستوى الفقر المطلق هو مستوى الدخل أو الاستهلاك الذي يتحقق عند مستوى معيشي ثابت في الزمان و المكان .

2. الفقر النسبي: و يتحدد هذا الخط عند قسمة عدد الفقراء على مجموع السكان و هو مقياس لمستوى المعيشة النسبي داخل البلد .

3. الفقر المدقع: و يعرف بأنه أقل إنفاق تحتاجه أية أسرة لتلبية حاجاتها الغذائية فقط. (فقر

الفاقة).أوسع المؤشرات انتشاراً لقياس الفقر هو نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن الخط المحدد للفقر و يسمى هذا المؤشر ، المؤشر العددي أو يسمى أيضا مدى انتشار

الفقر (أثر سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية على الفقر اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة 1997)

4. فقر الرفاهية: هو الفقر الذي يتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية و خاصة في المجتمعات الغربية التي تعيش فيما يسمى بالبلدان المتطورة و التي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة.

و قد أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر و التي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر ، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما : فقر التكوين و فقر التمكين حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات و الصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية و التي في مقدمتها الإعاقة البدنية و العقلية و النفسية بأشكاله المختلفة. أما النوع الثاني من الفقر و هو فقر التمكين و الذي يعتبر فقر مؤسس يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو ... و هو المهم ، تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة و حثهم على استثمارها . (حمزة 2002)

هناك تعريفات للفقر مرتبطة بطرق قياس المعيشة، وبالحاجات الأساسية كمعايير أساسية في تعريف الفقر وقياسه نوردتها

المفهوم الضيق: عدم الحصول على المأكل والملبس.

المفهوم العام: عدم القدرة وعدم الاستطاعة والتمكن من إشباع حاجة معينة.

الفقر هو "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة. (تعريف البنك الدولي للفقر)

الفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية.

كما توجد معان و أبعاد أخرى للفقر أهمها فقر القدرات الذي يكمل مقاييس الفقر المرتبطة بالدخل .ويقصد بذلك ، افتقار المرء إلى القدرة على أن يكون جيد التغذية وموفور الصحة ، والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف .

ولذلك يعتبر مقياس فقر القدرة مقياس مقابل لمؤشر التنمية البشرية، حيث أنه متوسط مرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية من التغذية الجيدة والصحة والتعليم، والمؤشرات الثلاث هي:

✗ سوء التغذية ويشير إلي نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الوزن

المحدد بالنسبة لأعمارهم من قبل منظمة الصحة العالمية.

✗ سوء الرعاية الصحية وتشير إلي نسبة حالات الولادة التي لم تتم على يد طبيب.

✗ تدني مستوى التعليم وانتشار الأمية بين الإناث فوق الخامسة عشر .

وللفقر أبعاد عدة تتجلى أكثر فأكثر في أهداف التطور للألفية وهي اتفاقية لا سابق لها للأسرة الدولية حول الحد من الفقر وقد جاءت الأهداف الخاصة بالفقر والجوع كالتالي :

الغاية 1 القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال تحقيق الهدف الأول وهو تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلي النصف بين عامي 1990 و2015 وتحقيق الهدف الثاني وهو تخفيض عدد السكان الذين يعانون من الجوع إلي النصف لنفس الفترة السابقة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، 2005 ، ص8-9)

أما بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن تعريف الفقر يشتمل على أربعة مركبات وهي: دخل واستهلاك الأسرة، الرفاهية الاجتماعية، التمكين، والبيئة المؤهلة. وعلى هذا فإن ملامح الفقر التي يوصي بها البرنامج تتضمن إضافة إلى مركب الدخل، مركبات الرفاهية الاجتماعية والتمكين والبيئة المؤهلة. ويقترح البرنامج أن تعد ملامح الفقر بثلاثة خطوات رئيسية. يتم في الخطوة الأولى منها تحليل المعلومات المتوفرة عن الفقر بهدف تحديد من هم الفقراء وأين يعيشون وما هي الخصائص الأساسية لفقركم ولماذا هم فقراء، وذلك حسب التقسيمات الملائمة كالتقسيم الجغرافي والتقسيم حسب الجنس والتقسيم حسب الحضر والريف. ويعمل في الخطوة الثانية على إقامة العلاقة السببية ما بين المعلومات المذكورة وأوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ويتم في الخطوة الثالثة تحديد الفقر، في المدى القصير والطويل ، باستخدام المؤشرات المناسبة كالأجور ونسب التبادل التجاري ما بين الريف والحضر ومعدلات الوفيات للأطفال دون الخامسة والملكية وحق التصرف بالأرض وإمكانية الحصول على الموجودات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية. (الفارس، 2001، ص10)

2-4 ملامح الفقر

إن التعرف على ملامح الفقر لدولة معينة يمثل وسيلة تحليلية لتلخيص المعلومات ذات العلاقة بالفقر فيها في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية: من هم الفقراء؟ أين يعيشون؟ ما هي الخصائص الأساسية لفقركم؟

وخارطة الفقر هي جزء من ملامح الفقر فهي تبين تركيز أشكال الفقر المختلفة على نطاق الدولة. ويمكن أن تعد خارطة الفقر تبعا لتقسيمات مختلفة، كالموقع الجغرافي ونوع الجنس والمجموعات العرقية والحضر والريف، وذلك تبعا للخصائص الرئيسية للفقر ضمن الدولة فمعرفة ملامح الفقر لدولة معينة تقدم صورة عن الفقر فيها لفترة زمنية محدودة وتبين كذلك اتجاهات الفقر فيها.

وتعتمد محتويات وتركيبية ملامح الفقر لدولة معينة، إضافة إلى خصوصيات تلك الدولة، على التعريف المعتمد للفقر فيها. فبالنسبة للبنك الدولي، والذي يعتمد التعريف الضيق للفقر الذي يتركز في دخل واستهلاك الأسرة، تقتصر ملامح الفقر على تلخيص المعلومات المتعلقة

بمصادر الدخل وأنماط الاستهلاك والأنشطة الاقتصادية والظروف المعيشية للفقراء. (عمرو أسامه ، 2005 ، ورقة عمل)

إن تحليل وفهم الفقر كظاهرة اجتماعية يعتمد على تحليل كفي لظاهرتين أساسيتين تتعلق الظاهرة الأولى بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية وترتبط الظاهرة الثانية بقضية التفاوت الطبقي والتمايز المعيشي وتشير الظاهرة الأولى إلى اختلاف واضح بين رجال الفكر في رؤية الفقر وتحليله وتحديد العوامل المساهمة في انتشاره وبينما يرى فريق منهم أنه يجب التركيز على مفهوم المركز النسبي للفقراء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا يتعين تحديث ملامح الفقر بشكل مستمر. وينبغي أن توفر ملامح الفقر المعلومات حول مدى وعمق وشدة الفقر وتشخص الفئات الفقيرة تبعاً لخصائص تلك الفئات وظروفها مركزة على القضايا والاهتمامات ذات الأولوية. وينبغي أن تكون بمثابة دليل يستفاد منه في وضع تقييمات الفقر وتصميم استراتيجيات تقليصه وفي تقييم الآثار المحتملة للسياسات المقترحة قبل العمل بها. والبيانات المستخدمة لإعداد ملامح الفقر هي ذاتها المستخدمة في قياس الفقر إضافة إلى المعلومات المستخلصة من تحليل السياسات

2-5 علاقة الدخل وأنماط توزيعه بمشكلة الفقر

وبالنظر لما يمثل الفقر من مشكلة ذات جذور عميقة ومسببات متشابكة، تتطلب مواجهته والتخفيف منه العمل الحثيث بشكل علمي وبمراحل متعددة. وأولى تلك المراحل هي تحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق. وتحتاج دراسة الفقراء إلى رؤية بعيدة المدى للقضاء على هذه المشكلة ، سوف نناقش أنماط توزيع الدخل وطرق قياس التوزيع وعلاقتها مع الفقر.

2-5-1 الدخل

وفقاً لتعريف الدخل على أسس الاستهلاك والثروة، فإن الدخل هو مجموع قيمة السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها شخص خلال فترة معينة دون أن تنقص ثروته. وتتكون الثروة من أصول مثل الاستثمارات والممتلكات يحصل عليه الشخص من عمله أو ماله، ويقدر عادة بالنقود ويطلق عليه حينئذ الدخل النقدي، ولكن الدخل ليس بثروة في حد ذاته ويمكن أن يتحقق في شكل دخل محتسب مثل السكن والإعاشة المجانية أو المواد الغذائية التي تنتج في المنزل.

هذا المفهوم يعالج أساساً الدخل في شكله النقدي. ومن المعروف أن استهلاك شخص يخلق دخلاً لشخص آخر، سواء كان ذلك في مجتمعات صغيرة أو أمة بأسرها، وعندما يشتري مستهلك كمية معينة من السلع والخدمات، فإن البائع يحصل على ما دفعه المشتري كدخل، والبائع بدوره يستخدم تلك النقود لمشترياته وبذلك يخلق دخلاً لشخص آخر.

2-5-2 توزيع الدخل

يوزع الدخل الشخصي عموماً بقدر أقل عدالة في الأمم الفقيرة منه في الأمم الثرية. وبين البلاد المتقاربة في الثروة، فإن توزيع الدخل يكون عموماً أكثر عدالة في بعض الدول أكثر من دول أو مجتمعات أخرى.

إن توزيع الدخل الشخصي الكلي في كل الأمم يتسم بعدم العدالة. وفي العديد من البلاد تعيد الحكومة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المنخفضة وكبار السن من خلال المدفوعات التحويلية التي تحول عن طريق الضرائب التي يدفعها أصحاب الدخول المرتفعة، وتقدم الحكومة هذه المدفوعات التحويلية في شكل نقدي أو بطاقات غذائية وخدمات طبية مجانية أو قليلة الثمن.

2-5-3 سوء توزيع الدخل

وهي ظاهرة ليست دولية فحسب فهي تظهر بين أفراد الدولة الواحدة، إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة ظاهرة خطيرة، تفوقها خطورة تلك الموجودة بين أغنياء وفقراء الدولة الواحدة، تزداد حدة الظاهرة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. ففي دول نامية كالبرازيل، فنزويلا، غواتيمالا، جنوب أفريقيا ودول الخليج تظهر سوء توزيع الدخل بصورة أكبر بكثير مما هي عليه في دول نامية أخرى كالهند وماليزيا وتشيلي. هذا في حين تتخفف هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في اليابان، السويد، كندا، سويسرا وغيرها من الدول المتقدمة وإن كانت تظهر في دول متقدمة أخرى كالولايات المتحدة ولكن بدرجة أكبر، حيث تصل نسبة ما يحصل عليه أغنى 20% من السكان إلى 46,4% في حين ما يحصل عليه أفقر 20% يصل إلى 5,2% فقط. (الدوسري 1999 ، ورقة عمل)

2-5-4 أهم مؤشرات قياس توزيع الدخل:

منحنى لورنز :

يمثل منحنى لورنز العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان و نسبة الدخل التي يحصل عليها خلال سنة معينة.

في 1905 قام عالم الإحصاء الأمريكي "كونراد لورينز" بتوضيح العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل القومي .

وهو: "شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الإنفاق ومنحنى التوزيع الواقعي. أي يقيس التفاوت أو درجة عدم العدالة في توزيع دخول الأسر، وهو شكل صندوق ترصد على محوره الأفقي فئات مكتسبي الدخل في شكل نسب مئوية متصلة، بينما يرصد على المحور الراسي الدخل المكتسب.

معامل جيني :

يصور منحني لورنز مدى عدالة توزيع الدخل والإنفاق بيانياً، وللتعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني لهذا الغرض، ويمثل هذا المؤشر مساحة الفجوة بين خط المساواة ومنحني لورنز مقسوماً على المساحة الكلية للتوزيع التي يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلقة والإحداثيتين العمودي والأفقي.

ولقياس مدى التباين في توزيع الإنفاق بشكل رقمي يستخدم عدد من المقاييس الإحصائية ، ويعتبر معامل جيني المشتق من منحني لورنز في الشكل ، من أكثر هذه المقاييس شيوعاً لسهولة حسابه ووضوح فكرته.

ويعتمد هذا المعامل في فكرته على منحني لورنز حيث أنه يساوي خارج قسمة المسافة المحصورة ما بين خط التساوي ومنحني التوزيع من جانب والمساحة المحصورة بين الخط المذكور والإحداثيين الأفقي والعمودي

يقيس معامل جيني درجة التفاوت في توزيع الدخل بحساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة التامة ومنحني لورينز إلى إجمالي منطقة نصف المربع الذي يقع فيه المنحني. وعليه فإن معامل جيني لا يخرج من كونه يمثل نظرة أخرى لمنحني لورينز (د. بخاري، عبله 2009)

2-6 تقييم للاقتصاد المعاصر

بنظرة شاملة موضوعية يمكن القول أن الاقتصاد المعاصر حقق طفرات هائلة في مجال استغلال الموارد المتاحة و يظهر ذلك في حجم الإنتاج الكبير و المتنوع و زيادة الثروات و التقدم التكنولوجي.

و لكن هل صاحب ذلك تحقيق كفاءة ؟ بمعنى حسن التخصيص ، و حسن الاستخدام ؟ إن الواقع المشاهد يقول بأنه يوجد سوء تخصيص للموارد و يظهر ذلك على سبيل المثال في أن الموارد النادرة في كل المجتمعات و المفروض أن توجه لإنتاج السلع و الخدمات اللازمة لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع يتوجه الجزء الأكبر منها لإنتاج السلع و الخدمات للطبقات الغنية القادرة على الشراء و هي سلع أغلبها كمالية بينما يعاني الفقراء من الحصول على السلع الضرورية اللازمة لهم و أقرب مثال على ذلك مجال الإسكان الذي توجه فيه الموارد لإنتاج المساكن الفاخرة للأغنياء في المدن و المشافي و المصايف التي لا يتواجدون فيها إلا لأيام قليلة بينما يعاني الفقراء و خاصة من الشباب من صعوبة الحصول على مسكن اقتصادي و ما يترتب على ذلك من مشكلات نفسية و اجتماعية عديدة . (عمر، 2003 ، ص 11)

و مثال آخر: يوجه جزء كبير من الموارد التي خلقها الله سبحانه و تعالى لنفع البشرية و قيام حياتها إلى إنتاج سلع و خدمات تدمر الحياة البشرية مثل الأسلحة والمخدرات بينما ينتشر

الجوع و سوء التغذية في مناطق كثيرة من العالم لفقر الإنتاج الزراعي و الغذاء و صعوبة الحصول على الطعام .

أما سوء استخدام الموارد فيمكن ملاحظته على سبيل المثال من معدل البطالة المرتفع و الذي يعني عدم الكفاءة في استخدام أغلى الموارد الاقتصادية و أكثرها أهمية و هي الموارد البشرية ، أما المثال الثاني لسوء الاستخدام فيظهر فيما يعرف بتلوث البيئة الذي يتسع مدلوله ليشمل ما يحدث من إتلاف و تدمير للموارد خاصة الحرة منها مثل تلوث الهواء و المياه و تصحر الأراضي و الإسراف في استخدام الموارد غير المتجددة مثل المعادن و الغابات بشكل أتلّف الموارد و أفسد الحياة الإنسانية .

ثم نأتي إلى هدف تحقيق العدالة فنجد أنه على مستوى التوزيع الوظيفي يوجد ما يعرف بالتوزيع الجائر الذي يحصل فيه الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال و فئة المنظمين المحترفين على أعلى الدخول ممثلة في الفوائد و الأرباح ولا يبقى إلا الفئات للعمال الذين ساهموا بقدر كبير في الإنتاج في صورة أجور متدنية لا تتكافأ مع حجم إسهامهم في الإنتاج، و لقد سمى الاقتصاد الرأسمالي بهذا الاسم لأنه يقوم على تعظيم منافع أصحاب رؤوس الأموال على حساب الطبقات الأخرى .

و تظهر الصورة أكثر قتامة بالنسبة للعدالة المرتبطة بإعادة التوزيع لرعاية حياة الفقراء فبالرغم من زيادة الثروات في العالم إلى فلكية فإنه توجد فئة قليلة تستحوذ عليها بينما تعاني الأكثرية من الفقر، فبلغة الأرقام نجد أن نطاق الفقر متسع و يظهر ذلك في أنه يوجد 3 مليار فقير في العالم بنسبة 50% من سكان العالم البالغين حوالي 6 مليار ومن هؤلاء الفقراء يوجد 1.3 مليار في حالة فقر مدقع أي يعانون الحرمان حتى من الطعام (الجوع) كما تتزايد و تتسع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأفراد ، فعلى مستوى الدول يوضح تحليل الاتجاهات طويلة الأجل لتوزيع الدخل العالمي أن الفجوة بين أغنى بلد و أفقر بلد في العالم كانت قديماً عام 1820 (1:3) و ظلت تتزايد لتصبح 1:11 ، 1:35 ، 1:44 ، 1:72 ، و ذلك في الفترات 1913 ، 1935 ، 1970 ، 1990 ، كما أصبحت الأرصدة المالية لأثرى ثلاثة أشخاص في العالم أكثر من دخل 41% من سكان العالم ، و على مستوى الأفراد نجد الفجوة واسعة بين الدخول سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول مع بعضها إذ يبلغ متوسط الدخل للفرد في العام في أغنى 20 بلداً في العالم 37 مثل متوسط الدخل في أفقر 20 بلداً في العالم .

و هكذا يظهر أن الاقتصاد المعاصر قد فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية و على الأخص هدف العدالة الذي لا يملك الاقتصاديون الرأسماليون إلا الاعتراف بذلك فيما يعرف في

الأدب الاقتصادي " بغياب اليد الخفية " أحياناً ، و بفشل السوق أحياناً أخرى . و من المعروف أن الفقر يؤدي إلى مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي و يقلل من الإحساس بالأمان .

و يعبر أحد الكتاب عن حالة الاقتصاد المعاصر بقوله : " اقتصاد العالم اليوم رحيم جداً بالنسبة للقلّة في القمة و مجزي بالكاد بالنسبة لمن هم في المنتصف و كابوس مستمر للكثرة في القاع " و لكن حتى هذا المجزي لمن هم في المنتصف ، أو الرحمة لمن هم في القمة مشوب بعدم الإحساس بالسعادة كما يعبر عن ذلك كاتب آخر بقوله : " إن الفقر الموجود في وسط الوفرة و البحبوحة الخالية من البهجة إن هما إلا أعراض لاضطراب عميق " (عمر، 2003، ص 13-14).

الخلاصة

يشكل الفقر والحرمان المزمن منذ أمد بعيد جانبا مأساويا من جوانب المجتمع الإنساني وفي الواقع فإن ظاهرة الفقر خدمت في كثير من الأحيان مصالح المجموعات الاجتماعية المهيمنة و إنه يهدد ملايين البشر ويمثل الخطر الأكبر الذي يقوض خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم ، والأرقام تشير إلى تفاقم مشكلة الفقر على المستوى العالمي ، وإلى عجز العالم بدوله وهيئاته ومؤسساته عن استئصال الفقر والقضاء عليه بل التخفيف من حدته ، أو محاصرته ، إنه يزداد، إنه ينتشر مع كل ما حدث في العالم من تقدم وتطور على كافة المستويات وإذا كان عدد سكان كوكب الأرض بلغ 6 مليارات من البشر فإن حوالي نصف سكان هذا الكوكب يعيشون تحت خط الفقر يعني بالتعريف العالمي أقل من دولارين في اليوم، في حين يعيش نحو ربع سكان العالم في بؤس وفقر مدقع ، يعني أقل من دولار واحد في اليوم ، كما أكد مكتب العمل الدولي، في تقريره عن أوضاع العمل في العالم، وأوضح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن هنالك 550 مليون نسمة في العالم يبيتون جوعاً كل ليلة، في حين يموت 8 ملايين إنسان سنوياً جراء الفقر ، وطبقاً للمعلومات اليونسيف فإن هناك 25-30 ألف طفل يموتون يومياً بسبب الجوع والمرض ، وهذا يعني وفاة طفل كل 8 ثواني و18 طفل يموتون كل دقيقة ، 10 مليون طفل يموتون كل سنة ، وقد توفي 60 مليون طفل من عام 2000 - 2006 (www.globalhs.org) وكشف تقرير الأمم المتحدة أن سكان البلدان النامية ، والذين يبلغ عددهم 4 مليار و400 مليون نسمة يظل خمسهم يتضورون جوعاً إلى آخر النهار ويفتقر ثلثهم إلى مياه الشرب وفي حاجة إلى سكن ملائم ولا يرتاد خمس جميع أطفال المدارس بعد السنة الخامسة ، من التعليم الابتدائي وهذه النسب تزداد ارتفاعاً ويتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في العالم إلى 4 مليارات نسمة خلال القرنين القادمين وأنه سيكون ثلثي العالم تحت خط الفقر كما عبر أحد المسؤولين العالميين بقوله العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء .

الفصل الثالث

الفقر مظهر للمشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والوضعي

1-3 نظرة الإسلام للفقر

2-3 الإسلام و محاربة الفقر

3-3 علاج الفقر في الإسلام

4-3 واقع تطبيق وسائل الإسلام لعلاج مشكلة الفقر

5-3 خصائص الفقراء في الاقتصاد الوضعي

6-3 أسباب الفقر - أسباب عامة

7-3 حلقات الفقر الخبيثة أو المفرغة

8-3 الآثار الناجمة عن الفقر

9-3 الفقر والنمو الاقتصادي

10-3 الفقر والتنمية

الخلاصة

تتفق جميع التيارات الفكرية على وجود مشكلة في الحياة الاقتصادية، وكذلك فإنها متفقة على ضرورة علاجها.

ولكن هذه التيارات تختلف في تحديد طبيعة هذه المشكلة وكذلك تختلف في طريقة معالجتها للمشكلة الاقتصادية فالمشكلة الاقتصادية تظهر في نظر الرأسمالية عندما تكون احتياجات الإنسان ورغباته غير محدودة ووسائل إشباعها نادرة نسبياً. وتظل المشكلة الاقتصادية طالما بقيت مشكلة الندرة في الموارد الاقتصادية التي يستخدمها الإنسان في إشباع رغباته، أما في النظام الاشتراكي فهي بسبب التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية القائمة في النظام الرأسمالي.

أما النظام الإسلامي فيعتبر أن سبب المشكلة هي سلوك الإنسان المتمثل بجانب الظلم وكفران النعمة فظلم الإنسان في الحقل الاقتصادي يتمثل في قيام نظام غير عادل لتوزيع الثروة مما يؤدي إلى ظهور الفقر والحرمان والعوز لدى الفئات التي لا تحصل على احتياجاتها في ظل سوء توزيع الثروة

3-1 نظرة الإسلام للفقر

نظر الإسلام إلى الفقر نظرة واقعية واعتبره مشكلة تواجه المجتمع وتحتاج إلى الحل المناسب، وإيجاد الوسائل المناسبة لعلاجها.

وهو بذلك يختلف في نظريته عن أناس كثيرين: فقد اختلف الإسلام مع أناس ينظرون إلى الفقر على أنه (ليس شراً يطلب الخلاص منه، ولا مشكلة يطلب لها العلاج، بل هو نعمة يسوقها الله لمن يحب من عباده، ليظل قلبه متعلقاً بالآخرة).

واختلف الإسلام عن الوثنيين الذين يحبذون الفقر ويقدمونه لأنه وسيلة لتعذيب الجسد والارتقاء بالروح، ولا يتفق الإسلام مع نظرية الرأسمالية للفقر التي ترى في الفقر شراً من الشرور، غير أنها تحدد أن المسئول عنه هم الفقراء أنفسهم.

كما لا يتفق مع النظرة الاشتراكية للفقر التي تبين أن القضاء على الفقر لا يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء.

كما لا يوافق الإسلام على نظرة دعاة الإحسان الطوعي لعلاج مشكلة الفقر، عبر حث الأغنياء وحضهم على التصديق على الفقراء. (مقداد ، 2011 ، ص60)

3-1-1 وقد لخص د. القرضاوي نظرة الإسلام إلى الفقر بالعناصر التالية:

- ❖ نظر الإسلام إلى الغنى بأنه نعمة أمتها الله تعالى وطالب بشكرها، وجعل الفقر مشكلة، بل مصيبة يستعاذ بالله منها، ويضع مختلف الوسائل لعلاجها قال تعالى "ووجدك عائلاً فأغنى" (الضحى آية 8) ويقول النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر) (رواه البخاري)، ولا يوجد حديث واحد ولا آية واحدة في مدح الفقر، بل قرنه الرسول صلى الله عليه وسلم بالكفر واستعاذ منه.
- ❖ ويرى في الفقر خطراً على العقيدة والأخلاق الحميدة والسلوك، فهو مدعاة للشك في حكمة التنظيم الإلهي للكون وللارتياب في عدالة التوزيع الإلهي للرزق، وفي بيان أثر الفقر على السلوك قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الرجل إذا غرم - استدان - حدث فكذب ووعد فأخلف) (رواه البخاري).
- ❖ كما يرى الإسلام في الفقر خطراً على الأسرة والمجتمع والفكر الإنساني.
- ❖ ينكر الإسلام النظرة الجبرية للفقر، كما ينكر النظرة التقديسية له.
- ❖ وينكر الإسلام الاقتصار على الإحسان الفردي والصدقات التطوعية في علاج الفقر، كما ولا يترك حاجة الفقير والمسكين معتمدة على إحسان الغنى وفضله. بل جعل إضافة إلى الفضل والإحسان واجبات على الأغنياء كالزكاة وغيرها لعلاج مشكلة الفقر.
- ❖ ولا يقبل الفكرة الرأسمالية عن المال التي تعتبر الغنى هو المالك الحقيقي للثروة، بل يرى أن الله تعالى هو المالك الحقيقي للمال، وهو في يد الغنى مجرد أمانة ورزق آتاه الله إياه، ومن هنا يترتب عليه حقوق لازمة في ذمته للفقراء.
- ❖ ولا يتفق الإسلام مع الاشتراكية في نظرتها للفقراء والأغنياء، ولا يتفق مع الاشتراكية في أن علاج الفقر لا يتم إلا بتحطيم طبقة الأغنياء. هذه نظرة تتناقض مبادئ الإسلام وطبيعة الواقع (القرضاوي ، 1997)

3-2-2 الإسلام و محاربة الفقر

لا ريب في أن الإسلام لم يكن أول الأديان أو النظم التي حاربت الفقر، لكنه كان أكثرها فعالية في معالجة هذا المرض الاجتماعي الخطير الذي قال فيه الحديث الشريف: " كاد الفقر أن يكون كفراً " و الذي قال عنه أبو در الغفاري : " إذا ذهب الفقر إلى بلد، قال له الكفر: خذني معك!" (القاضي ابو يوسف، الخراج، ص136)

و الحقيقة أن اليهودية كانت قد سلمت بأن الفقر ظاهرة طبيعية و سنة كونية لا سبيل إلى القضاء عليها، و اكتفت ببعض المواعظ و النصائح التي تُرغب في العمل لتحقيق الكفاية، و الإقلاع عن البطالة التي تورث الفقر، و التي تقول بأن الفقير المستقيم خير من الغني الظالم.

ثم إن المسيحية عملت كاليهودية على إتباع أساليب المواعظ و النصائح و الوصايا، مع التسليم بحقيقة الفقر الأزلية واكتفت باستدرار العطف و الشفقة في قلوب الأغنياء نحو الفقراء، من دون أن تتخذ أية إجراءات إلزامية تكفل تحقيق الكفاية للفقراء.

و أما الإسلام، فلا نزع أنه أنكر الفقر بمعنى (عدم المساواة بين الناس في الرفاهة و أسباب المعيشة) سنة كونية لا سبيل إلى إزالتها ، بل على العكس ، فإن هذه السنة الكونية هي أحد نواميس الحياة و العمران ، و لذلك فقد قال - عز و جل:- " و الله فضل بعضكم على بعض في الرزق " (النحل آية 71)

و قال أيضاً: " نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا و رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً " (الزخرف آية 32)

لكن الإسلام لم يقر على الإطلاق الفقر بمعنى عدم امتلاك ما يكفي لسد حاجة الإنسان، لأن هذه الحالة الاجتماعية المرضية تنفي كرامة الإنسان بما تصيبه من الجوع والمرض و العري و التشرد ، بل تفضي به إلى الكفر كما قدمنا.(عطوى ، 1988، ص 89)

وقال عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله -عز وجل- يعطي الدنيا لمن يحب ومن لا يحب ، ولا يعطي الدين إلا لمن أحب ، فمن أعطاه فقط أحبه (رواه أحمد وهو من قول ابن مسعود -رضي الله عنه).

وبعض السلف كان يقول: العفاف زينة الفقر

بل إن الإسلام حين طالب الناس بالعبادة و ذكر الله، علله في القرآن الكريم بقوله: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف" (قريش آية 3، 4).

اعتبر الإسلام مجرد ترك أحد أفراد المجتمع ضائعاً أو جائعاً هو تكذيب للدين نفسه، فيقول تعالى:- "أرأيت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين"(الماعون آية 1-3).

3-3 علاج الفقر في الإسلام

لم يكتف الإسلام بموقف سلبي يهدف إلى رفض الفقر، بل اتبع منهجاً إيجابياً في إيجاد العلاج له ، لكي يتمتع الناس بزينة الحياة الدنيا ، و تكون عبادتهم خالصةً لربهم غير مشوبة بهم البحث عن الرزق ، ومن ذلك توفير أسباب الصحة أو أسباب الثقافة التي تساعد على معالجة ظاهرة الفقر لكنها عوامل غير كافية إذا لم تقترن بالعامل الأهم ، وهو " المال " الذي يضمن إشباع الحاجة إلى أساسيات العيش الكريم و من هنا إن معالجة الفقر في الإسلام، مرتبطة بنظرته إلى المال و إلى ملكيته المشروطة بتحقيق الصالح العام و ذلك يحتم بالضرورة تحقيق التوازن الاجتماعي ، فلا يموت الغني من التخمّة و البطر ، و لا يموت الفقير من الجوع فخير الأمور أوسطها ، و المؤمنون جُعِلُوا أمةً وسطاً ، كما يعلمنا القرآن الكريم و السنة النبوية .

و من هنا أيضاً اتفاق العلماء على أن الهدف النهائي الذي يرمي الإسلام إلى تحقيقه هو إغناء كل فرد في المجتمع الإسلامي، أياً كان دين هذا "الفرد". (عطوى، 1988، ص90) ولمعالجة الفقر كمرض اجتماعي قرر الإسلام بصورة إلزامية، و من خلال الأحكام الشرعية غير المنفصلة عن العقيدة ، حق المحتاجين في أموال الأغنياء بما يكفي حاجتهم.

3-3-1 و قد جعل الإسلام اقتضاء هذا الحق بإحدى وسيلتين:

1. الوسيلة الأولى:

وتتجلى في الأداء الاختياري من جانب المسلم ، استجابةً منه لروح الأخوة و التراحم والتواصل: " إنما المؤمنون أخوة " (الحجرات، آية 10).

2. الوسيلة الثانية :

تتجلى في الاقتضاء الإجباري الذي قد يكون أساسياً دائماً، كما في الزكاة، أو قد يكون احتياطياً و استثنائياً، وذلك عند عدم تحقيق الكفاية بالزكاة، إذ يحق للدولة أن تأخذ من فضول أموال الأغنياء ما يحقق حاجات الفقراء .
و هكذا يكون الإسلام قد حقق للفرد المسلم أسباب المنعة ضد الحاجة ، و طبق أحكام الضمان الاجتماعي الإسلامي الذي يركز إلى أساسين هما : التكافل العام ، وحق الجماعة في موارد الدولة العامة (عطوي، 1988، 91)

3-3-2 ولخص د.(القرضاوي 1997) مجموعة من الوسائل لعلاج الفقر كالتالي:

الوسيلة الأولى: العمل:

فكل مسلم مطالب بالعمل لقوله تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه" (الملك ،آية 15).

والعمل هو السلاح الأول والأساس لعلاج الفقر، والإسلام يفتح أبواب العمل للمسلم على مصراعيه، ولا يمنع التملك الناجم عن العمل. ولا يجوز ترك العمل بحجة التبتل إلى الله تعالى، فلا رهبانية في الإسلام.

وحت الإسلام على الزراعة والغرس، فقد روى البخاري قول النبي صلى الله عليه وسلم (ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة) (رواه البخاري).

حث الإسلام على العمل المشروع من أجل الكسب الحلال ليعيش الإنسان حياة كريمة منتجة ويتخلص من الفقر، وينفق في سبيل الله ، ويظهر ذلك في قوله تعالى في "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون". (سورة التوبة، آية 105)

وقد اعتبر الإسلام العمل عنصراً من عناصر الإنتاج يتم من خلاله مزج الموارد الاقتصادية المتوفرة وتحويلها إلى سلع يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة في مختلف مجالات الحياة. (هيكل، 1992، ص47).

الوسيلة الثانية : كفالة الموسرين للفقراء والمحتاجين من الأقارب:

والنفقة على الأقارب من هدي الإسلام الحنيف ومن خصائص الإسلام العظيم لتأكيد التكافل الاجتماعي. وقد بين الدكتور القرضاوي أن للفقير المسلم الحق في أن يرفع دعوى على الأغنياء من أقاربه، ويؤيده الشرع الإسلامي وفقه القضاء أيضاً إلى يومنا هذا.

هناك فئات لا تستطيع العمل والكسب في المجتمع ولا يمتلكون وسائل لتلبية حاجاتهم سواء كان ذلك بسبب المرض والإعاقة أو بسبب كبر السن والشيخوخة فإن الإسلام لم ينس و يهمل هذه الفئات ولم يتركها عرضة للفقير والمسألة فقد حث الإسلام على كفالة هؤلاء الفئات وأمر المجتمع بكفالتهم وسد حاجاتهم الأساسية في ذلك يقول الله تعالى "إن الله يأمركم بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى" (سورة النحل، الآية 90)، هذا بالنسبة للأقارب من الفقراء ومما يدل على كفالة غير الأقرباء من هؤلاء الفئات قوله تعالى "والجار ذي القربى والجار ذي الجنب" (سورة النساء، آية 36) وبالإضافة لكفالة المجتمع فإنهم يأخذون من الزكاة وأموال الدولة الإسلامية.

حتى وأن أدى الإنسان المسلم ما عليه من الزكاة فإن الإسلام لا يعفيه من الإنفاق والتصدق على الفقراء والمحتاجين وتفقد أحوالهم وسد حاجاتهم وفي هذا يقول الرسول الكريم "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره". (رواه مسلم) (عبد العزيز، 1999، ص98)

الوسيلة الثالثة: الزكاة:

لقد فرض الإسلام الزكاة باعتبارها ركن من أركان الإسلام وبين أهدافها ومبادئها والفئات المستفيدة منها والأموال التي تفرض عليها الزكاة، وجعل الفقراء أول من يستفيد منها وفي هذا بيان من الله لأهمية محاربة الفقر والقضاء عليه كما في قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها" (سورة التوبة، آية 60)، والزكاة حق للفقراء في أموال الأغنياء لذلك نرى الرسول الكريم يقول لمعاذ حين أوفده إلى اليمن "أخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وتعطى لفقرائهم" (رواه البخاري)، لذلك جعل الإسلام ضمن أولوياته وسياساته محاربة الفقر والحرمان والعمل على التضامن الاجتماعي وتحسين سبل العيش وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجميع وإعادة توزيع الدخل لمصلحة الجميع وتهدف الزكاة إلى توفير مستوى معيشي لائق للفقراء والمحتاجين يتحقق من خلاله مآكلهم وملبسهم ومسكنهم وتوفير خدمات العلاج لهم، وتهدف أيضاً إلى تزويد الفقراء بأدوات العمل كل حسب حرفته واختصاصه مهما بلغت أثمانها وتكاليفها وذلك من أجل الاستمرار والاستقرار في العمل

والإنتاج، كما ركز معظم فقهاء المسلمين على أن يعطى الفقراء من أموال الزكاة ما يكفيهم للتخلص من أسباب الفقر والحرمان وبشكل يقضي على الفقر من جذوره، وفي هذا يقول الخليفة عمر بن الخطاب للقائمين على توزيع الصدقات "كرروا عليهم الصدقة وان راح على أحدهم مائة من الإبل" (أبو يوسف، الخراج)، ويرى المالكية وجمهور الحنابلة وغيرهم من علماء المسلمين أن للفقير الحق أن يأخذ من أموال الزكاة ما يكفيه وأسرته لمدة سنة كاملة مهما بلغت قيمة ما يأخذونه من أموال الزكاة مستثنين في ذلك على الطريقة التي تؤدي وتجمع بها الزكاة حيث أنها تجمع في السنة مره واحدة فقط. (حوى، 1979، ص132).

الوسيلة الرابعة : كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها

وتساهم أملاك الدولة والموارد الراتبية لبيت المال في علاج مشكلة الفقر، وعلى الإمام أن يتقي الله في صرف أموال الزكاة، فلا يدع فقيراً إلا أغناه وإن احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء، أعطاهم الإمام ما يحتاجونه من بيت مال الخراج ، ولا يكون ديناً على بيت مال الصدقة.

الوسيلة الخامسة: إيجاب حقوق غير الزكاة

ومن ذلك حق الجوار، لقوله صلى الله عليه وسلم "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره (متفق عليه) والأضحية، وكفارة حنث اليمين، وكفارة الظهار والجماع في نهار رمضان، وفدية الشيخ الكبير، الهدى، وحق الزرع عند الحصاد، وحق الكفاية للفقير والمساكين، وغير ذلك من الحقوق التي تتوجه مباشرة للفقراء والمساكين تشكل علاجاً لمشكلة الفقر.

الوسيلة السادسة: الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي

ذلك أن الإسلام حض عليها إضافة إلى الواجبات والفرائض، يقول تعالى "الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (البقرة، آية 274)، وقال عليه الصلاة والسلام "الصدقة تطفي الخطيئة كما يطفئ الماء النار" (رواه مسلم).

الوسيلة السابعة: الوقف الخيري

وهو من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات الجارية، وكان للوقف الخيري أثراً ملموساً في المجتمع الإسلامي في كافة العهود.

والوقف الخيري هو نوع من أنواع الوقف، وهو المال الذي يوقف على جهة خيرية ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفاً على شخص معين أو على أشخاص معينين. ومن ذلك أن يقف أرضاً مستشفى أو مدرسة لمدة معينة، ثم بعد ذلك على نفسه وأولاده. (مقداد، 2011، 61، 66)

3-4 واقع تطبيق وسائل الإسلام لعلاج مشكلة الفقر:

لقد اهتم الإسلام في علاج مشكلة الفقر وهناك وقائع كلية حدثت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده تدلل على ذلك والتي كان منها:

1. قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في بداية الدعوة الإسلامية في المدينة المنورة والتي كانت أساساً في تحقيق دعائم التكافل الاجتماعي بين المسلمين وتخفيفاً للحالة الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها المهاجرين الذين تركوا أموالهم وديارهم في مكة.
2. التزام المسلمين بالوسائل الوقائية من الفقر وطرق أبواب الخير والرزق من خلال تطبيق قوله تعالى (هو الذي جعل لكم الأرض ذللاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) (الملك، آية 10).
3. قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بتقسيم أموال الفداء التي حصل عليها من بني النضير على المهاجرين دون الأنصار من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأفراد في المدينة لأن الإسلام لا يقبل بوجود غنى فاحش مع فقر مدقع لقوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) (الحشر، آية 7).
4. دعا القرآن الكريم إلى الهجرة من أرض إلى أرض طلباً للرزق لقوله تعالى: (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة) (النساء، آية 100).
5. قيام أبو بكر الصديق رضي الله عنه بحرب المرتدين التي جاءت للرد على امتناعهم عن دفع الزكاة التي تعتبر وسيلة أساسية لعلاج مشكلة الفقر وتعتبر هذه الحرب أول حرب في التاريخ تقوم من أجل الفقراء.
6. سياسة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الاقتصادية والتي كان من أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية ومن سلم أولوياته البحث عن الفقير وتقديم العون له بنفسه وتحمل المسؤولية الفردية عن ذلك (عنبر - 2000، ص 150).

أما عن تطبيق هذه الوسائل على أرض الواقع في وقتنا الحاضر، فالمشاهد لواقع المسلمين اليوم يجد قصوراً في تطبيق هذه الوسائل، وخاصة في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين الأسر الفلسطينية سواءاً على مستوى الأقارب في العائلة الواحدة أو على مستوى الجيران، بسبب تراجع الوازع الديني عند البعض، والأوضاع السياسية التي سببها الانقسام الفلسطيني في قطاع غزة، وهنا نذكر بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به) رواه الطبراني، وصححه الألباني.

3-5 خصائص الفقراء في الاقتصاد الوضعي:

إن تحديد خصائص الفقراء خطوة لمعرفة الأحوال المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفقراء بهدف التخفيف من حدة الفقر، ويمكن عرض أهم الخصائص التي يعاني منها أفراد الأسرة الواحدة وهي: "الحرمان، العزلة، الاغتراب، الاعتماد على الغير، نقص الأصول الاقتصادية والخيارات، الهون، عدم الاستقرار، انخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار". كما حدد شمبتر مجموعة من الخصائص مثل تدني المرتبة الاجتماعية والعزلة والضعف البدني والوهن وموسمية العمالة والعجز، وقلة الحيلة والمهانة". (الأمم المتحدة، 1997ص14)

3-6 أسباب الفقر - أسباب عامة :

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر فمعرفة أسباب أي مشكلة ينير الطريق لحلها، وصياغة سياسات للقضاء عليها، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة ويمكن عرض أهم الأسباب:

- 1- انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة و ذات أجور متدنية.
- 2- ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية في رعاية مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع
- 3- الدورات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل سوء المواسم الزراعية والركود الاقتصادي وهذه عادة ما تسبب الفقر المؤقت.
- 4- عدم حصول الأفراد علي أنواع الأصول البشرية و المادية مثل الأرض والادخار و القروض المالية، أما الأصول البشرية مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة

3-6-1 أسباب الفقر في الدول النامية :

اما الأسباب التي ساهمت في توليد الفقر في العديد من الدول النامية، والتي تتمثل في الاتي:

- 1- سوء إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهدر الموارد الاقتصادية والمالية، واستخدامها في مشاريع فاشلة وغير إنتاجية، وحرمان الفقراء من ثمارها.
- 2- الهجرة المعاكسة والتي تؤدي إلى زيادة عدد السكان والضغط على الموارد الاقتصادية، مثل ما حدث في الأردن وفلسطين في أعقاب حرب الخليج الثانية في عام 1990، حيث أجبر العديد من الأردنيين والفلسطينيين للعودة إلى أراضيهم مما حمل الدولة عبء تشغيلهم، وإطعامهم وإيوائهم
- 3- عدم الاستقرار السياسي وتوجيه جزء كبير من نفقات الدولة للأغراض العسكرية والدفاع، على حساب المشاريع الإنتاجية.
- 4- تدهور قيمة العملة المحلية والارتفاع في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد.
- 5- التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية (الأمم المتحدة، 1997، ص13، 19)
- 6- ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يرافقها عدم التخطيط الاقتصادي بما يكفل استيعاب هذه الزيادة في سوق العمل.
- 7- الاعتماد على الأساليب البدائية في الإنتاج ونقص راس المال.

3-6-2 أسباب الفقر في الدول المتقدمة:

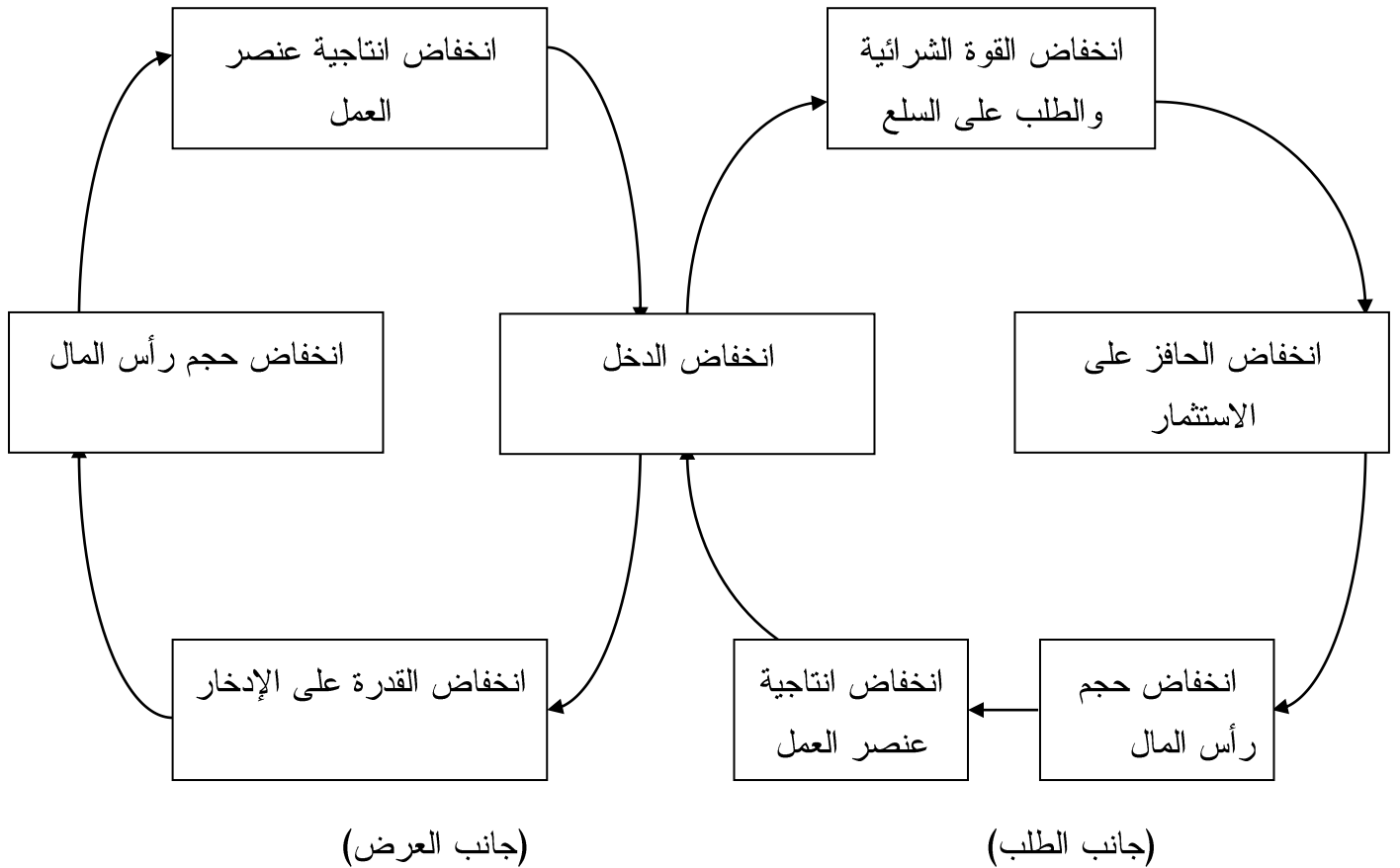
- 1- الركود الاقتصادي وما ينتج عنه من آثار اقتصادية سلبية تلحق الضرر بالمنتجين والمستهلكين وتفشي ظاهرة البطالة وتضرر فئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع.
- 2- فشل بعض الحكومات في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة لصالح الفقراء في المجتمع.
- 3- التمييز العنصري والعنصري في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية
- 4- سوء توزيع الدخل في بعض هذه الدول.
- 5- الحروب والنزاعات الدولية لها دور كبير في افقار فئات كبيرة من المجتمع(باقر، 1996، ص1).

7-3 حلقات الفقر الخبيثة أو المفرغة:

وهي تمثل أحد خصائص التخلف الاقتصادي وهي ناتجة عن انخفاض مستويات الدخل ومستويات الادخار والاستثمار وانخفاض انتاجية عنصر العمل. وتعاني الدول النامية من وجود حلقتين من حلقات الفقر المفرغة، إحداها على جانب العرض والأخرى على جانب الطلب وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1)

حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية



تصور الحلقة المفرغة على جانب العرض أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة على الادخار وبدوره يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل وما يترتب عليه من انخفاض مستوى الدخل، وهكذا تكتمل الحلقة.

أما على جانب الطلب فإن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم رأس المال وبالتالي انخفاض إنتاجية عنصر العمل وما

يترتب عليه من انخفاض مستوى الدخل حتى تكتمل الحلقة (عجمية و ناصف و عبد الوهاب، 2006، ص52)

3-8 الآثار الناجمة عن الفقر :

عند فحص أي تعريف للفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة. فالمستوى الصحي والتعليمي الجيد والتغذية، والمسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فعالة في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض وضعف القدرات الجسدية والعقلية ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل، مما يحرم الفرد من الالتحاق بسوق العمل ويؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة منتجة، ففي عام 1995 كان هناك أكثر من بليون شخص صنفوا على أنهم فقراء وأن نسبة عالية من هؤلاء الفقراء كانوا في حالة سوء تغذية. (debrag ray, 1998 p 26)

وقد أجريت دراسات عديدة أثبت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الاقتصادي وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل خلال نفس وحدة الزمن، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية أطول وقد أثبتت دراسة أجريت على ثلاث مقاطعات في الفلبين خلال العام 1983 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية، والبدنية للأطفال وارتفاع معدل الوفيات بينهم، كما أثبتت دراسة أخرى، أن الصحة الجيدة، والتغذية السليمة، تجعل أداء الأطفال في المدارس أفضل، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل. (عطية، 2000، ص91، 92)

3-6-1 الآثار الاجتماعية والسياسية:

للإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها ، مثل حاجات الانتماء، والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده، فإنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى.(برنامج التعليم المفتوح، 1992، ص79، 80) ويظل الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية وقد لا يستطيعون إشباعها مما يولد لديهم:

1- شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والانغلاق على أنفسهم

2- يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي

3- حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي إلى انتشار الأمراض، والأوبئة، وتلوث البيئة على المدى البعيد.

4- يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة. (سراج ويوسف، 1997، ص25).

3-9 الفقر والنمو الاقتصادي:

ان الزيادة في الدخل الكلي لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في متوسط الدخل لجميع أفراد المجتمع، فقد يحصل على هذه الزيادة فئة قليلة من أفراد المجتمع ويحرم منها الأكثرية من الفقراء وعلى العكس من ذلك فقد ينخفض الدخل الفردي للفئات الفقيرة بالرغم من ازدياد متوسط الدخل الفردي، فقد لوحظ في بداية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته الكثير من الدول النامية إلا أن نصيب الفرد من الدخل الكلي كان في حالة تناقص مستمر بين الفئات الفقيرة وكانت هذه الفئات تزداد بؤساً (عطية، 2000، ص 12، 13).

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2003م، إلا أنه ما زال هناك حوالي 40 مليون شخص أمريكي يعيشون تحت خط الفقر، وقد بلغت نسبة الفقر حوالي 12.4% في العام 2002م. (www.MasrawyNews.com, 2003).

وكذلك في الثمانينات زاد الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في تلك الفترة، فقد تراجعت حصة أدنى خمس من مجمل الدخل من 4.3% إلى 3.8% وارتفع معدل الفقر إلى حوالي 14.5% وذلك خلال فترة الثمانينات وحتى عام 1992م. (سامويلسون ونودهاوس، 2001، ص400).

كما أن تفشي ظاهرة الفقر تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للفقراء، بسبب انخفاض الإنفاق والاستهلاك وتراجع الطلب الاستهلاكي وهذا يؤثر سلباً على إنتاج السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وتراجع نسبة النمو الاقتصادي. فمسألة التفاوت في توزيع الدخل والتي تنتج عن عوامل كثيرة، مثل اختلاف القدرات والمهارات وامتلاك مصادر الثروة، وضعف التعليم، والتدريب، والتميز ضد فئات معينة في المجتمع، تجعل آلية السوق غير قادرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. (Compbeil and Stanley, 1993, p658).

لذلك فإن تدخل الدولة قد أصبح ضرورة لا بد منها من أجل إعادة توزيع الدخل، وتقليل التفاوت بين الفقراء والأغنياء، مع المحافظة على آلية العرض والطلب في تحديد الأسعار، وعدم التدخل المباشر في آلية السوق، كتحديد أرضية سعرية، أو سقف سعري، وإنما عبر

الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل، وذلك من خلال إتباع نظام ضرائب تصاعدي على الدخل، ونظام التأمينات ضد البطالة، وتقديم بعض الخدمات المجانية، أو بأسعار رمزية، مثل التعليم والصحة والإسكان ورعاية المرضى والمسنين والمعوقين، وعمل أنظمة للتقاعد والضمان الاجتماعي. (عطية، 2000، ص156).

10-3 الفقر والتنمية:

يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في جميع دخول الأفراد في المجتمع فهو غير قادر على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، كما أنه يركز على النواحي الكمية في الدخل الكلي، ولا يهتم بالتحسن في مستويات المعيشة للأفراد، ولا بمؤشرات الفقر، أما علاقة الفقر بالتنمية فيمكن تناولها في النقاط التالية:

1- أن التنمية تركز على الإنسان باعتباره محور عملية التنمية الاقتصادية فهو وسيلتها وهدفها، وتحقق عملية التنمية أهدافها من خلال تركيزها على الإنتاجية والعدالة في توزيع الدخل والاستمرارية والمشاركة في صنع التنمية. (عطية، 2000، ص 52).

2- وفي بداية التسعينات ظهر فكر تنموي يجعل الإنسان محور عملية التنمية، ويهتم بخيارات الأجيال الحالية والقادمة، ويركز على أنواع جديدة من رأس المال البشري والاجتماعي، ويعتبر استدامة عملية التنمية مرهونة بمدى توفر هذه الأنواع من رأس المال، وأصبح هدفها محاربة الفقر وإشراك الفقراء في صنع القرارات المتعلقة بمعيشتهم، فالتنمية البشرية المستدامة تهتم بتوزيع هذا النمو توزيعاً عادلاً يضمن تقليص التفاوت والفجوات بين مختلف أفراد المجتمع، وهي في الأساس تعطي الأولوية للفقراء، وتؤكد ضرورة الوصول إليهم، وتدافع عن البيئة، والمرأة، والطفل، وتحرص على إتاحة فرص العمل للجميع فهي تركز على العنصر البشري باعتباره أهم ركائز عملية التنمية المستدامة وبناء المجتمع المدني الذي يقوم على الثقة والتعاون المتبادل بين كافة فئات المجتمع، والذي يعزز استدامة عملية التنمية، كما وتركز التنمية المستدامة على أن أية عملية تنموية لا يمكنها أن تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي أو تقف عائقاً أمامه، وذلك لأن التنمية تركز على العناصر البشرية كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية معاً، كما أنه يبقى هناك دور كبير وفعال لسياسات الاقتصاد الكلي وخاصة إذا ما وضعت هذه السياسات ضمن أهدافها الأساسية، استدامة عملية التنمية وإنصاف الفقراء. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997 ص3).

3- ان التنمية الاقتصادية ليست الزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد فقط، بل ضمان العدالة في توزيع هذا الدخل، بحيث ينتج عنه تحسن في مستويات المعيشة، إذن فعلى العكس من النمو الاقتصادي فإن عملية التنمية الاقتصادية أصبحت تركز على إعادة توزيع الدخل بدلاً من زيادته فقط، وعلى تغيير في نوعية وكمية الإنتاج، وتحسين نوعية وكمية الإنتاج، وتحسين

نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، وهذا يعني أن التنمية لا تركز فقط على الجانب الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي، والهيكلية وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي للتنمية فإنها تركز على الجوانب السياسية، والثقافية، والمزيد من الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وإشراك الفقراء في صنع التنمية، كما أن الأمم المتحدة قد أضافت بعداً آخر للتنمية البشرية في تقريرها لعام 1997م، وهو ضرورة التخلص من الفقر (عطية، 2000، ص52)

الخلاصة:

إن الإسلام عندما يقدم الوسائل والحلول لمشكلة الفقر، فإنه يعتبر أن كل فقير مطالب بالعمل أولاً، فإن لم يستطع الحصول على فرصة العمل فإن على أقاربه الأغنياء مساعدته والإنفاق عليه، وإلا كانوا آثمين وعلى الدولة أن تحاسبهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما حبس أقارب صبي فقير رفضوا الإنفاق عليه. أما الزكاة فهي حق معلوم للفقير يأخذه بعد ذلك، لذلك تعتبر مكافحة الفقر قضي ملحّة، نظراً لبعدها الأخلاقي والإنساني، وهي إحدى السبل للإنطلاق إلى حياة أكثر رخاءاً، وخلق مجتمع أكثر نماءً وتقدماً.

الفصل الرابع

الأساليب المتبعة في قياس الفقر وفق المعايير الدولية والإسلامية

- 1-4 الأساليب المتبعة في قياس الفقر
 - 2-4 قياس الفقر
 - 3-4 منظومة مؤشرات الفقر
 - 4-4 تصنيفات خط الفقر
 - 5-4 طرق قياس الفقر
 - 6-4 صعوبات قياس الفقر
 - 7-4 قياس الفقر ضمن المفهوم الدولي
 - 8-4 اشتقاق قيمة خطوط الفقر
 - 9-4 قياس الفقر وفق المفهوم الإسلامي وتقدير حد الكفاية حسابيا
- الخلاصة

مقدمة :

يمثل الفقر تحديا عالميا كبيرا فعلى الرغم من التقدم الاقتصادي الذي شهدته العقود الأخيرة في العديد من دول العالم إلا أن الكثير من سكان العالم ما زالوا يعيشون في فقر مدقع حيث هناك أكثر من مليار شخص يكافح من أجل البقاء على اقل من دولار يوميا . ومن المتوقع حتى عام 2025 أن يضاف نحو 2 مليار نسمة إلي سكان العالم والبالغ عددهم 6 مليار نسمة مع 9% من الزيادة في البلدان الأشد فقرا (مجموعة البنك الدولي، 2001، ص2)

4-1 الأساليب المتبعة في قياس الفقر:

حاول كثير من الباحثين وضع معيار ومقياس للفقر ، ولكن محاولاتهم قد اكتتفها كثير من الصعوبات ناتجة عن الاختلاف حول مفهوم الفقر، وأسس قياسه ، والطرق المستخدمة في عملية القياس ، فقد اعتمد بعضهم على معيار الدخل بوصفه يعكس القدرة على شراء كمية معينة من السلع والخدمات، غير أنه واجه مشكلات عملية ونظرية فالعملية تكمن في أن الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل ليس ميسوراً، ومن الجانب النظري تبرز مشكلة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسرة الفقيرة وغيرها، ولكن الضابط الوحيد هو الحاجة لسد كل ما هو ضروري.

تعتبر عملية قياس الفقر وبشكل دوري ضرورة ملحة من أجل معرفة حجم الفقر وشدته وتحديد أسبابه، وكذلك من أجل مراقبة تطورات الفقر ومعرفة خصائص الفقر، ومناطق تركيزهم ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر أو القضاء عليه. ويتبين من مفهوم الفقر تركيزه على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة، بالتالي الدخل اللازم لشراء هذه الحاجات، لذلك فمن الطبيعي أن تتجه الدراسات التطبيقية لتحديد نسبة الدخل التي يتم إنفاقها على هذه الحاجات، وقد تم تحديد مستوى دخل أطلق عليها خط الفقر. (الأسكوا، 1999، ص46).

وبناء على ما سبق ذكره يمكننا التميز بين منهجين لقياس الفقر. الأول: يهتم بقضايا الرفاهية ومستوى المعيشة، ويستخدم مؤشرات الدخل وقيمة الإنفاق على السلع الاستهلاكية.

والثاني: يهتم بالقضايا الاجتماعية ويستخدم مؤشرات التعليم والصحة والتغذية فسوء التغذية وتردي الأحوال الصحية وانخفاض مستوى التعليم والأمية كلها صفات ملازمة للفقراء.

4-2 قياس الفقر:

ولقد اعتمد البنك الدولي في قياس الفقر على أساليب متعددة يمكن توضيحها على النحو التالي:

4-2-1 المؤشرات المتعلقة بقياس المعيشة و يمكن قياسها من خلال:

1- دخل الأسرة:

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة. ومن الصعوبات التي تعترض هذا المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة ، وتباين الأسر من حيث حجمها وتركيبها وفقا للعمر والجنس وتغير مستوى المعيشة للأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها ، وصعوبة الحصول على بيانات عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعية .

2- الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:

استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى المعيشة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر

3- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:

يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة ، وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيباتها.

ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة علي ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية ، ويؤخذ على هذا المؤشر تفاوت إنفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعا للموقع وما يتطلبه من زيادة أو خفض في إنفاق الوحدة واختلاف الكيفية التي يتم بها احتساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

4- نسبة الإنفاق علي المواد الغذائية :

يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى انه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق علي المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها علي السلع غير الضرورية وبالتالي فانه مؤشر علي انخفاض مستوى المعيشة للأسرة .

ويمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وان تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل بها.

5- حصة الفرد من السرعات الحرارية أو البروتين :

ويعتبر هذا المؤشر من مؤشرات التغذية والذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقاً لحاجه الفرد من السرعات الحرارية أو حاجته من البروتين، وباعتبار أن نقص التغذية هو احد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء .

ويعاب على مؤشرات قياس المعيشة أنها أهملت الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه الأسرة بشكل غير مباشر (الدعم العيني) ويساهم في معيشتها كالخدمات الصحية والتعليمية أو دعم المواد التموينية وغير ذلك كما أنه لم يأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي والضمان ضد الجريمة والبطالة والكوارث ومدى حرية التعبير والاختيار (البنك الدولي ، تقرير تشخيص الفقر في الأردن ، 2001، ص4-6).

4-2-2 أسلوب خط الفقر:-

يعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي.

وتعتمد منهجيته علي تقسيم المجتمع إلي فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية للبقاء علي قيد الحياة.

ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

ويتضمن هذا الأسلوب منظومة مؤشرات الفقر والتي تشتمل علي خط الفقر المطلق والمدقع، نسبة الفقر، فجوة الفقر، شدة الفقر، ومعامل جيني.

4-2-3 أسلوب الحاجات غير المشبعة :

يعتمد هذا الأسلوب علي الملاحظة المباشرة لواقع الحاجات الأساسية وذلك كبديل عن الاعتماد علي القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر. يمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد علي دخل الأسرة فالبيانات المطلوبة أكثر توفراً ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر.

ويتم تطبيق هذا الأسلوب باستخدام التعداد السكاني العام أو مسوحات الأسرة وهو الأسلوب الأنسب لوضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، مرجع سابق ص20)

4-2-4 مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر وشدة الفقر:

نظراً لجوانب القصور التي تعترى خط الفقر فقد تم تطوير مؤشرات جديدة أخرى تستعمل في عملية قياس الفقر وتسد الثغرات في أسلوب خط الفقر، وأول هذه المؤشرات هو مؤشر عدد الرؤوس والذي يبين نسبة الفقراء من المجموع الكلي للسكان، فهو يتميز بالبساطة والسهولة وكثرة الاستخدام، ويستفاد منه في تقييم سياسات تقليل الفقر، ولكن يؤخذ عليه قصوره عن معرفة عمق وشدة الفقر، وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم تطوير مؤشر آخر وهو مؤشر فجوة الفقر والذي يمكن من خلاله معرفة مدى انخفاض دخل الفقراء عن مستوى خط الفقر، ومن خلاله يمكن معرفة الدخل اللازم لرفع دخل الفقراء إلى مستوى خط الفقر، ويؤخذ عليه عدم قدرته على معرفة مدى التفاوت في دخل الفقراء أنفسهم وقد تم تطوير مؤشر آخر لحل هذه الإشكالية وهو مؤشر شدة الفقر حيث أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على فقر أكبر، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء. (الفارس، 2001، ص 267)

4-3 منظومة مؤشرات الفقر:

خط الفقر المطلق: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا سواء للفرد أو للأسرة.

خط الفقر المدقع: يمثل تكلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو للأسرة وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة

نسبة الفقر: تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان حيث يتم تقدير حجم الفقراء في المجتمع سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر

فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.

شدة الفقر: يقيس التفاوت الموجود بين الفقراء ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

معامل جيني: يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخل ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء، (عبد العال، 2000، ص 4).

4-4 تصنيفات خط الفقر

4-4-1 خط الفقر المطلق:

حددت الأمم المتحدة أن من يحصل على أقل من 2 دولار يومياً يصبح فقيراً، ولكن خط الفقر المطلق لا يمكن تطبيقه على كل دول العالم فمستوى المعيشة يختلف من دولة لأخرى و الاحتياجات تختلف من دولة لأخرى، فمستوى الفقر في الدولة يعتمد على مستوى الدخل القومي والتفاوت في توزيعه ومستوي البطالة والتضخم وحجم المساعدات الحكومية وغير الحكومية المقدمة للأسر الفقيرة.....الخ.

ووفقا لتقديرات البنك الدولي، فإن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يبلغون 80% من سكان العالم. (www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=210710)

4-4-2 خط الفقر النسبي :

وهو يوضع لكل دولة أو منطقه جغرافيه مثل الشرق الأوسط ولكن يعاب عليه انه لا يصلح داخل دولة واحدة فمستوى الفقر في المدينة يختلف عنه في الريف .

4-4-3 خط الفقر الذاتي :

يحسب على ما يقوله الفقراء عن أنفسهم أو ما يحتاجون للعيش.

4-5 طرق قياس الفقر

يمكن قياس الفقر بثلاث طرق :

1- طريقة المؤشر الواحد وهي تعتمد منهج لا اتجاهي يستخدم مؤشر منفرد مثل الدخل أو الاستهلاك ويحدد النهج اللاتجاهي من هو الفقير ثم يجمع المعلومات في مقياس أو مؤشر لا اتجاهي معين وتحديد حد لهذا المؤشر يقع دونه الفقراء ثم تجمع الأعداد.

2- طريقة المؤشر المتعدد وهي تعتمد منهج تأشيرى متعدد الأبعاد حيث تجمع عدة مؤشرات ضمن مؤشر منفرد للفقر.

3- طريقة المؤشرات التصنيفية وتعتمد منهج متعدد الأبعاد و تستخدم مؤشرات متعددة لتصنيف الناس في فئة الفقراء بالنسبة لكل مؤشر (علي سبيل المثال فقراء الدخل ولكنهم ليسوا فقراء الصحة) "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2001، ص19"

ميز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 1998م بين نوعين من الفقر الأول ما أطلق عليه خط الفقر العادي، والبالغ 1460 شيكل والثاني هو ما أطلق عليه خط الفقر المدقع أو الشديد والبالغ 1195 شيكل. "الجهاز المركزي الفلسطيني، 1998".

وتتم عملية تقدير خط الفقر بناءً على الحاجة اليومية لجسم الإنسان من الطاقة أو السعرات الحرارية والتي تمكنه من ممارسة حياته الطبيعية، وأداء واجباته اليومية ومن ثم يتم تحويل هذه الطاقة إلى عدد من سلات الطعام تشمل الوجبات اليومية الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار

تقلبات الأسعار، والأنماط الاستهلاكية المختلفة من بلد لآخر، ومن فئة اجتماعية لأخرى ضمن البلد الواحد وقد تضاف حاجات أخرى مثل الحاجة إلى السكن، والملبس، وأجور النقل، وبالتالي فإن القيمة النقدية لكل هذه الحاجات تعتبر الخط الذي يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص24)

ومع أن خط الفقر يساعد في معرفة عدد الأفراد أو الأسر الذين هم تحت خط الفقر ورسم سياسات مكافحة الفقر. إلا أنه يبقى عاجزاً عن معرفة عمق وشدة الفقر، وكذلك معرفة فجوة بين دخل الفقراء وخط الفقر، لذلك تم استخدام مقياس شدة الفقر، ومقياس فجوة الفقر للتغلب على هذه الثغرات. (الأسكو، 1999، ص47)

4-6 صعوبات قياس الفقر:

هناك بعض العقبات التي تعترض عملية قياس الفقر سواء في تقدير الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية أو في تقدير حاجة الجسم من السرعات الحرارية، وهذه المشاكل لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية تقدير خط الفقر.

فهناك مشكلة تحديد الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية الضرورية وترجمتها إلى أرقام، وخاصة أن هذه الحاجات ليس لها تقدير متفق عليه، فهي تخضع لتأثير بعض العوامل المتصلة بالأسرة من حيث تركيبتها، ومقدار الجهد الذي يبذله أفراد الأسرة وطبيعة العمل الذي يقومون به، وقد تتخفف أو ترتفع هذه التقديرات من عام لآخر وذلك حسب منهجية التقدير المتبعة واختلاف الأسعار ووجود بدائل مختلفة من السلع الغذائية يمكن من خلالها تلبية حاجة الجسم من البروتينات، بالإضافة إلى الأهداف الجانبية لاستهلاك المواد الغذائية، وليس فقط إشباع حاجة الجسم من السرعات الحرارية أو البروتينات. (باقر، 1996، ص8)

ومن الانتقادات لظاهرة الفقر أنها ليست ظاهرة مجردة تقاس من خلال خط الفقر فقط بل ترتبط بجوانب كثيرة يصعب قياسها فخط الفقر يخفي الفروق في دخل الأسر مهما كانت صغيرة أو كبيرة، فقد يقترب دخل أسرتين من خط الفقر ويكونوا فعلاً فقراء ولكن كون أحدهما يقع تحت مستوى خط الفقر والآخر فوقه يصنفون على أنهم أسرة فقيرة وأخرى غير فقيرة، وهناك مسألة اختلاف كمية الإنفاق على السلع غير الغذائية وصعوبة تحديد اعتبارات تفضيل الإنفاق على هذه السلع من شخص لآخر، وأيضاً اختيار الأسرة أم الفرد كوحدة قياس لتحديد خط الفقر. (الفارس، 2001، ص24-26)

لذلك فإن تحديد الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية اللازمة لمختلف أنواع الأسر ليس بالأمر السهل فهناك بعض المتغيرات التي لا يمكن السيطرة عليها أو قياسها كمياً فمسألة الأدواق، والاهتمامات تختلف من شخص لآخر، وكذلك دوافع الأفراد، وميولهم، ورغباتهم في

إشباع حاجاتهم تختلف من شخص لآخر، لذلك فإن هذه العقبات يصعب البث بها من الناحية الكمية.

4-7 قياس الفقر ضمن المفهوم الدولي :-

في عام 1997 تم في مناطق السلطة الفلسطينية تشكيل الفريق الوطني لمكافحة الفقر و الذي اشتمل على أعضاء من مؤسسات حكومية و غير حكومية، و الذي تكون من: (وزارة التخطيط و التعاون الدولي ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، جامعة بيرزيت ، معهد ماس ، UNDP ، البنك الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) . بدأ دراسة مقاييس ظاهرة الفقر بناء علي منهجية علمية.

أولاً : تحديد مكونات خطوط الفقر:-

تم الاتفاق بين الفريق الوطني لمكافحة الفقر على تحديد سلة الاحتياجات الأساسية للأسرة الفلسطينية وتم التمييز بين خطين للفقر يتماشى مع سلة أساسية للاحتياجات الضرورية و مجموعة أوسع من الضروريات.

خط الفقر الأول (خط الفقر المدقع): و هو يمثل السلة الأساسية التي تعكس الحاجات الأساسية و تشمل المأكل و الملبس و المسكن.

خط الفقر الثاني (خط الفقر العادي): و قد تم إعداده بطريقة تعكس الميزانية الأساسية (المأكل و الملبس و المسكن) بالإضافة إلى احتياجات أخرى، و هي الرعاية الصحية و العناية الشخصية و النقل و الاتصالات والآنية و المفروشات و التعليم الأساسي.

و قد تم دراسة و فحص تركيبية الأسرة في المجتمع الفلسطيني و المقصود بالتركيبية هو عدد الأطفال و البالغين و قد تبين أن الأسرة الأكثر وجوداً في المجتمع الفلسطيني كانت الأسرة المكونة من 2 بالغين و 4 أطفال و كانت نسبة تكرار هذه الأسرة في المجتمع آنذاك حوالي 10% و تم اعتماد الأسرة ذات 6 أفراد (2 بالغين و 4 أطفال) لتكون الأسرة المرجعية لتحديد قيمة خطوط الفقر (اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، فلسطين، تقرير الفقر 1998)

كما تم اعتماد العام 2010 سنة أساس ليتم إعادة اشتقاق خط الفقر للعام 1997.

وقد أدى اختلاف حجم و تركيبية الأسرة حسب البيانات للأعوام 2009 – 2010 أن الأسرة المرجعية الأكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني لم تعد الأسرة المكونة من ستة أفراد (2 بالغين و 4 أطفال) بل أصبحت الأسرة المكونة من خمسة أفراد (2 بالغين و 3 أطفال). (الفقر في الأراضي الفلسطينية ، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010).

و كانت البيانات ثمرة عدة مسح منها المسح الصحي الديمغرافي ومسح الهجرة وبيانات التعداد لعام 2007 التي تظهر بأن حجم الأسرة قد انخفض و تركيبية الأسرة اختلفت و أن الأسرة الأكثر انتشاراً هي الأسرة المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و 3 أطفال).

8-4 اشتقاق قيمة خطوط الفقر:-

بناءً على التوصيات الدولية فقيمة خط الفقر تمثل 60 % من وسيط الاستهلاك للأسرة المرجعية ، حيث بلغ خط الفقر لهذه الأسرة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2010 حوالي 609 دولار أمريكي، و هو خط الفقر العادي، بينما قدر خط الفقر المدقع لنفس الأسرة 478 دولار أمريكي ، و في عام 2009 بلغ خط الفقر العادي حوالي 553 دولار أمريكي ، بينما بلغ خط الفقر المدقع حوالي 439 دولار أمريكي. (نفس المرجع السابق).

4-8-1 استمارة المسح:-

تتكون استمارة مسح استهلاك الأسرة من ثلاثة أقسام رئيسية:-
أولاً: البيانات الشخصية: و هي تشمل بالإضافة لصفحة الغلاف و عدد أفراد الأسرة و خصائص السكن و قائمة السلع و الخدمات و الدخل الشهري و السنوي.
ثانياً: البيانات المتعلقة بسلة الاستهلاك: صنفت قائمة السلع أو ما يسمى بسلة المستهلك بناء على توصيات الأمم المتحدة لنظام الحسابات القومية تحت مسمى تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الفرص و تتكون من 50 مجموعة استهلاك.
ثالثاً: التعليمات عن كيفية التسجيل: و قد تم تبويبه إلى عدة أعمدة، وهي : نقدي أو عيني و اسم السلعة و الكمية و وحدة القياس و القيمة (إحصاءات الفقر المنهجية المتبدلة ، وزارة الشؤون الاجتماعية، ص2) .

وقد تم اعتماد الاستهلاك الشهري بدلاً من الدخل الشهري لتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية و ذلك لأن الاستهلاك يعكس الحاجات على نمو أفضل خاصة أن الأسر ذات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة و العكس صحيح تبعاً لاحتياجات الأسرة .

كما أن الاحتياجات لا تتأثر بالضرورة بالدخل النقدي لأن مصادر معينة تؤثر على الاستهلاك ، مثل : الدين و القروض لأغراض المعيشة والمساعدات. (الفقر في الأراضي الفلسطينية - تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010 ص26) .

4-9 مستوى الفقر وفق المفهوم الإسلامي وتقدير حد الكفاية حسابياً :-

لقد نظر الإسلام للفقر نظرة واقعية و اعتبره مشكلة تواجه المجتمع و تحتاج إلى الحل المناسب وتم التمييز بين حد الكفاف و حد الكفاية .

4-9-1 حد الكفاف: و هو الحد الأدنى اللازم لمعيشة كل فرد و هو يمثل الحاجات الأساسية من طعام و ملابس و مسكن ومركب و هو حد الملكية الخاصة في الإسلام حيث لا يعترف بها الإسلام إلا بعد ضمان هذا الحد للجميع لقوله - صلى الله عليه و سلم - " إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد " (رواه أحمد، 5 / 356) .

ويمكن اعتباره يمثل خط الفقر المدقع " الشديد " الذي يتم حسابه من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر و هو مستوى الإشباع الأول في الإسلام .

4-9-2 حد الكفاية: و هو المستوى اللائق من المعيشة و هو يمثل بالإضافة إلى الحاجات الأساسية توفير السلع الكمالية لكل مواطن يعيش في الدولة الإسلامية سواء كان مسلماً أو ذمياً أو معاهدًا. وقد أمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لرجل نصراني من الزكاة و قال : " انظر إلى هذا و ضربائه، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم "(القاضي ابو يوسف، الخراج، ص136) فضمن حد الكفاية في الإسلام هو أمر جوهرى مقدس و حق الله يعلو كل الحقوق فالإسلام لا يسمح بالثروة و الاغتناء في ظل وجود الفقر و الحرمان، و إنما يبدأ التفاوت بعد إزالة الفقر و القضاء على الحرمان. ذكر الدكتور يوسف القرضاوي بأن تمام الكفاية المعتبر يكون بتحقيق العناصر التالية:

- 1- المطعم و المشرب الكافي للجسم من الغذاء و الري و النظافة.
- 2- الملابس لستر العورة و الزينة و انقاء حر الصيف و برد الشتاء.
- 3- المسكن الصحي المناسب لتحقيق مقومات الراحة و الوقاية من الأخطار و عنصر الاستغلال.
- 4- قدر من المال يدخره للزواج و الأسرة .
- 5- قدر من المال يعين على طلب العلم النافع.
- 6- العلاج في حال المرض.
- 7- فضل من المال يدخر لحج بيت الله الحرام. (القرضاوي، 1995) .

تشير سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ما توفره الزكاة من تمام الكفاية لأفراد المجتمع الإسلامي فقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم ما يأخذه العاملون على الصدقة إشباعاً لحاجاتهم الأساسية، فتضمن الزواج والمسكن والمركب "وسيلة الانتقال" - وجعلها من الحاجات الواجب توافرها للعامل على الصدقة حتى يتوافر له المستوى المعيشي الملائم في حدود الكفاية؛ لأنه فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين فاستحق الأجر عليه ومثله مثل الغازي والقاضي فيعطى كفايته وكفاية من هم تحت ولايته لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " من كان عاملاً فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكناً، من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق (رواه أبو داود 2556 وصححه الألباني). وهو ما سار عليه علماء المسلمين، فالإمام النووي في كتابه " المجموع " يشير إلى تحديد حد الكفاية التي تعمل الزكاة على تحقيقه بأنه المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته . ومن هنا يظهر لنا أن حد الكفاية التي توفره فريضة الزكاة لا يقتصر فقط على ضروريات الحياة اليومية

من مأكّل ومشرب وملبس، بل يمتد إلى ما يلزم لتوفير حياة كريمة للمواطن مثل توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليمية و المعنوية منها كتكاليف الزواج (المجموع 191/64).

4-10-3 قياس حد الكفاية في الإسلام حسابياً

وإذا قارنا حد الكفاية في الإسلام مع خط الفقر العادي وفق المفهوم الدولي فإننا نستطيع قياس حد الكفاية في الإسلام حسابياً من خلال إضافة البنود الخاصة بالتعليم فوق الأساسي و الزواج و حج بيت الله الحرام على مقياس الفقر العادي بالمفهوم الدولي كالتالي :

1. احتياجات الزواج: ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{6000}{2} / 60 \text{ شهراً} = 50 \text{ دولار شهرياً}$$

حيث قدرت احتياجات الزواج من مهر ومصاريف أخرى بمبلغ \$6000 حسب تقديرات المحكمة الشرعية الفلسطينية في قطاع غزة (مقابلة مع احد قضاة المحكمة).

وقمنا بالقسمة على العدد 2 على اعتبار أن هذه الاحتياجات ستغطي شخصين (رجل وامرأة) أما 60 شهراً فهي عبارة عن السنوات التي ستسبق الزواج وقد تم حسابها بالمعادلة التالية:

متوسط سن الزواج - متوسط سن العمل

$$25 - 20 = 5 \text{ سنوات}$$

وكل سنة عبارة عن 12 شهر وبما أن الأسرة المرجعية الأكثر تكراراً في المجتمع الفلسطيني هي المكونة من خمسة أفراد (2 بالغين و 3 أطفال).

فإن احتياجات الزواج لا بد أن تغطي الأطفال الثلاثة ويتم احتساب ذلك من خلال المعادلات التالية

متوسط فترة العمل لرب الأسرة = متوسط سن الحياة - متوسط سن الزواج 65 - 25 = 40 سنة المعامل الخاص بالزواج = 40/15 على اعتبار أن الثلاث أشخاص يحتاجون إلى 15 سنة بمعدل 5 سنوات لكل واحد من الأطفال الثلاثة.

وبالتالي تصبح قيمة الاحتياجات الشهرية للشخص الواحد

$$= 50 \times \frac{15}{40} = 18.75 \text{ دولار شهرياً}$$

2. احتياجات التعليم: فوق الأساسي والتي تبلغ ست سنوات موزعة على سنتين في المرحلة

الثانوية تحتاج إلى 300 دولار لكل سنة، (تقديرية من وزارة التربية والتعليم-غزة-2012)، وأربع

سنوات في المرحلة الجامعية تحتاج إلى \$600 في المتوسط لكل سنة حسب متوسط تكاليف

الدراسة في الجامعة الإسلامية بغزة (الجامعة الإسلامية، الدائرة المالية، 2012).

لتصبح الاحتياجات الشهرية =

$$= \frac{2400 + 600}{72 \text{ شهراً}} = 40 \text{ دولار شهرياً}$$

$$\frac{18}{40} = \text{المعامل الخاص بالتعليم: /}$$

على اعتبار أن التعليم فوق الأساسي هو حاجة لثلاث أشخاص فتصبح عدد السنوات = $3 \times 18 = 54$ سنة.

$$\text{أخيراً احتياجات الشخص الواحد} = \frac{18}{40} \times 40 = 18 \text{ دولار شهرياً.}$$

3. احتياجات الحج: والتي تبلغ سنواته 45 سنة من خلال المعادلة

$$\text{متوسط سنة الحياة - متوسط سن العمل } 65 - 20 = 45 \text{ سنة.}$$

وحسب تقديرات وزارة الأوقاف بلغت احتياجات الحج حوالي \$5400 من رسوم ومصاريف مما يعني أن الاحتياجات الشهرية بلغت $5400 / 540 = 10$ \$ شهرياً.

وهناك ثلاث احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يتم تغطية حاجة الأب والأم فقط وعندها تحتاج 20 دولار شهرياً.

الاحتمال الثاني: أن يتم تغطية جميع أفراد الأسرة وعندها تحتاج إلى 50 دولار شهرياً.

الاحتمال الثالث: أن نأخذ المزيج بين الاحتمال الأول والاحتمال الثاني وعندها نحتاج 35 دولار

شهرياً وسوف يتم الأخذ بالاحتمال الثالث لحساب احتياجات الشخص الواحد من تكاليف الحج.

ونظراً للتغير في الأسعار سنوياً فإن القيمة الحالية لهذه الاحتياجات سوف تختلف من سنة إلى

أخرى لذلك سنقوم باحتساب القيمة الحالية للاحتياجات المختلفة للشخص شهرياً من احتياجاته

للزواج والتعليم والحج من خلال المعادلة التالية:

$$س + أ س = ب$$

حيث أن س: هي القيم الحالية للحاجة من التعليم أو الزواج أو الحج.

أ: معدل التغير في الأسعار سنوياً.

ب: القيم النقدية للاحتياج من التعليم أو الزواج أو الحج.

والجدول التالي يوضح احتساب القيمة الحالية للحاجات المختلفة من الزواج والتعليم والحج.

جدول (1-4)

القيم الحالية للاحتياجات المختلفة

السنوات	معدل التغير في الأسعار سنويا	القيمة الحالية لاحتياجات الزواج	النسبة من خط الفقر المطلق	القيمة الحالية لاحتياجات التعليم	النسبة من خط الفقر المطلق	القيمة الحالية لاحتياجات الحج	النسبة من خط الفقر المطلق
1995							
1996							
1997	8.0900%	10.86702	1.7844%	10.43233	1.7130%	20.28509	3.3309%
1998	5.8800%	11.74616	1.9288%	11.27631	1.8516%	21.92616	3.6004%
1999	3.9900%	12.43683	2.0422%	11.93936	1.9605%	23.21542	3.8121%
2000	2.9600%	12.93306	2.1237%	12.41574	2.0387%	24.14171	3.9642%
2001	-1.0200%	13.31588	2.1865%	12.78324	2.0991%	24.85631	4.0815%
2002	2.0800%	13.18006	2.1642%	12.65285	2.0776%	24.60277	4.0399%
2003	2.4800%	13.4542	2.2092%	12.91603	2.1209%	25.11451	4.1239%
2004	3.1800%	13.78787	2.2640%	13.23635	2.1735%	25.73735	4.2262%
2005	2.4400%	14.22632	2.3360%	13.65727	2.2426%	26.5558	4.3606%
2006	4.6400%	14.57344	2.3930%	13.9905	2.2973%	27.20376	4.4670%
2007	1.5600%	15.24965	2.5040%	14.63966	2.4039%	28.46601	4.6742%
2008	13.9800%	15.48754	2.5431%	14.86804	2.4414%	28.91008	4.7471%
2009	4.4200%	17.6527	2.8986%	16.9466	2.7827%	32.95171	5.4108%
2010	1.7200%	18.43295	3.0268%	17.69564	2.9057%	34.40818	5.6499%

وعند القيام باحتساب مجموع القيم الحالية للاحتياجات خلال الفترة الزمنية (1995 - 2010) واحتساب النسبة من خط الفقر المطلق وذلك بالقسمة على مبلغ (609) دولار نحصل على الجدول التالي:

جدول (4-2)

نسبة القيمة الحالية لمجموع الإضافات الإجمالية من خط الفقر الدولي

السنوات	القيمة الحالية لمجموع الإضافات الإجمالية	النسبة من خط الفقر المطلق
1995		
1996		
1997	41.58444	6.8283%
1998	44.94863	7.3807%
1999	47.59161	7.8147%
2000	49.49051	8.1265%
2001	50.95543	8.3671%
2002	50.43568	8.2817%
2003	51.48475	8.4540%
2004	52.76157	8.6636%
2005	54.43939	8.9391%
2006	55.76771	9.1573%
2007	58.35533	9.5822%
2008	59.26567	9.7316%
2009	67.55101	11.0921%
2010	70.53677	11.5824%

احتساب نسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي:

لاحتساب نسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي نقوم بإضافة نسبة القيمة الحالية لمجموع الإضافات الإجمالية من خط الفقر المطلق المقدّر بمبلغ (609) دولار على نسبة الفقر حسب المفهوم الدولي لنحصل على نسب مختلفة للفقر بالمفهوم الإسلامي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3-4)

جدول احتساب نسبة الفقر وفق المفهوم الاسلامي

نسبة الفقر حسب الإسلامي	نسبة الفقر حسب المفهوم الدولي	نسبة القيمة الحالية لمجموع الاحتياجات من خط الفقر الدولي	السنوات
	46.30%		1995
	43.20%		1996
44.33%	37.50%	6.8283%	1997
40.18%	32.80%	7.3807%	1998
41.31%	33.50%	7.8147%	1999
48.33%	40.20%	8.1265%	2000
55.07%	46.70%	8.3671%	2001
53.98%	45.70%	8.2817%	2002
53.15%	44.70%	8.4540%	2003
45.86%	37.20%	8.6636%	2004
52.64%	43.70%	8.9391%	2005
59.86%	50.70%	9.1573%	2006
65.28%	55.70%	9.5822%	2007
67.33%	57.60%	9.7316%	2008
49.39%	38.30%	11.0921%	2009
49.58%	38.00%	11.5824%	2010

تم الاستعانة بهذا الجدول في احتساب الاحتياجات المختلفة للزواج والتعليم فوق الأساسي والحج:

جدول رقم (4-4)

احتساب الاحتياجات المختلفة للزواج والتعليم فوق الأساسي والحج

البيان	القيمة	التوثيق
متوسط سن الحياة	65	تقرير وزارة الصحة- مدير دائرة العلاقات العامة في وزارة الصحة عمر النصر -2012
متوسط سن العمل	20	جهاز الإحصاء الفلسطيني 2012. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
متوسط سن الزواج	25	جهاز الإحصاء الفلسطيني 2012. قاعدة بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية 2007-2010 رام الله- فلسطين.
متوسط فترة العمل لرب الأسرة	40	متوسط سن الحياة - متوسط سن الزواج
متوسطة كلفة التعليم الثانوي	\$300 لكل سنة	تقديرية من وزارة التربية والتعليم-2012
متوسط تكلفة التعليم الجامعي	\$600 لكل سنة	الجامعة الإسلامية - الدائرة المالية - غزة -2012
متوسطة تكلفة احتياجات الزواج	\$6000	المحكمة الشرعية - غزة -2012(مقابلة مع بعض القضاة في المحكمة)
متوسطة تكلفة الحج	\$5400	تقديرية من وزارة الأوقاف الفلسطينية - غزة -2012

الخلاصة

تناول هذا الفصل المؤشرات المختلفة لقياس الفقر وأهم البنود التي يشملها كل مؤشر وبالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه إلا أنه يمكن النظر إلى العوامل المؤدية للفقر على أنها في الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعي تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية.

أما قياس الفقر فقد انتشر استعمال المؤشرات التي تركز على دخل الأسرة المعيشية في حدود السلع والخدمات الخاصة التي يمكن أن تحصل عليها بهذا الدخل. كما تم عرض كيفية حساب حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي من خلال احتساب احتياجات الشخص الواحد من الزواج والتعليم فوق الأساسي والحج ليوضح لنا أن الإسلام كرم الإنسان أكثر من الأنظمة الوضعية التي اعترفت عبر مؤسساتها الدولية أن الفقر في العالم في تزايد مستمر بسبب عدم العدالة في التوزيع وعدم التشخيص الصحيح لاحتياجات الفرد في المجتمع.

الفصل الخامس معالم الفقر في قطاع غزة

5-1 تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية

5-2 خط الفقر في فلسطين

5-3 الخطط الفلسطينية لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية

5-4 العوامل التي تؤثر على نسبة الفقر في قطاع غزة والتي ستشملها

دراسة الحالة للفترة الزمنية من (1995 - 2010)

الخلاصة

5-1 تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية :

يستند تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى التعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997.

ضم التعريف المستخدم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة معيارية ومن ثم تم تعديله ليعكس ظروف أنواع أخرى من الأسر والأفراد. حيث تم إعداد خطي فقر بحيث تتماشى مع سلة أساسية للاحتياجات الضرورية ومجموعة أوسع من الضروريات.

تم احتساب خط الفقر الأول (الذي يشار إليه بـ "خط الفقر الشديد") ليعين الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والسكن.

أما خط الفقر الثاني (الذي يشار له بـ "خط الفقر")، فقد تم إعداده بطريقة توضح ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والأنيّة والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء) تم تحديد خطي الفقر (خط الفقر وخط الفقر الشديد) في البداية لأسرة مرجعية مؤلفة من ستة أفراد (بالغين اثنين وأربعة أطفال).

وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يمكن من إبراز احتياجات أنواع أخرى من الأسر، حيث تم ذلك من خلال تخصيص أوزان مختلفة تبعاً لعدد الأطفال والبالغين في الأسرة (تركيبية وحجم الأسرة).

وفقاً للبيانات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني المتعلقة بمعالم الفقر في الأراضي الفلسطينية كانت النتائج على النحو الآتي: 25.7% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية عانوا من الفقر خلال العام 2010 (بواقع 18.3% في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة) (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء (2009، 2010)

5-2 تقدير خط الفقر في فلسطين:

قدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية 2,237 شيكلاً إسرائيلياً جديداً خلال عام 2010 (حوالي 609 دولار أمريكي)، بينما

بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1,783 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 478 دولار أمريكي) بمعدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكال 3.73 خلال عام 2010.

بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام 2010 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.7% (بواقع 18.3% في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي 14.1% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة، (بواقع 8.8% في الضفة الغربية و23.0% في قطاع غزة). وفي عام 2009 بلغت نسبة الأفراد الفقراء 26.2% (19.4% في الضفة الغربية و38.3% في قطاع غزة).

وتبين أن المساعدات المقدمة للأسر خلال العام 2010 خفضت معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 16.8% على مستوى الأراضي الفلسطينية (10.7% في الضفة الغربية و21.2% في قطاع غزة). وفي عام 2009، خفضت المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية معدلات الفقر للأفراد بنسبة مقدارها 17.9% على مستوى الأراضي الفلسطينية (12.6% في الضفة الغربية و22.1% في قطاع غزة). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

ينشر الفقر في مختلف دول العالم ولا يقتصر على دولة دون غيرها، ولكن حجم شدة الفقر يختلف من دولة لأخرى، فقد أصبح ثلاث مليارات إنسان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد، في عالم أصبح يدرك أكثر من أي وقت مضى مدى التفاوت في مستويات الحياة التي يعيشها الأغنياء وتلك التي يعيشها الفقراء صحيح أن معدلات الفقر مرتفعة في الدول النامية، إلا أن الفقر ينتشر في الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً مطرداً، والتي تصنف على أنها من الدول الغنية والمتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً ففي أمريكا مثلاً بلغ معدل الفقر 12% في العام 2002م. (worldbank com, 2003) وفي الكيان الصهيوني ترتفع هذه النسبة لتصل إلى نحو 18% في نفس العام، وحسب تقرير لمؤسسة التأمين الوطني، يوجد في الكيان الصهيوني حوالي 339 ألف عائلة تعيش تحت خط الفقر، ويشار إلى أن تعريف الفقير في الكيان الصهيوني هو من يتلقى دخلاً أقل من متوسط الدخل في السوق الإسرائيلية، والذي يبلغ حوالي 7200 شيكل شهرياً، كما أن التقديرات تشير إلى أن معطيات العام 2003، لن تكون مشجعة، إذا أن عدد الأطفال الفقراء سيرتفع من 26% إلى 30% وسيبلغ عدد العائلات الفقيرة حوالي 340 ألف عائلة. (الصفحة الإلكترونية لصحيفة يدعوت أحرانوت، 2003).

فيما يخص قيم مكونات خط الفقر المدقع، فقد تم بناء خط الفقر المدقع بشكل متكامل دون تفصيل في القيم الخاصة بكل مجموعة، وحيث يشمل خط الفقر المدقع المأكل والملبس والسكن، أما خط الفقر العادي فيشمل خط الفقر المدقع بالإضافة إلى المجموعات التالية: النقل والمواصلات، التعليم، الصحة، الأثاث والأواني المنزلية، الجدول أدناه يوضح خط الفقر المدقع حسب حجم الأسرة

جدول 1-5

خط الفقر المدقع (الشديد) في الأراضي الفلسطينية بالشيكول الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2010

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	603										
2	1,118	845									
3	1,603	1,344	1,078								
4	2,071	1,821	1,565	1,305							
5	2,526	2,282	2,034	1,783	1,527						
6	2,971	2,732	2,490	2,246	1,997	1,745					
7	3,408	3,173	2,936	2,697	2,454	2,209	1,960				
8	3,839	3,607	3,374	3,138	2,901	2,661	2,418	2,172			
9	4,263	4,034	3,804	3,573	3,339	3,103	2,865	2,625	2,382		
10	4,682	4,456	4,229	4,000	3,770	3,538	3,304	3,068	2,830	2,589	
11	5,096	4,873	4,648	4,423	4,195	3,966	3,736	3,504	3,269	3,033	2,794

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للأعوام 2009-2010.

جدول 2-5

خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بالشيكول الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2010

عدد الأطفال في الأسرة											حجم الأسرة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0	
										757	1
									1,060	1,402	2
								1,352	1,686	2,012	3
							1,637	1,964	2,284	2,599	4
						1,916	2,237	2,552	2,863	3,170	5
					2,190	2,506	2,817	3,124	3,428	3,728	6
				2,460	2,772	3,079	3,383	3,684	3,981	4,276	7
			2,726	3,034	3,338	3,639	3,937	4,233	4,526	4,816	8
		2,988	3,293	3,595	3,894	4,189	4,482	4,773	5,062	5,348	9
	3,042	3,551	3,849	4,146	4,439	4,730	5,019	5,306	5,591	5,874	10
3,283	3,564	4,102	4,396	4,687	4,976	5,263	5,549	5,832	6,114	6,394	11

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للأعوام 2009-2010.

يوضح جدول(5-1) خط الفقر المدفع لأحجام الأسر المختلفة من 1-11 إضافة إلى عدد الأطفال المتوقع للأسر المختلفة، ويلاحظ أن هناك رقم غامق مظلل وهو عبارة عن خط الفقر المقدر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أشخاص خلال 2010.

يوضح جدول(5-2) خط الفقر العادي لأحجام الأسر المختلفة من 1-11 إضافة إلى عدد الأطفال المتوقع للأسر المختلفة، ويلاحظ أن هناك رقم غامق مظلل وهو عبارة عن خط الفقر المقدر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أشخاص خلال 2010.

اشتمل التقرير على أحدث وأبرز المؤشرات الخاصة بمعالم الفقر (نسبة وفجوة وشدة الفقر) بالإضافة إلى العديد من القضايا والمؤشرات الهامة المتعلقة بالموضوع، وذلك على النحو التالي:

التوزيع الجغرافي: هناك فرد من بين كل 5 أفراد يعاني من الفقر في الأرض الفلسطينية، و21.9% من الأفراد في الأرض الفلسطينية عانوا من الفقر خلال العام 2009، (بواقع 15.5% في الضفة الغربية و33.2% في قطاع غزة).

كما تبين أن حوالي 12.0% من الأفراد في الأرض الفلسطينية عانوا من الفقر الشديد (المدفع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة، (بواقع 7.5% في الضفة الغربية و20.0% في قطاع غزة)، كما أظهرت البيانات أن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية، حيث يظهر هذا من خلال النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياس شدة الفقر، حيث بلغت شدة الفقر في قطاع غزة 4.2% مقابل 1.4% في الضفة الغربية. (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء).

كما أظهرت النتائج انخفاض نسب الفقر على مستوى الأرض الفلسطينية حيث انخفضت من 31.2% عام 2007 إلى 21.9% عام 2009، أما فجوة الفقر فقد انخفضت من 8.5% عام 2007 إلى 4.9% عام 2009.

حجم الأسرة: يزداد الفقر بازدياد حجم الأسرة، حيث كان أعلى معدل للفقر في عام 2009 بين الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر (36.2%)، وبلغ أدنى معدل انتشار للفقر (9.0%) بين الأسر المؤلفة من 2-3 أفراد.

عدد الأطفال في الأسرة: كثرة الأطفال تزيد من احتمال انتشار الفقر، حيث ازداد معدل انتشار الفقر بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال بين الأسر، وتتمثل الأسر الأقل عرضة لانتشار الفقر في تلك التي لديها طفل أو طفلين حيث بلغت نسبة الفقر لهذه الأسر 14.1%، ويقفز معدل انتشار الفقر إلى 35.3% للأسر التي تضم 7-8 أطفال، ويزداد إلى 42.8% بين الأسر التي تضم 9 أطفال فأكثر.

جنس رب الأسرة : معدلات فقر مرتفعة بين الأسر التي يرأسها الذكور، حيث أظهرت النتائج أن نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها ذكور 18.6% مقارنة مع 17.0% من الأسر التي يرأسها إناث في الأرض الفلسطينية، وقد يكون سبب انخفاض نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها إناث مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور إلى أن الأسر التي يرأسها إناث تشكل إحدى الجهات الرئيسة لتتلقى مساعدات اجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

المستوى التعليمي لرب الأسرة : الفقر ينخفض مع ازدياد مستوى التعليم، فمعدل انتشار الفقر بين أولئك الذين لم يحصلوا على أي مؤهل علمي (27.4%) يفوق بحوالي ستة أضعاف معدل انتشاره بين أولئك الذين حصلوا على مؤهل علمي بكالوريوس فأعلى (4.6%) في العام 2009. وتنخفض معدلات الفقر بشكل متنسق مع ازدياد مستويات التعليم، على النحو التالي: 25.7% بين الذين أتموا مرحلة الدراسة الابتدائية، و17.8% بين الذين أتموا مرحلة الدراسة الإعدادية، و16.0% بين الذين أتموا المرحلة الثانوية، و4.6% بين الذين يحملون شهادة بكالوريوس فأعلى.

مشاركة رب الأسرة بقوة العمل: ينتشر الفقر بين أرباب الأسر العاطلين عن العمل على نحو يفوق انتشاره بين أرباب الأسر العاملين، حيث بلغت نسبة الفقر بين أرباب الأسر العاطلين عن العمل 44.0% مقارنة مع 14.0% بين أرباب الأسر العاملين في الأرض الفلسطينية للعام 2009. (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء-2009)

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريراً، يوضح معاناة الطفل الفلسطيني، من خلال رصد معدلات الفقر، وسوء التعليم، إضافة إلى معدلات المرض والوفيات. حيث أوضح التقرير أن نسبة الأطفال الذين يعانون من حالة الفقر في الأراضي الفلسطينية يشكلون 26.9% من مجموع الأطفال خلال العام 2010، بواقع 19.0% في الضفة الغربية، و38.4% في قطاع غزة.

وأوضح التقرير في بيانه، عشية اليوم العالمي للطفل، الذي يصادف 20 من شهر نوفمبر، تشرين الثاني الجاري، أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية بلغ وفقاً لأنماط الاستهلاك 21.4% في عام 2010؛ 16.0% في الضفة، و31.9% بغزة. وأشار إلى ارتفاع الفقر بين أسر قطاع غزة التي لديها أطفال 53.8% من إجمالي الأسر الفقيرة لديها أطفال، مقابل 46.2% في الضفة.

وحسب التقرير فإن حوالي 65 ألف طفل؛ 6.0% من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية 5-14 سنة هم أطفال عاملون، سواء بأجر أو بدون أجر عام 2010؛ 8.0% في الضفة، و3.1% في غزة، ومن الواضح أن نسبة الأطفال الذكور المنخرطين في العمل هي الأعلى؛ 7.7% مقارنة بالأطفال الإناث؛ 4.2% (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء-2010) .

3-5 الخطط الفلسطينية التي وضعتها وزارة التخطيط لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية

1-3-5 خطة التنمية الفلسطينية لعام (1998 - 2000)

والتي تعتبر أول وثيقة تحمل اسم خطة التنمية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تتبنى أية أهداف واضحة ومحددة لمكافحة الفقر إلا أنها ركزت على معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، والتي بدورها تحد من انتشار الفقر. (وزارة التخطيط نقلاً عن موسى، 2001، ص30)

2-3-5 خطة التنمية الفلسطينية (1999 - 2003)

عملت السلطة الفلسطينية على وضع خطة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى عام 2003م، وذلك لمواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وكان لهذه الخطة أربعة أهداف مركزية هي:

1. التشغيل والنمو الاقتصادي.
 2. إنعاش وتطوير الريف الفلسطيني.
 3. تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.
 4. تطوير وبناء المؤسسات والسياسات المالية. (خطة التنمية الفلسطينية، 1999، ص 51).
- يلاحظ من الأهداف السابقة أنه لا يوجد هدف صريح وواضح ينص على تخفيض معدل الفقر وإن كانت الأهداف الثلاث الأولى تنطوي على شيء من ذلك، فمحاربة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفف من وطأة الفقر، ويسهل عملية مكافحته، وقد ركزت الخطة على تنمية القطاع الزراعي، لما له من أهمية في توفير فرص العمل في أوقات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، كما ركزت أيضاً على تنمية المناطق الريفية باعتبارها أكثر تهميشاً وفقراً، فهي موجهة بطريقة غير مباشرة للفئات الفقيرة والمهمشة، وقد تفرع من هدف "تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية" عدة أهداف فرعية كان من ضمنها "هدف مكافحة الفقر" وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، كما أشارت الخطة إلى تبني مجموعة من السياسات تكفل توفير الحاجات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين، وتعزيز مشاركتهم في العملية الإنتاجية، وتوفير الخدمات اللازمة من تعليم، وصحة، وتطوير دور المرأة .

وقد أفادت بها اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني بمحافظة رام الله، فإن العمل على هذه الخطة قد توقف وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، وما صاحبها من إغلاق للمدن الفلسطينية، وإرباك عمل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية.

5-3-3 الاستراتيجية الوطنية لبرامج خلق فرص عمل:

وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي استراتيجية وطنية لبرامج خلق فرص عمل في الأراضي الفلسطينية، حيث أشارت الاستراتيجية إلى أن معدلات البطالة العالية قد أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر، وارتفاع معدلاته بشكل كبير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبالرغم من أن مشاريع خلق فرص عمل تعالج مشكلة البطالة بالدرجة الأولى، إلا أن الاستراتيجية ركزت على أن الفئات الفقيرة يجب أن تكون أول الفئات المستهدفة لمشاريع خلق فرص عمل، وذلك للتخفيف من معاناة الفقراء، وتوفير احتياجاتهم الضرورية حيث جعلت الاستراتيجية الفقر من أهم المؤشرات التي يجب أن تختار على أساسه مشروعات خلق فرص عمل، وعلى الرغم من أن مشاريع خلق فرص عمل لا تعتبرها الاستراتيجية مشاريع تطويرية دائمة، إلا أنها اعتبرتها بديل للمساعدات الإنسانية، كالمساعدات الغذائية، وتوفير المسكن، واحتياجات أساسية أخرى. (الاستراتيجية الوطنية لبرامج خلق فرص عمل، 2003).

5-3-4 وزارة الشؤون الاجتماعية:

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالإعداد والإشراف على العديد من البرامج الإغاثية وغير الإغاثية الموجهة لصالح الطبقات الفقيرة، وتعتبر الوزارة الوحيدة التي تهتم بشكل رسمي ومباشر بتقديم المساعدة للفقراء، ومكافحة الفقر. وعند النظر لهذه البرامج التي تقدمها الوزارة يمكن تصنيفها إلى برامج إغاثية الهدف منها التخفيف من حدة الفقر والتعايش معه، والنوع الثاني من هذه البرامج فيمكن تسميتها "برامج تأهيل" الهدف منها إخراج الفقراء من دائرة متلقي المساعدة للحالات الاجتماعية (عبد الرازق، 2001، ص40)

4-5 العوامل التي تؤثر علي نسبة الفقر في قطاع غزة والتي ستشملها دراسة الحالة للفترة الزمنية من (1995- 2010)

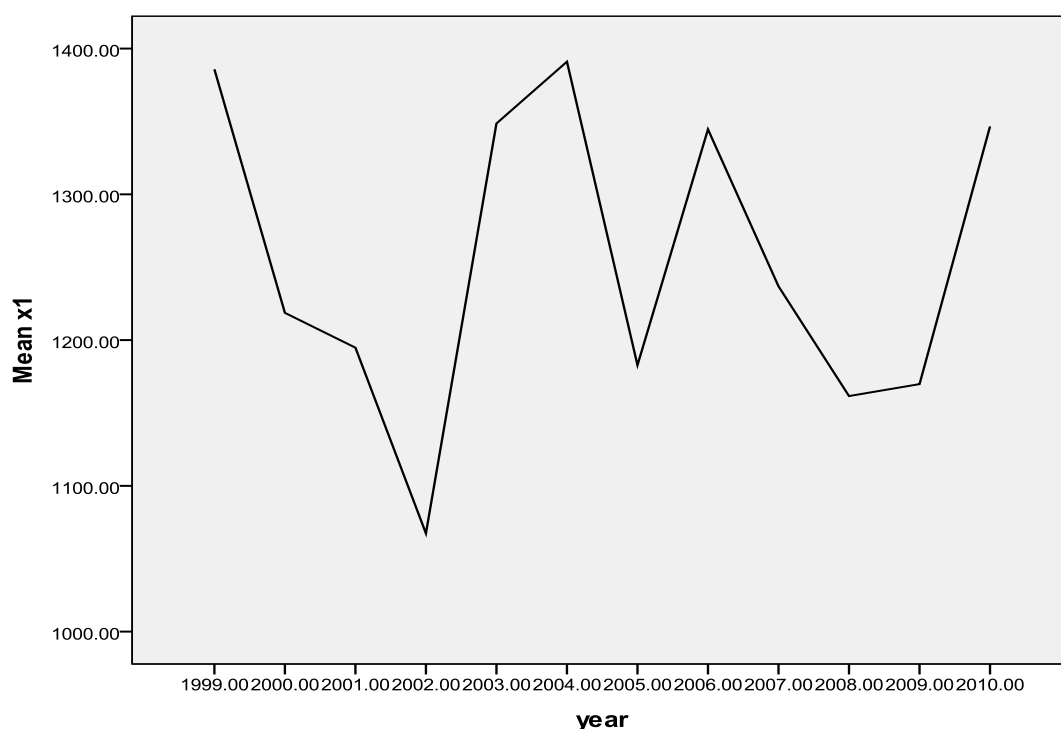
1-4-5 إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة

و يتمثل بالقيمة النقدية للسلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق خلال فترة زمنية معينة ويشمل مشتريات المستهلكين ومشتريات منشآت الأعمال للمباني غير السكنية بالإضافة إلي مشتريات الحكومة وفائض الصادرات (خليل ، 1994 ، ص50)
ويعتبر الناتج المحلي عامل مهم في تخفيض نسبة الفقر في المجتمع لدوره في زيادة فرص العمل ومتوسط دخل الفرد.

ويوضح الشكل البياني رقم 1-5 اتجاه التغير في إجمالي الناتج المحلي عبر الفترة الزمنية (1995-2010) وقد تم تقسيم الزمن الي بيانات شهرية حسب دراسة الحالة في الفصل السادس. حيث يلاحظ التذبذب وعدم الاستقرار في قيمة الناتج المحلي نتيجة التقلبات السياسية.

شكل رقم (1-5)

اتجاه التغير في إجمالي الناتج المحلي (القيمة بالمليون) عبر الفترة الزمنية (1995-2010)



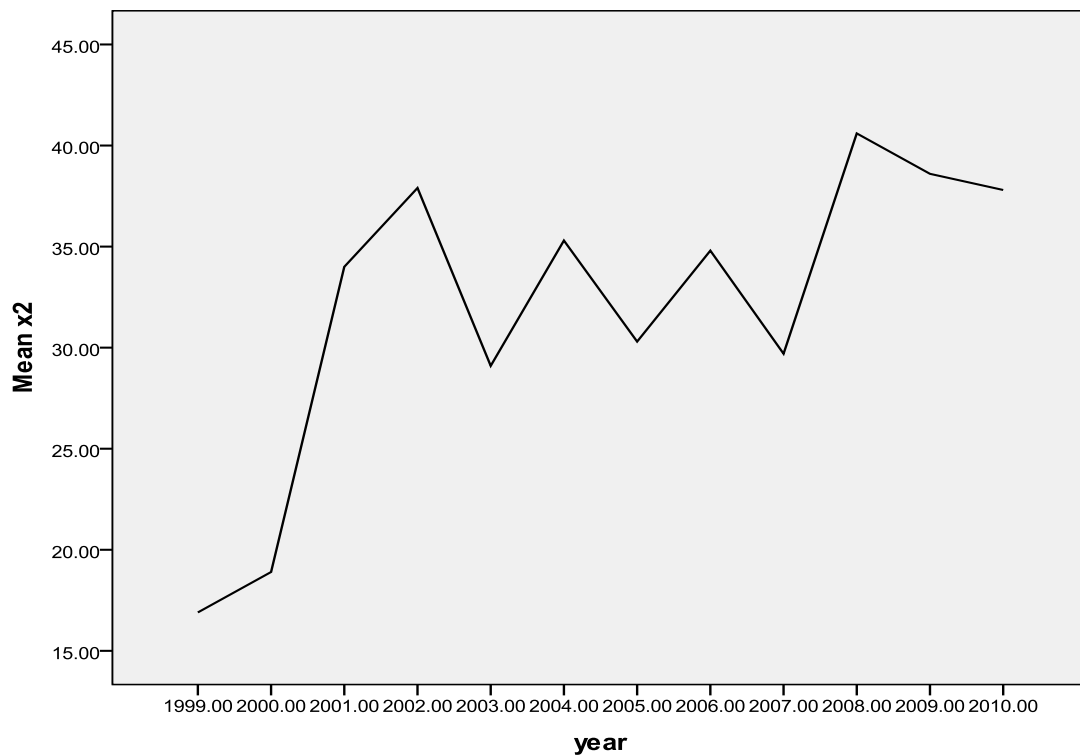
المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله - فلسطين)

5-4-2 معدل البطالة:

تعكس البطالة حجم الموارد الاقتصادية المعطلة في الاقتصاد والتي يترتب عليها أضرار اقتصادية واجتماعية جسيمة ، ويعتبر العمل أحد المصادر المهمة للدخل وعنصرا مهما من عناصر الإنتاج فالبطالة ينتج عنها انعدام الدخل وبالتالي زيادة الفقر بشكل عام. والشكل البياني رقم 5-3 يوضح التغير في معدل البطالة عبر الزمن وقد تم تقسيم الزمن الي بيانات شهرية حسب دراسة الحالة في الفصل السادس .

شكل (5-2)

اتجاه التغير في معدل البطالة (نسبة مئوية) عبر الفترة الزمنية (1995-2010)



المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله - فلسطين)

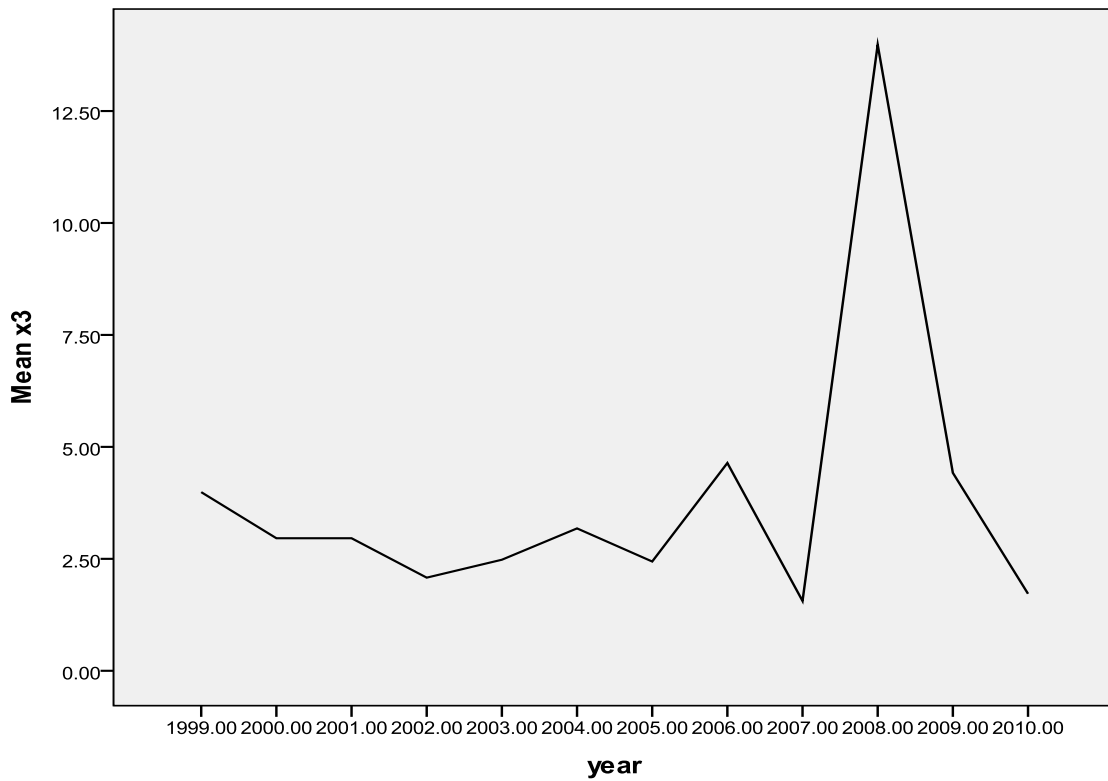
3-4-5 معدل التغير السنوي في الاسعار :

هو حالة استمرار ارتفاع الأسعار كما انه ظاهرة نقدية مصدرها معدل عال من عرض النقد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لها وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر مما يساهم في المزيد من إفقار هذه الأسر (خليل ، 1994 ، 1501) وقد تم تقسيم الزمن الي بيانات شهرية حسب دراسة الحالة في الفصل السادس .

ويوضح الشكل البياني 2-5 اتجاه التغير في معدل التضخم عبر الفترة الزمنية محل الدراسة

شكل (3-5)

اتجاه التغير في معدل التغير السنوي في الاسعار (نسبة مئوية) عبر الفترة الزمنية (1995-2010)



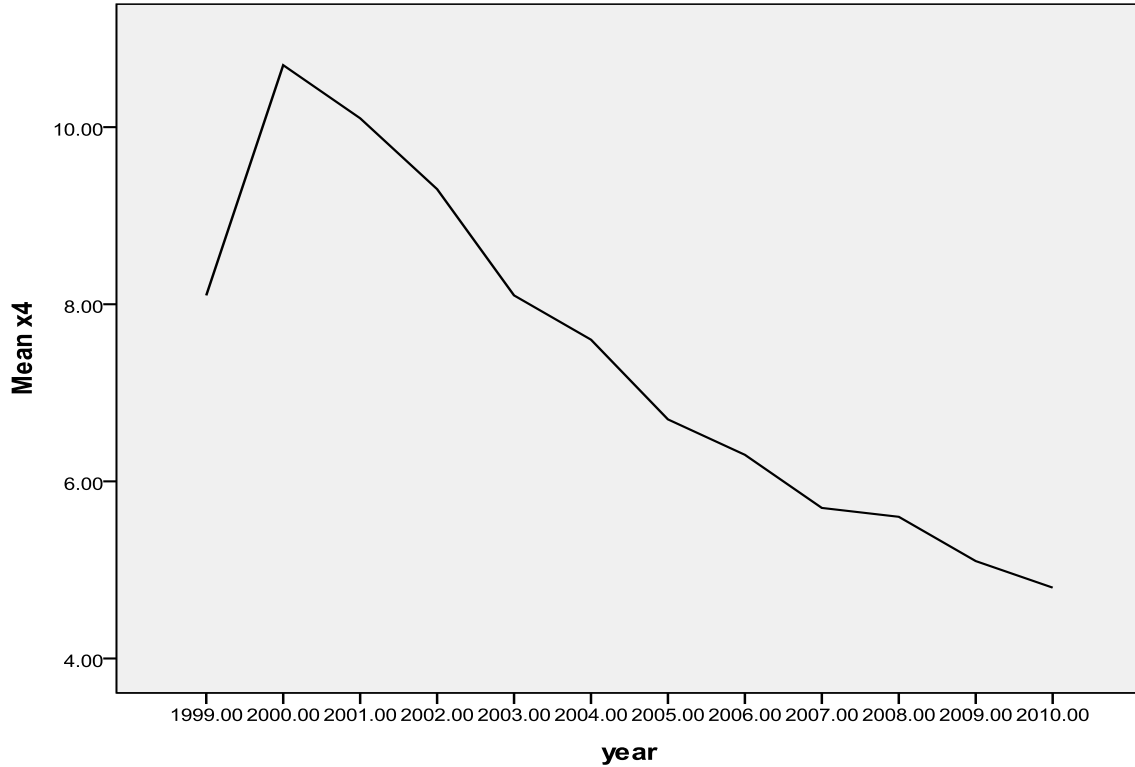
المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله - فلسطين)

4-4-5 نسبة الأمية :

يلاحظ ارتباط الفقر وتزايد نسبة الأمية في قطاع غزة، والشكل البياني رقم 4-5 يوضح التغير في نسبة الأمية عبر الزمن وقد تم تقسيم الزمن الي بيانات شهرية حسب دراسة الحالة في الفصل السادس.

شكل (4-5)

اتجاه التغير في معدل الامية (نسبة مئوية) عبر الفترة الزمنية (1995-2010)



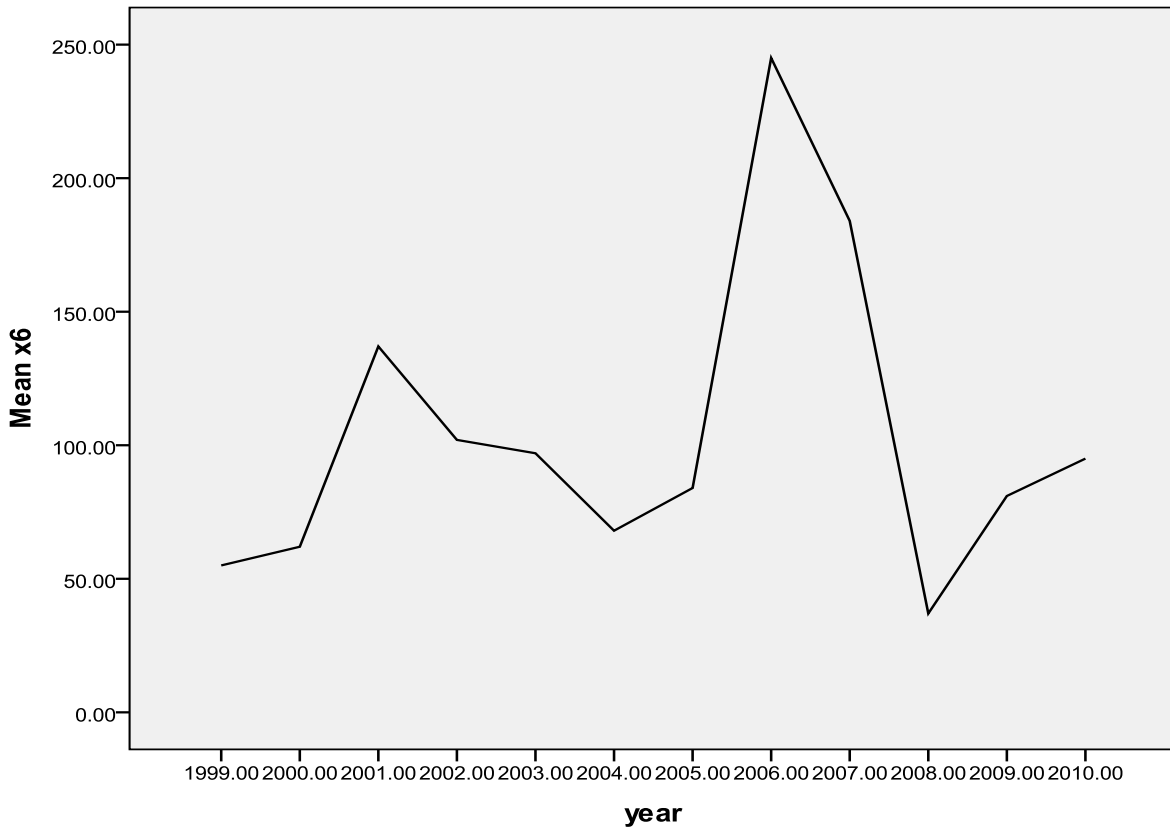
المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - رام الله - فلسطين)

5-4-5 الجمعيات الخيرية المساهمة في تخفيف حدة الفقر

والتي تقوم بتقديم المساعدات العينية والمالية للأسر الفقيرة وقد شكل وجودها صمام أمان لكثير من الأسر في قطاع غزة التي تعتمد في دخلها علي ما تقدمه هذه الجمعيات، والشكل البياني رقم 5-5 يوضح الاتجاه التصاعدي في عدد الجمعيات الخيرية والذي يدل على تزايد عدد الفقراء المطلوب تضمينهم للخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات.

شكل (5-5)

اتجاه التغير في عدد الجمعيات الخيرية (بالمئات) عبر الفترة الزمنية (2010-1995)

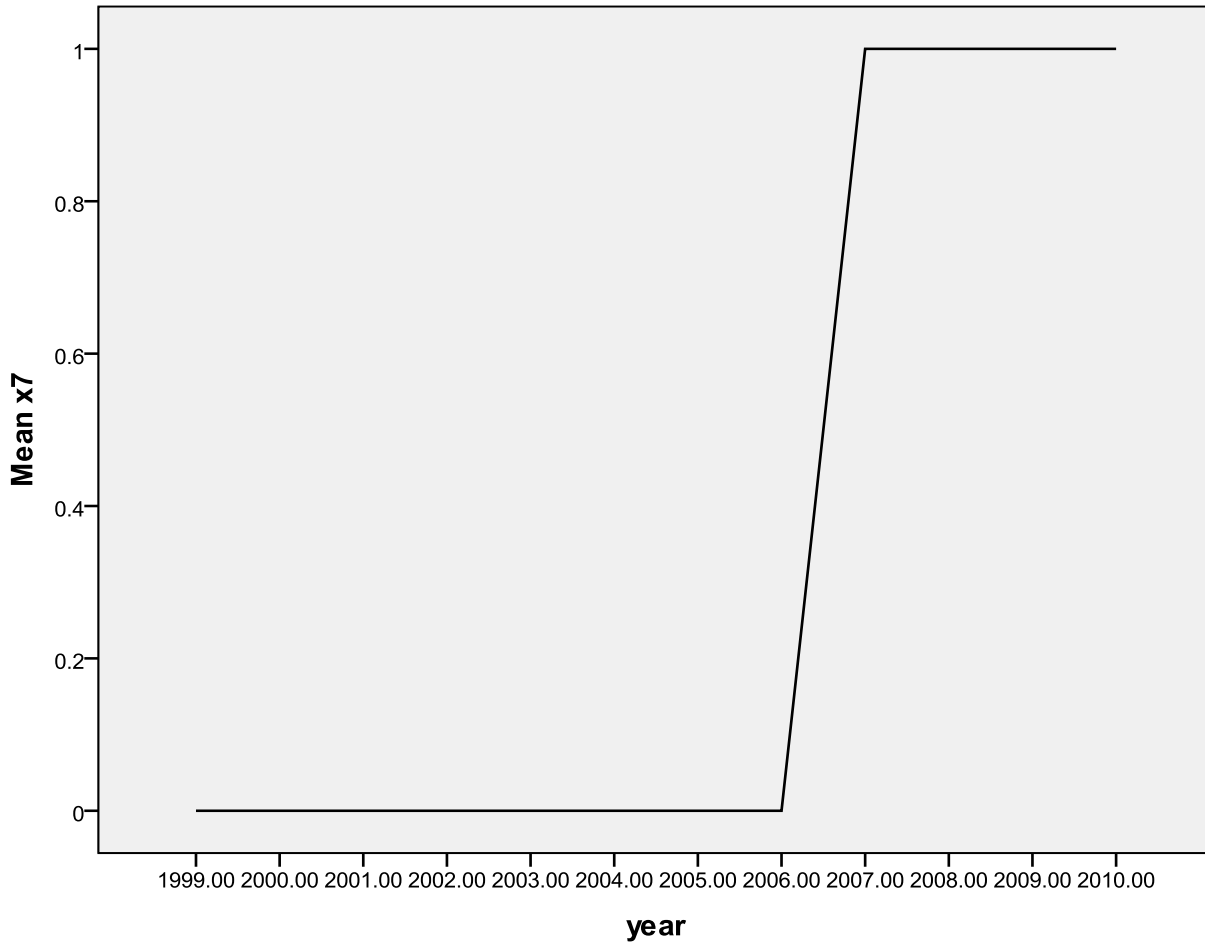


المصدر) وزارة الداخلية - قطاع غزة- فلسطين)

5-4-6 الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض علي قطاع غزة:

تؤكد معظم الدراسات المتعلقة بظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة علي الدور البارز للاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض في تعميق ظاهرة الفقر وتجذرها في قطاع غزة. وقد تم اعتبار الحصار المفروض علي غزة متغير وهمي مستقل يؤثر علي ظاهرة الفقر في قطاع غزة.

شكل رقم (5-6)
علاقة الحصار مع الزمن



الخلاصة:

إن تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية جاء وفق المعايير الدولية واستند إلى التعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997م، وقد تناول الفصل استعراض لأهم الخطط الفلسطينية التي ركزت على علاج مشكلة الفقر من خلال تركيزها على علاج مشكلة البطالة.

كما تناول هذا الفصل العوامل المؤثرة على الفقر في قطاع غزة وتوضيح ذلك بالأشكال البيانية التي ساهمت في إظهار العلاقة بينها وبين الزمن لتكون ارضية لدراسة الحالة في الفصل السادس والتي توضح العلاقة الإحصائية بينها وبين نسب الفقر في قطاع غزة.

الفصل السادس

الدراسة العملية وتحليل البيانات

1-6 مقدمة

2-6 منهجية الدراسة

3-6 طرق جمع البيانات

4-6 عرض وتحليل البيانات

1-6 مقدمة :

سيتم في هذا الفصل إعداد نماذج الانحدار المتعددة لتوضح أثر المتغيرات المستقلة علي المتغيرين التابعين موضع الدراسة والوصول إلي النموذج الأمثل للتقدير من خلال نموذج قياسي مناسب ومن ثم اختبار الفرضيات الخاصة بالبحث وتفسير النتائج وصياغة التوصيات

2-6 تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة:

المتغير التابع الاول : (Y1) نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الدولية
المتغير التابع الثاني : (Y2) نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الإسلامية

المتغيرات المستقلة: (X1) : إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة

(X2) : نسبة البطالة في قطاع غزة

(X3) : معدل التغير في الأسعار سنوياً

(X4) : نسبة الأمية في قطاع غزة

(X5) : الحالات المستفيدة من الحالات الاجتماعية

(X6) : عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية

(X7) : حالة الحصار وهو متغير وهمي = $\left. \begin{array}{l} 0 \text{ لا يوجد حصار (1995 - 2006) } \\ 1 \text{ يوجد حصار (2007 - 2010) } \end{array} \right\}$

3-6 منهجية التحليل:

منهج البحث هو الطريقة التي يتتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، بأسلوب منظم لحل مشكلة البحث، باعتباره العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية. ويوجد عدة مناهج في البحث العلمي، حيث يُستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب طبيعة الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وكون الباحث لديه المعرفة بجوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة وإطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وإمكانية الوصول إلى تقييم العوامل التي تؤثر في نسبة الفقر المقاس وفق نمط الاستهلاك في قطاع غزة خلال الفترة الزمنية المحددة من عام 1996 وحتى عام 2010 ، فان تحقيق هذا الهدف يتوافق مع استخدام التحليل بشقيه الإحصاء الوصفي (Descriptive statistic)، والإحصاء الاستدلالي (Inferential statistic)، كما يعتمد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS - Statistical package for social sciences) وكذلك استخدام برنامج Eviews في تحليل البيانات التي يتم جمعها. ويتضمن الأسلوب الإحصاء

الوصفي كل من المتوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، أما الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيتضمن مجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، مثل دراسة الارتباط بين المتغيرين التابعين (y_1 ، y_2) وكلا من المتغيرات المستقلة (x_1): إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة، (x_2): نسبة البطالة في قطاع غزة، (x_3): معدل التغير في الأسعار سنوياً، (x_4): نسبة الأمية في قطاع غزة، (x_5): الحالات المستفيدة من الحالات الاجتماعية، (x_6): عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية، (x_7): سنوات الحصار) وكذلك نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

كما تم استخدام طريقة الفروق لتحويل قيم المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك لوجود مشكلة الارتباط الذاتي التي ترتب على وجودها عدم دقة في قياس معاملات الانحدار، وتعرف هذه المشكلة إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي e ووجود مثل هذه المشكلة يخل بأحد الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، بمعنى أن خطأ ما دث في فترة ما ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة للفترة التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، وقد تم استخدام اختبار داربين واتسون للكشف عن هذه المشكلة حيث هناك جداول أعددت خصيصاً لذلك، وقد استخدمنا طريقة الفروض للتخلص من هذه المشكلة ومعادلتها الانحدار المتعدد 1 و 2 توضح ذلك.

فرضيات نموذج الانحدار:

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على أساس من الافتراضات قد تتوفر وقد لا تتوفر وفي حالة توفرها تكون هذه الطريقة صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية، أما في حالة عدم توفرها فإنها تصبح غير ملائمة للقياس والتقدير، وهذا يترتب عليه ظهور المشاكل القياسية التي منها مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة الارتباط الخطي ومشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة عدم التوزيع الطبيعي لقيم الخطأ العشوائي (عطية، 2005، ص 438).

وقد تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات شهرية من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Eviews بسبب عدد السنوات المحدود، ووجود مشكلة الارتباط الذاتي في البيانات بعد تحويلها لبيانات ربعية ومن ثم تم اللجوء إلى البيانات الشهرية.

4-6 طرق جمع البيانات:

وقد تم ذلك من خلال المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع البحث وتم الحصول على هذه البيانات من المصادر الآتية:

- المراجع العربية والأجنبية (الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع البحث.

- الإحصاءات الرسمية السنوية والشهرية الصادرة عن دائرة الأبحاث والسياسات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مثل بيانات سنوية عن إجمالي الناتج المحلي ونسبة الأمية والبطالة والتغير السنوي في المستوى العام للأسعار للفترة ما بين (1995-2010).
- البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية والمتعلقة بعدد الجمعيات الخيرية المسجلة خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة .
- البيانات الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية المتعلقة بعدد الحالات المستفيدة من المساعدات التي تقدمها الوزارة .
- بيانات أخرى من وزارة الصحة ووزارة الأوقاف والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية اللازمة لحساب الاحتياجات المختلفة من التعليم فوق الأساسي والزواج والحج لتقدير نسبة الفقر بالمفهوم الإسلامي.

5-6 عرض وتحليل البيانات

1-5-6 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري. والجدول رقم (6-1) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة .

جدول رقم (1-6)
الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة والمستقلة

المتغيرات	نوع المتغير	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الدولية	تابع	Y_1	44.33	7.48
نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الإسلامية	تابع	Y_2	53.48	7.62
إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة	مستقل	X_1	1254.05	105.49
نسبة البطالة في قطاع غزة	مستقل	X_2	31.99	4.53
معدل التغير السنوي في الاسعار	مستقل	X_3	3.86	3.33
نسبة الأمية في قطاع غزة	مستقل	X_4	7.34	1.96
الحالات المستفيدة من الحالات الاجتماعية	مستقل	X_5	24809.33	3042.51
عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية	مستقل	X_6	103.91	59.07

جدول (1-6) يوضح المقاييس الإحصائية الرئيسية لكل متغير كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتي من خلالها نختبر إلي أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع ، واختبار مدى ملائمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

أولاً: معادلة انحدار نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الدولية (y_1) على المتغيرات المستقلة التي شملتها دراسة الحالة:
لتصبح المعادلة التقديرية حسب هذا النموذج الخطي المتعدد وذلك بعد حذف المتغير (x_2) (نسبة البطالة) من النموذج لأنه غير دال وغير مؤثر في الظاهرة.

$$y_1^* = \beta_0^* + \beta_1^*x_1^* + \beta_3^*x_3^* + \beta_4^*x_4^* + \beta_5^*x_5^* + \beta_6^*x_6^* + \beta_7^*x_7^* + e \dots \dots (1)$$

حيث تمثل:

$$y_1^* = D(y_1) = y_{1it} - py_{1it-1}$$

$$\beta_0^* = \beta_0 (1 - p)$$

$$x_1^* = D(x_1) = x_{1it} - px_{1it-1}$$

$$x_3^* = D(x_3) = x_{3it} - px_{3it-1}$$

$$x_4^* = D(x_4) = x_{4it} - px_{4it-1}$$

$$x_5^* = D(x_5) = x_{5it} - px_{5it-1}$$

$$x_6^* = D(x_6) = x_{6it} - px_{6it-1}$$

$$x_7^* = D(x_7) = x_{7it} - px_{7it-1}$$

$$p = 0.995420 \text{ (قيمة معامل الارتباط الذاتي المقدر)}$$

$$e = \text{حد الخطأ العشوائي}$$

وقد تم استخدام طريقة الفروق بسبب عدم ثبات واستقرار السلسلة الزمنية للبيانات وللعلاج مشكلة الارتباط الذاتي التي تم توضيحها في المنهجية المستخدمة للتحليل.

جدول (2-6)

تحليل الانحدار المتعدد (المتغير التابع نسبة الفقر وفق المفهوم الدولي)

Dependent Variable: D(Y1)

Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.484924	13.89541	0.106864	0.9151
D(X1)	-0.023873	0.003109	-7.678485	0.0000
D(X3)	2.041929	0.100627	20.29215	0.0000
D(X4)	-13.39995	1.505542	-8.900420	0.0000
D(X5)	-0.000442	0.000216	-2.042123	0.0435
D(X6)	0.082243	0.007400	11.11321	0.0000
D(X7)	16.31012	2.208306	7.385805	0.0000
AR(1)	0.995420	0.027677	35.96622	0.0000
R-squared	0.969271			
Adjusted R-squared	0.967333	Durbin-Watson stat	2.008294	
F-statistic	500.1694			
Prob(F-statistic)	0.000000			

وبالتعويض من الجدول في معادلة الانحدار المتعدد رقم (1) تصبح المعادلة كالتالي:

$$\begin{aligned}
y_{1it} - 0.995420y_{1it-1} = & 0.0068 - 0.023873(x_{1it} - 0.995420x_{1it-1}) \\
& + 2.041929(x_{3it} - 0.995420x_{3it-1}) - 13.39995(x_{4it} - 0.995420x_{4it-1}) \\
& - 0.000442(x_{5it} - 0.995420x_{5it-1}) + 0.082243(x_{6it} - 0.995420x_{6it-1}) \\
& + 16.31012(x_{7it} - 0.995420x_{7it-1})
\end{aligned}$$

1- قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared):

بلغت هذه القيمة 96.73% مما يشير إلى أن 96.73% من التغير في المتغير التابع y_1^* تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت في معادلة الانحدار والنسبة الباقية 3.27% تعود إلى عوامل أخرى قد تؤثر في المتغير التابع.

2- اختبار العلاقة y_1^* وجميع المتغيرات المستقلة معاً:

H_A : توجد علاقة بين y_1^* وجميع المتغيرات المستقلة.

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 500.169، كما أن $\text{Sig.}=0.000$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين المتغير y_1^* وجميع المتغيرات المستقلة، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار الفرضية الأولى:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_1^* .

يشير النموذج إلى أن قيمة $t=-7.68$ وقيمة $\text{Sig.}=0.000$ ، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر سلبي للمتغير x_1^* (الناتج المحلي) على المتغير التابع y_1^* ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة سلبية بين إجمالي الناتج المحلي ونسبة الفقر وفق المفهوم الدولي.

ويمكن تفسير ذلك أن استغلال الموارد الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة يؤدي إلى زيادة اجمال الناتج المحلي الذي سيؤدي إلى زيادة الدخل المحلي في المجتمع وهذا بدوره يعمل على تخفيف نسبة الفقر في المجتمع وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاوله أولية لتقدير حجم يسجل هلال (1997) ودراسة الفقر في فلسطين دراسة حالات لهديل القزاز ونادر سعيد 1997.

2- اختبار الفرضية الثانية:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_2^* .

وقد أشار النموذج أن المتغير x_2^* غير دال إحصائياً بمعنى أنه غير مؤثر على نسبة الفقر وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بوجود علاقة طردية بين نسبة البطالة ونسبة الفقر، ويمكن تفسير ذلك بأن الفقر في قطاع غزة قد تأثر بعوامل ومتغيرات أخرى عملت على إضعاف تأثير نسبة البطالة، إضافة إلى أن هذا المتغير لا يعبر عن الواقع لكثير من الأيدي العاملة التي التحقت بالعمل عبر الأنفاق وحقت دخل ومورد مالي كبير مع أنها لا زالت تحتسب ضمن معدلات البطالة.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_3^* .

يشير النموذج إلى أن قيمة $t = 20.92$ وقيمة $sig = 0.000$ ، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر موجب للمتغير x_3^* على المتغير التابع y_1^* ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة موجبة بين التغير السنوي في المستوى العام للأسعار ونسبة الفقر وفق المفهوم الدولي ويعود ذلك إلى تراجع القوة الشرائية لأصحاب الدخل المنخفضة والذين غالبيتهم من الفقراء وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة لرضوان شعبان (1997).

4- اختبار الفرضية الرابعة:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_4^* .

يشير النموذج إلى أن قيمة $t = -8.9$ وقيمة $sig=0.000$ ، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر سالب للمتغير x_4^* على المتغير التابع y_1^* ، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة موجبة بين نسبة الأمية ونسبة الفقر في قطاع غزة ويمكن توضيح ذلك بأن هذه العلاقة هي علاقة جدلية حيث بعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة والبعض الآخر يشير إلى عدم وجود علاقة.

ومن وجهة نظر الباحث فإن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية لعبت دوراً في الوصول إلى هذه النتيجة منها عدم قدرة السوق الفلسطيني على استيعاب الاعداد الكبيرة من الخريجين مما يدفع بالكثير إلى ترك التعليم المكلف وتوفير الاموال والألتحاق بفرض عمل لا تحتاج إلى شهادات علمية.

كما يمكن ملاحظة ظاهرة تزايد عدد الأغنياء غير المتعلمين في قطاع غزة وحصولهم على الأموال، إما عن طريق الميراث أو العمل عبر الأنفاق أو الألتحاق بالعمل في الحرف المختلفة في مقابل ذلك ترك التعليم وإتباع وسائل مشروعة وغير مشروعة للحصول على الاموال بصورة سريعة بدلاً من التعليم لسنوات وانتظار فرصة العمل ضمن طوابير الخريجين وهذا لا يعنى التشجيع على ترك التعليم ولكن توجيه تنبيه لاصحاب القرار بالاهتمام اكثر بالخريجين اصحاب الشهادات الجامعية.

5- اختبار الفرضية الخامسة:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_5^* .

يشير النموذج إلى أن قيمة $t = -2.04$ وقيمة $sig= 0.04$ ، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر سلبي للمتغير x_5^* (عدد الحالات المستفيدة) على المتغير التابع y_1^* ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة سالبة بين عدد الحالات المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية ونسبة الفقر وفق المفهوم الدولي ويفسر ذلك بوجود اثر المساعدات التي تقدمها الوزارة ولكنه لا يرقى للدرجة المطلوبة في التخفيف من نسبة الفقر لتركيز هذه المساعدات على الدور الاغااثي وليس الانمائي وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عمر عبد الرازق ونائل

موسى حول تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر لعام 2001.

6- اختبار الفرضية السادسة:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_6^* .

يشير النموذج إلى أن قيمة $t = 11.11$ وقيمة $sig=0.000$ ، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر موجب للمتغير x_6^* على المتغير التابع y_1^* ، وهذا يختلف مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة سالبة بين عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية ونسبة الفقر وفق المفهوم الدولي، ويمكن تفسير ذلك أن عدد الجمعيات الخيرية هي جزء من ظاهرة الفقر ووسيلة أساسية لعلاج الفقر، حيث تتزايد مع تزايد الفقر كما تشير نتائج النموذج إلى الدور السلبي لهذه الجمعيات في علاج الفقر، وذلك لأن المساعدات التي تقدمها هذه الجمعيات هي مساعدات إغاثية وليست انمائية تحاول تأهيل الفقراء ولا تكفي لسد احتياجاتهم، كما لا تحرص على التخفيف من حدة الفقر، فالفقير يبقى فقيراً، رغم حصوله على هذه المساعدات، أما الأثر الموجب للجمعيات الخيرية على نسب الفقر فيمكن تفسيره بتزايد عدد الفقراء الذين يحصلون على المساعدات من هذه الجمعيات التي يلاحظ تزايد عددها في الفترة الأخيرة التي صاحبت سنوات الحصار مقارنة بالسنوات الماضية واعتقد أنه طبقاً للظروف المالية في غزة فإن هذه الإشارة منطقية حيث جاء هذه المتغير في المرتبة الثانية من حه الأهمية والتأثير على نسبة الفقر، وقد اتفقت هذه التنمية مع دراسة حول الفقر في فلسطين دراسة حالات.

7- اختبار الفرضية السابعة:

H_A : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين y_1^* و x_7^* .

يشير النموذج إلى أن قيمة $t = 7.38$ وقيمة $sig=0.000$ ، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود أثر موجب للمتغير x_7^* (حالة الحصار) على المتغير التابع y_1^* ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة موجبة بين حالة الحصار ونسب الفقر وفق المفهوم الدولي ويمكن تفسير ذلك أن الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة عمل على زيادة نسبة الفقر فيه حيث أدى

إلى زيادة نسب البطالة وتوقف كثير من لامصانع والشركات مما فاقم من عدد الفقراء ولكن ارادة التحدي عند الشعب الفلسطيني خفت من آثاره.

4- ترتيب المتغيرات المستقلة حسب الأهمية والأكثر تأثيراً:

جدول (6-3)

ترتيب المتغيرات المستقلة حسب أهميتها

المتغير المستقل	قيمة (t) المطلقة
نسبة التغير في المستوى العام للأسعار (x_3^*)	20.29
عدد الجمعيات المسجلة في وزارة الداخلية (x_6^*)	11.11
نسبة الأمية (x_4^*)	-8.9
إجمالي الناتج المحلي (x_1^*)	-7.6
الحصار (x_7^*)	7.38
الحالات المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية (x_5^*)	-2.04

حيث يظهر الجدول بأن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على نسب الفقر حسب قيمة T المطلقة هو نسبة التغير في المستوى العام للأسعار (x_3^*)، وأن المتغير الحالات المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية (x_5^*) كان أقل المتغيرات المستقلة تأثيراً. ويفسر ذلك إلى أن الارتفاع السنوي في الأسعار ساهم في تزايد الفقر وخاصة في بداية سنوات الحصار التي شهدت ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار. أما الحالات المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية فقد جاءت أقل تأثيراً لتعبر عن الدور الاغاثي الذي تمارسه وزارة الشؤون الاجتماعية وضعف دورها الانمائي في تقديم المساعدات وتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر.

5- التحقق من شروط فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

أولاً: عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك من خلال طريقتين:

الطريقة الأولى: وذلك باستخدام اختبار داربين واتسون DW.

حيث تشير نتائج نموذج الانحدار أن قيمة DW المحسوبة = 2.008، وقيمة DW

الجدولية فكانت:

$$1.55 = d_l$$

$$1.80 = d_u$$

مما يعني أن قيمة DW المحسوبة أكبر من قيمة d_u وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى.

الطريقة الثانية: اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

كانت قيمة $(NR^2) = 0.005$ ، وقيمة $sig = 0.9974$ وهي أكبر من 5 %، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً: ثبات وتجانس التباين:

وذلك من خلال طريقتين:

الطريقة الأولى: اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey):

كانت قيمة $(NR^2) = 3.588$ ، وقيمة $sig = 0.7322$ وهي أكبر من 5 %، مما يدل على أن النموذج يحقق فرضية تجانس التباين.

الطريقة الثانية: اختبار (White Test):

كانت قيمة $(NR^2) = 8.8742$ ، وقيمة $sig = 0.2618$ وهي أكبر من 5 %، مما يدل على أن النموذج يحقق فرضية تجانس التباين.

ثالثاً: عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة:

وذلك عن طريق (VIF) وجدول 4-6 يوضح قيمة vif لكل المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الانحدار المتعدد:

جدول (4-6)
قيمة (VIF) للمتغيرات المستقلة

Variable	Centered VIF
D(X1)	2.673162
D(X3)	4.182912
D(X4)	1.834311
D(X5)	4.176529
D(X6)	3.642116
D(X7)	4.965094
AR(1)	1.004708

واضح من الجدول أن كل قيمة من قيم VIF أقل من 5 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

رابعاً: التوزيع الطبيعي للبواقي:

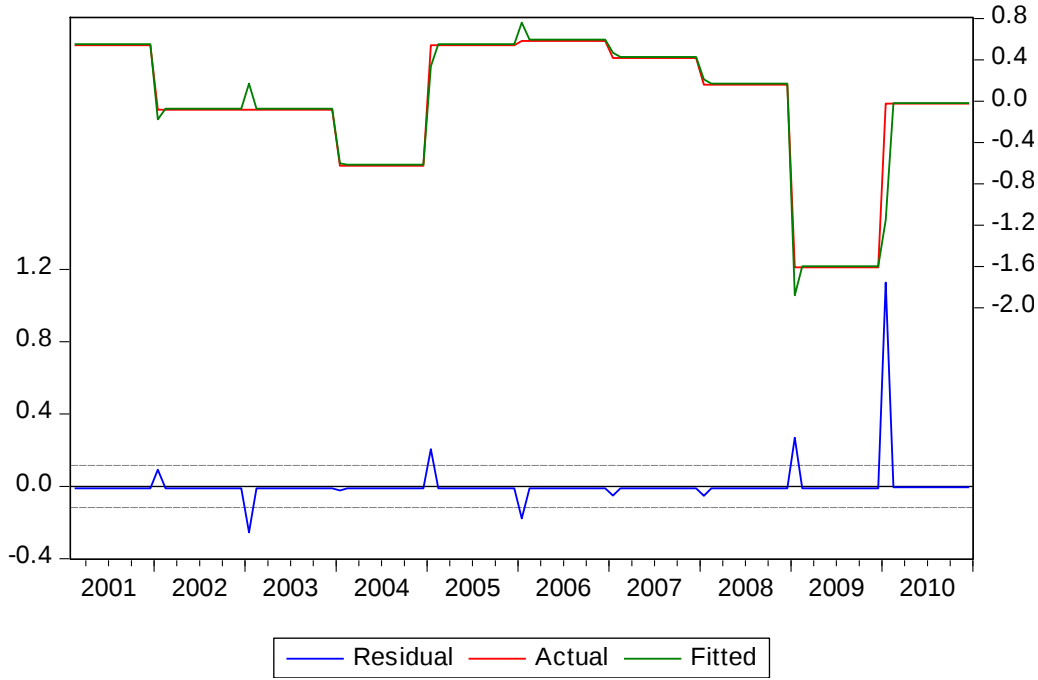
وحيث أن $n = 121$ حيث n عدد المشاهدات بعد تحويلها إلى بيانات شهرية مما تتطلب خصم 11 مشاهدة من العدد الكلي للمشاهدات 132 ليصبح العدد 121 مشاهدة وهي أكبر من 30 وبالتالي حسب نظرية النهاية المركزية فإن توزيع البواقي يقترب من التوزيع الطبيعي وبذلك تعتبر هذه الفرضية لها أقل أهمية في حالة أحجام العينة الكبيرة وهذا متحقق في البيانات المستخدمة لدراسة الحالة.

6- الرسم البياني بين القيم الفعلية والمقدرة والبواقي:

والشكل التالي يوضح العلاقة البيانية بين القيم الفعلية والمقدرة والبواقي

شكل (1-6)

(العلاقة البيانية بين القيم الفعلية والمقدرة والبواقي)



واضح من الشكل البياني أن هناك تقارب بين القيم الفعلية والمقدرة وهذا يدل على جودة نموذج الانحدار المتعدد المقدر.

كما أن معظم البواقي تقع ضمن انحرافين معياريين عن الوسط الحسابي وأن هناك نسبة خطأ أقل من 5%، مما يدل على أن توزيع البواقي توزيع طبيعي ليؤكد على جودة وصلاحيّة نموذج الانحدار السابق للتقدير حيث حقق هذا النموذج جميع فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ثانياً: معادلة انحدار نسبة الفقر وفق نمط الاستهلاك وفق المعايير الاسلامية (y_2) على المتغيرات المستقلة التي شملتها دراسة الحالة:

لتصبح المعادلة التقديرية حسب هذا النموذج الخطي المتعدد وذلك بعد حذف المتغير (x_2) (نسبة البطالة) من النموذج لأنه غير دال وغير مؤثر في الظاهرة.

$$y_2^* = \beta_{02}^* + \beta_{12}^*x_1^* + \beta_{33}^*x_3^* + \beta_{44}^*x_4^* + \beta_{55}^*x_5^* + \beta_{66}^*x_6^* + \beta_{77}^*x_7^* + e \dots \dots (2)$$

حيث تمثل:

$$y_2^* = D(y_2) = y_{2it} - py_{2it-1}$$

$$\beta_{02}^* = C(1 - p)$$

$$x_1^* = D(x_1) = x_{1it} - px_{1it-1}$$

$$x_3^* = D(x_3) = x_{3it} - px_{3it-1}$$

$$x_4^* = D(x_4) = x_{4it} - px_{4it-1}$$

$$x_5^* = D(x_5) = x_{5it} - px_{5it-1}$$

$$x_6^* = D(x_6) = x_{6it} - px_{6it-1}$$

$$x_7^* = D(x_7) = x_{7it} - px_{7it-1}$$

$$p = 0.9982$$

e = حد الخطأ العشوائي

جدول (5-6)

تحليل الانحدار المتعدد للمتغير التابع (نسبة الفقر وفق المفهوم الاسلامي)

Dependent Variable: D(Y2)

Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.311365	92.21590	0.057597	0.9542
D(X1)	-0.024132	0.002981	-8.094271	0.0000
D(X3)	1.983814	0.096567	20.54349	0.0000
D(X4)	-13.27914	1.444649	-9.191947	0.0000
D(X5)	-0.000498	0.000207	-2.402376	0.0179
D(X6)	0.081583	0.007101	11.48843	0.0000
D(X7)	15.55689	2.117683	7.346182	0.0000
AR(1)	0.998242	0.026739	37.33245	0.0000
R-squared	0.969655			
Adjusted R-squared	0.967742	Durbin-Watson stat	2.015879	
F-statistic	506.7112			
Prob(F-statistic)	0.000000			

يمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$\begin{aligned} y_{2it} - 0.9982y_{2it-1} &= 0.009 - 0.0241(x_{1it} - 0.9982x_{1it-1}) \\ &+ 1.983(x_{3it} - 0.9982x_{3it-1}) - 13.279(x_{4it} - 0.9982x_{4it-1}) \\ &- 0.0004(x_{5it} - 0.9982x_{5it-1}) + 0.0815(x_{6it} - 0.9982x_{6it-1}) \\ &+ 15.556(x_{7it} - 0.9982x_{7it-1}) \end{aligned}$$

1- قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared):

بلغت هذه القيمة 96.77 % مما يشير إلى أن 96.77 % من التغير في المتغير التابع y_2^* تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت في معادلة الانحدار والنسبة الباقية 3.33 % تعود إلى عوامل أخرى ضعيفة الأثر.

وقد جاء هذا النموذج بنفس نتائج نموذج الانحدار للمتغير التابع y_1^* من حيث جودة النموذج وقدرته على التنبؤ واختبار الفرضيات المختلفة ومدى تحقق فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والارتباط الخطي بين المتغيرات وتحقيق التوزيع الطبيعي للبيانات والبواقي وثبات وتجانس التباين والملحق رقم (2) يوضح ذلك.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثامنة:

H_A : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي نسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي والدولي.

ويمكن استخدام اختبار t للفرضية الثامنة من خلال المقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيم t الجدولية.

وقد بلغت قيمة t المحسوبة -9.436 بينما بلغت قيمة t الجدولية 1.9719 مما يعني قبول الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية وقد جاءت هذه الفروق لصالح نسبة الفقر وفق المفهوم الإسلامي لتعطي دلالة على تكريم الاسلام للانسان وتوفير احتياجات أفضل لتحقيق العيش الكريم له مصداقاً لقوله تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا"، الاسراء آية 70.

الفصل السابع النتائج والتوصيات

1-7 النتائج

2-7 التوصيات

1-7 النتائج

لقد أكدت الدراسة التطبيقية علي النتائج التالية:

1. ساهم ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات بشكل عام والتغير السنوي فيها بشكل خاص في التأثير على ظاهرة الفقر حيث أظهرت دراسة الحالة إلى أنه أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على ظاهرة الفقر لما يسببه من انخفاض وتراجع القوة الشرائية لدخول الفقراء وخاصة في سنوات الحصار الأولى و انخفاض القوة الشرائية لحجم المساعدات النقدية التي يتلقونها من وزارة الشؤون الاجتماعية رغم عدم مساهمة هذه المساعدات بشكل فعال في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة.
2. لقد ساهمت أعداد الجمعيات الخيرية المرخص لها من وزارة الداخلية في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة إلي حد ما في الوقت الذي لم تقم الوزارة بحل أيا من هذه الجمعيات في السنوات الأخيرة التي صاحبت سنوات الحصار مقارنة بالسنوات الماضية عندما كانت بعض هذه الجمعيات ملاحقة من قبل السلطة الفلسطينية، وقد جاءت نتائج الدراسة بعلاقة طردية مع نسب الفقر بسبب تزايد أعداد هذه الجمعيات مع تزايد نسب الفقر، حيث تعتبر هذه الجمعيات وسيلة أساسية لعلاج الفقر وجزء من ظاهرة الفقر، وقد شكلت هذه الظاهرة عامل مهم في تزايد حدة الفقر في قطاع غزة بسبب تركيزها على المساعدات الانمائية وضعف قدرتها على تأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة فقرهم من خلال تبني برامج تنموية للمساعدات.
3. إن تزايد نسبة الأمية بين أفراد المجتمع الفلسطيني ساهم في التخفيف من حدة الفقر في قطاع غزة، بسبب قيام غير المتعلمين بالالتحاق بفرص عمل في الحرف المختلفة والأعمال الحرة بالرغم من أن التعليم الجامعي أصبح وسيلة لدى الكثير للالتحاق بالوظائف الحكومية وغير الحكومية، كما أن وجود عدد متزايد من الخريجين الجامعيين ساهم في زيادة معدلات الفقر في قطاع غزة نتيجة عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني علي استيعاب هذه الإعداد وجعل كثير من الأفراد والأسر الفلسطينية يضافون إلي إحصائيات الفقر في قطاع غزة.
4. ساهمت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات في التخفيف من حدة الفقر حيث جاء هذا المتغير في المرتبة الرابعة من بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الفقر وهي مرتبة مترراجعة بسبب عدم الاستغلال الجيد للموارد الاقتصادية في قطاع غزة والحصار المفروض عليه ومنع دخول المواد الخام اللازمة للنشاطات

الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة من القطاع الزراعي والخدمات والصناعي والتجاري.

5. ينتشر الفقر في قطاع غزة بشكل متسارع وواسع نتيجة للممارسات الإسرائيلية في الإغلاق والحصار والذي أدى إلى فقدان كثير من الناس أعمالهم نتيجة توقف دخول المواد الأولية اللازمة لاستمرار أعمالهم وتوقف مشاريعهم، وقد أظهرت نتائج دراسة الحالة إلى أن الحصار المفروض على قطاع غزة كان ذا تأثير معنوي على نسب الفقر في قطاع غزة ورغم ذلك استطاع الشعب الفلسطيني الذي يمتلك إرادة التحدي ولم يستسلم أمام إجراءات الحصار، استطاع تحويل الحصار إلى حافز للإنتاج والعمل بمعنى أنه حول التحدي إلى فرص خففت من تأثير الحصار على تزايد نسب الفقر في قطاع غزة، وقد جاء الحصار الاقتصادي في المرتبة الخامسة من بين المتغيرات المستقلة في التأثير على الفقر في قطاع غزة، حيث أن إرادة التحدي للشعب الفلسطيني خففت من تأثير الحصار.

6. بالنسبة للحالات المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية هي جزء من ظاهرة الفقر وتستفيد من الوزارة كونها تعاني من الفقر ومع ازدياد الظاهرة تزداد الأسر المستفيدة من برنامج المعونات المقدمة من الوزارة، الأمر الذي ساهم في تخفيف حدة الفقر في قطاع غزة إلى حد قليل، حيث أنها جاءت في المرتبة الأخيرة من بين المتغيرات المستقلة مما يعطي مؤشر على ضعف دور وزارة الشؤون الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر، نتيجة التركيز على المساعدات الاغاثية وليس الانمائية.

7. أظهرت الدراسة أن نسبة البطالة لم تكن لها تأثير معنوي على نسب الفقر في قطاع غزة، بسبب دخول متغيرات مستقلة ذات تأثير أقوى من نسبة البطالة في النموذج المتعدد مع العلم أن نسبة البطالة كان لها تأثير واضح على الفقر في حالة النموذج البسيط.

8. أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتشخيص مشكلة الفقر وفق المعايير الإسلامية تختلف عن المعايير الدولية فالاسلام يقرر احتياجات إضافية مثل التعليم فوق الأساسي والزواج والحج لم تأخذها المعايير الدولية بالاعتبار، مما يدل على تكريم الانسان وتوفير حياة طيبة أكثر مما جاءت به الأنظمة الوضعية.

2-7 التوصيات

1. العمل على تحقيق استقرار في أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية التي يحتاجها الفقراء بالدرجة الأولى، وضرورة قيام الحكومة بتوفيرها في حالة وجود نقص فيها.
2. قيام وزارة المالية باتخاذ سياسات مالية نقشفية تؤدي إلى تخفيض نسب التضخم الاقتصادي، بحيث يقع تأثير هذه السياسة على أصحاب الدخل المرتفعة (الأغنياء) دون أحداث أي ضرر اقتصادي لشريحة الفقراء، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل بما يحقق العدالة بين الطبقات والشرائح المختلفة في المجتمع.
3. زيادة اهتمام الجمعيات الخيرية المسجلة في وزارة الداخلية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر وليس مجرد الاكتفاء بتقديم المساعدات الإغاثية وهذا يتطلب منها إعداد خطة من أجل تقديم المساعدات التي توفر مشاريع اقتصادية للفقراء، والتواصل مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتقديم البيانات عن الفقراء الذين يحصلون على مساعدات من هذه الجمعيات.
4. ضرورة قيام وزارة الداخلية بتزويد الجمعيات بجميع المعلومات عن حالة الفقراء المستحقين فعلاً للمساعدات وتحديث بيانات هذه الجمعيات من خلال التعاون المشترك معها، والاهتمام بفئة الفقراء الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف.
5. السعي لفتح سوق العمل للخريجين الفلسطينيين في الخارج في ظل عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب العمالة الفلسطينية مما يساهم في تخفيف معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة.
6. الاهتمام بتوفير الاحتياجات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي، لماله من قدرة في استيعاب عدد كبير من عاطلين عن العمل، وتحقيق زيادة ملموسة في إجمالي الناتج المحلي لقطاع غزة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الأعباء عن الفقراء.
7. مطالبة العالم وأصحاب الضمانات الحية العمل على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ومحاسبة الاحتلال ومحاكمة المسؤولين فيه على الجرائم التي ارتكبوها بحق الفلسطينيين والسماح بدخول المواد الأولية وخروج المنتجات النهائية من السلع والخدمات إلى العالم.
8. الاهتمام بإحداث تنمية بشرية مستدامة لتوفر الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة وذلك بإنشاء صندوق مشترك لتعزيز التنسيق بين كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية التي تقدم برامج للفقراء.

9. إظهار وإبراز نظرة الإسلام المتكاملة عن الفقر وأنه في ظل توفر الموارد المالية في الدولة الإسلامية تم إعطاء الفقير كل ما يحتاجه لتوفير حد الكفاية له.
10. وأخيراً يوصي الباحث بضرورة توجيه المزيد من الجهود من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي، لكشف وإبراز مضامين هذا الاقتصاد كشافاً جوهرياً والاهتمام بالجانب التطبيقي ليتم حل العديد من المشاكل الاقتصادية المعاصرة حلاً ينسجم مع قواعد الشريعة الإسلامية، الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات لتسليط الضوء على مواضيع الاقتصاد الإسلامي وتوعية الناس بمبادئه وموضوعاته.

المصادر والمراجع

- أولاً: القرآن الكريم.
- ثانياً: المصادر العربية:
- 1. ابن القيم الجوزية، مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين، 456 دار النشر - بجوار دار الأزهر - مصر.
- 2. أبو يوسف، القاضي، كتاب الخراج.
- 3. أبي عبيد: الأموال ، تحقيق محمد هراس ، دار الفكر ، ط1، القاهرة، 1981.
- 4. أسامة، عمرو: الفقر دراسة وتطبيق، ورقة عمل 1999
- 5. الاسكوا، 1999م، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر - جامعة النجاح الوطنية
- 6. الأمم المتحدة، أثر سياسات الاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية على الفقر، 1997م.
- 7. الأمم المتحدة، اثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية علي الفقر ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1997م.
- 8. الأمم المتحدة، برنامج التعليم المفتوح، 1992.
- 9. باقر، محمد حسين : قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية كغربي آسيا - الأمم المتحدة . سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) 1996
- 10. بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، الاقتصاد الإسلامي، 1980.
- 11. بخاري وعبلة : تنمية وتخطيط ، عرض محاضرات بوربونت، 2009
- 12. البخاري: أبو عبد الله محمد ابن اسماعيل ابن إبراهيم، صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.
- 13. البكوش، الطيب : الفقر وحقوق الإنسان ،جامعة بيرزيت،مركز دراسات التنمية، 2008
- 14. بول، سام ويلسون، ووليام نودهاوس : ط15. ترجمة هشام عبد الله. الأهلية للنشر والتوزيع
- 15. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009 - 2010 ، الفقر في الأراضي الفلسطينية.
- 16. الجزيري، الشيخ عبد الرحمن، الفقه على المذاهب الأربع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، بدون تأريخ.
- 17. الجمل، احمد: البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع 2008

18. جميل هلال، الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه 1997، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا .
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد السكاني في الأراضي الفلسطينية (97- 2007) رام الله - فلسطين.
20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010 ، تقديرات الفقر المعدلة ، تقرير صحفي.
21. الجوزية، ابن القيم، مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين، دار النشر بجوار الأزهر-مصر-بدون تأريخ.
22. حمزة، كريم: الفقر- تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي،بيت الحكمة-بغداد،2002
23. حوي، سعيد: دراسات منهجية هادفة حول الأصول الثلاثة. الله،الرسول،الإسلام،دارا لكتب العلمية للنشر 1979
24. خليل، سامي: نظرية الاقتصاد الكلي ، دار الكتب ، الكويت ، 1994
25. دنيا، شوقي: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، ط أولى 1979
26. الدوسري، منير، ورقة عمل 1999
27. رضوان شعبان و سامية البطمة، أبعاد الفقر في الضفة الغربية و قطاع غزة، مارس، 1995م).
28. رضوان شعبان، مستويات المعيشة في الضفة الغربية و قطاع غزة (مارس، 1997م).
29. سراج، إسماعيل ويوسف، محسن: الفقر والأزمات الاقتصادية . سلسلة كتيبات بن خلدون للدراسات الإنمائية (4) 1997م
30. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، 2005
31. عبد الرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.
32. عبد العزيز، أمير: فقه الكتاب والسنة. مج1. دار السلام للنشر والتوزيع 1999
33. عبد الغني، كمال: الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية-2004
34. عجمية، عبد العزيز وآخرون: التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية) ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية2006
35. عطوي، فوزي: الاقتصاد والمال في التشريع الإسلامي والنظم الوضعية- المكتب التجاري-بيروت، 1988

36. عطية، عبد القادر: اتجاهات حديثة في التنمية.الدار الجامعية للنشر 2000م.
37. عطية، عبد القادر: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية - الاسكندرية - مصر - 2005م.
38. عمر عبد الرزاق و نائل موسى، تقييم خطط التنمية الفلسطينية و برامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر (ماس،2001).
39. عمر، محمد: الذنوب والعقوبات الاقتصادية، مركز صالح كامل، 2003
40. عنبر، محمود: الإعجاز التشريعي في علاج مشكلة الفقر من منظور قرآني: رسالة ماجستير- الجامعة الإسلامية - فلسطين 2000م
41. الغزالي، الإمام أبي حامد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، 1982.
42. الفارس، عبد الرزاق: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 2001
43. الفقر في الأراضي الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 1998م .
44. القرضاوي، يوسف : دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، بحث مقدم للمؤتمر الأول للاقتصاد الاسلامي - السعودية.
45. القرضاوي، يوسف : فقه الزكاة ، ج2 / 548
46. القرضاوي، يوسف : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، دار العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - 1986
47. القرضاوي، يوسف: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1995.
48. القرطبي، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، ط4، 1978.
49. القشيري، الإمام مسلم- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تأريخ.
50. كريم، كريمة: دراسات في الفقر والعولمة،المجلس الأعلى للثقافة-مصر 2005.
51. اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر، تقرير الفقر، فلسطين، 1998.
52. لسان العرب، ج5:ص3444
53. مجموعة البنك الدولي، 2001.
54. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ط2، دار الفكر، بيروت.
55. المعهد العربي للتخطيط : الفقر مؤشرات القياس والسياسات - الكويت ، 2002.
56. مقداد، محمد وزياد: مبادئ الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار المقداد للطباعة - غزة- فلسطين 2011م.

57. هديل القزاز و نادر سعيد، الفقر في فلسطين دراسة حالات، برنامج دراسات التنمية، 1997.

58. هيكمل، عبد العزيز: مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر -بيروت 1992م.

المراجع الأجنبية :

1. Campbell – and Stanley –1993–economics principles problem
2. Debragray, 1998, P26.
3. World development 2000–2001–altacking poverty– published for the world bank

مواقع الكترونية

1. www.worldbank.com 2003
2. www.masrawy.news.com 2003
3. www.albr.org –books–bno28 2003
4. www.arabynet.com 2003
5. www.islamonlin.net
6. www.ahewar.org
7. www.globalhs.org

الملاحق

الملاحق

جدول 1: نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، 2009

Table 1: Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Consumption Patterns, 2009

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Palestinian Territory	100.0	13.7	100.0	2.3	100.0	6.3	100.0	26.2	الأراضي الفلسطينية
West Bank	42.2	9.1	35.6	1.4	41.4	4.2	47.3	19.4	الضفة الغربية
Gaza Strip	57.8	21.9	64.4	3.8	58.6	10.1	52.7	38.3	قطاع غزة
Locality Type									نوع التجمع السكاني
Urban	73.8	13.8	75.6	2.2	73.9	6.3	73.2	26.2	حضر
Rural	16.3	13.0	16.9	2.5	17.3	6.5	17.5	26.6	ريف
Refugee camp	9.8	14.4	7.5	2.1	8.8	6.3	9.3	26.2	مخيم
Household Size									حجم الأسرة
1	0.2	4.6	0.0	0.6	0.0	2.3	0.2	11.7	1
2-3	3.3	6.7	0.5	0.9	1.3	2.7	3.0	11.6	3-2
4-5	11.1	8.0	3.2	1.1	6.9	3.7	13.0	17.9	5-4
6-7	22.9	10.4	10.7	1.4	17.7	4.7	24.9	21.7	7-6
8-9	29.6	15.8	24.8	2.7	29.0	7.4	29.6	30.3	9-8
10+	32.9	25.1	60.7	4.8	45.1	12.0	29.3	42.8	+10
Number of Children									عدد الأطفال في الأسرة
0	8.0	11.7	4.7	1.7	5.7	4.9	7.5	20.9	0
1-2	15.7	10.1	12.2	1.6	13.7	4.5	15.7	19.3	2-1
3-4	25.0	10.2	22.0	1.5	24.8	4.9	30.1	23.4	4-3
5-6	32.8	18.1	27.9	2.9	30.6	7.9	28.3	29.9	6-5
7-8	12.2	21.6	13.9	4.1	14.0	10.8	12.2	41.4	8-7
+9	6.3	29.2	19.3	7.2	11.2	15.9	6.2	54.8	+9
Sex of Head of Household									جنس رب الأسرة
Male	94.5	13.7	95.9	2.3	95.6	6.4	95.1	26.5	ذكر
Female	5.5	13.3	4.1	2.3	4.4	6.0	4.9	22.5	أنثى

جدول 1 (تابع): نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، 2009

Table 1 (Cont): Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Consumption Patterns, 2009

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Refugee Status of Head of Household									حالة اللجوء لرب الأسرة
Refugee	52.7	16.9	57.6	3.0	54.0	7.9	50.0	30.6	لاجئ
Non-refugee	47.3	11.4	42.4	1.7	46.0	5.2	50.0	23.0	غير لاجئ
Labor Force Participation of Head of Household									مشاركة رب الأسرة بقوة العمل
Employed (in labor force)	55.0	10.3	49.0	1.6	54.0	4.8	59.6	21.3	مشتغل (داخل القوى العاملة)
Un-employed (in labor force)	25.2	30.9	27.6	5.8	25.2	14.4	22.0	51.5	متعطل (داخل القوى العاملة)
Outside labor force	19.8	17.6	23.4	2.8	20.7	7.9	18.4	31.3	خارج القوى العاملة
Main source of Income									المصدر الرئيسي للدخل
Agriculture	5.6	20.5	4.7	3.5	5.2	9.3	5.8	40.6	الزراعة
Other household business	10.1	9.4	12.5	1.2	10.7	4.1	11.5	20.3	مشاريع أخرى للأسرة
Wages and salaries-Public sector	11.6	9.8	10.2	1.3	11.3	4.2	12.1	19.6	أجور ورواتب من القطاع العام
Wages and salaries-Private sector	33.3	17.2	33.1	2.7	32.2	7.6	30.1	29.7	أجور ورواتب من القطاع الخاص
Wages and salaries-Israeli sector	5.7	6.0	6.5	1.0	7.5	3.3	8.1	16.4	أجور ورواتب من القطاع الإسرائيلي
Wages and salaries-International Organizations	4.2	20.0	4.0	3.8	4.2	9.6	3.5	32.1	أجور ورواتب من هيئات دولية
Transfers\ aid	28.5	19.0	28.0	3.6	27.9	9.3	27.8	35.5	تحويلات / مساعدات
Other sources	1.0	7.4	0.9	1.8	1.0	4.1	1.1	16.0	مصادر أخرى

جدول 2: نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لدخل الأسرة الشهري، 2009

Table 2: Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Income, 2009

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Palestinian Territory	100.0	38.2	100.0	13.0	100.0	22.1	100.0	51.2	الأراضي الفلسطينية
West Bank	44.8	26.8	27.7	6.4	37.9	13.6	51.0	40.9	الضفة الغربية
Gaza Strip	55.2	58.2	72.3	24.5	62.1	36.9	49.0	69.3	قطاع غزة
Locality Type									نوع التجمع السكاني
Urban	75.6	39.3	79.8	13.8	76.8	22.9	73.5	51.2	حضر
Rural	13.9	30.6	10.3	8.5	12.7	16.6	15.9	47.0	ريف
Refugee camp	10.5	43.1	9.9	14.9	10.5	25.2	10.7	58.3	مخيم
Household Size									حجم الأسرة
1	0.5	38.0	0.0	10.0	0.1	19.6	0.5	51.1	1
2-3	4.7	27.1	0.9	8.4	2.1	15.0	4.5	34.3	3-2
4-5	14.3	28.7	5.5	9.1	9.2	16.0	14.1	37.9	5-4
6-7	27.4	34.8	16.8	10.9	22.8	19.5	28.3	48.0	7-6
8-9	29.9	44.4	30.8	15.7	31.9	26.1	30.1	59.9	9-8
10+	23.1	49.3	46.1	18.3	33.9	29.6	22.5	64.1	+10
Number of Children									عدد الأطفال في الأسرة
0	7.0	28.5	4.1	9.4	5.0	16.3	7.0	38.3	0
1-2	17.7	31.7	12.9	9.6	15.2	17.4	17.9	42.9	2-1
3-4	31.2	35.4	27.7	11.6	30.2	20.4	33.1	50.3	4-3
5-6	30.5	46.9	32.3	16.2	31.7	27.0	28.9	59.5	6-5
7-8	10.1	50.0	12.3	18.2	11.5	29.4	9.4	62.3	8-7
9+	3.4	43.9	10.8	22.5	6.4	32.1	3.6	62.8	+9
Sex of Head of Household									جنس رب الأسرة
Male	94.0	38.1	96.4	13.0	95.6	22.0	94.0	51.0	ذكر
Female	6.0	39.8	3.6	12.8	4.4	22.4	6.0	53.9	أنثى

Table 2 (Cont): Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Income, 2009

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Refugee Status of Head of Household									حالة اللجوء لرأس الأسرة
Refugee	51.1	45.4	57.4	16.8	54.0	27.2	49.2	58.7	لاجئ
Non-refugee	48.9	32.7	42.6	10.1	46.0	18.2	50.8	45.5	غير لاجئ
Labor Force Participation of Head of Household									مشاركة رب الأسرة بقوة العمل
Employed (in labor force)	59.4	30.9	46.7	9.0	54.6	16.9	63.7	44.4	مشتغل (داخل القوى العاملة)
Un-employed (in labor force)	21.5	73.5	32.4	34.3	26.1	48.6	17.5	80.0	متعطّل (داخل القوى العاملة)
Outside labor force	19.1	47.2	20.8	16.3	19.4	27.5	18.8	62.4	خارج القوى العاملة
Main source of Income									المصدر الرئيسي للدخل
Agriculture	4.5	45.8	3.6	13.3	4.1	24.8	4.2	57.6	الزراعة
Other household business	12.7	32.7	13.0	9.8	12.4	17.8	13.5	46.4	مشاريع أخرى للأسرة
Wages and salaries-Public sector	10.6	24.9	9.7	6.7	10.6	13.5	13.2	41.4	أجور ورواتب من القطاع العام
Wages and salaries-Private sector	32.6	46.6	31.8	15.1	32.0	26.1	30.2	57.9	أجور ورواتب من القطاع الخاص
Wages and salaries-Israeli sector	7.0	20.6	4.5	4.8	6.4	10.7	9.0	35.5	أجور ورواتب من القطاع الإسرائيلي
Wages and salaries-International Organizations	3.2	41.8	4.8	20.0	4.1	28.9	3.1	55.0	أجور ورواتب من هيئات دولية
Transfers\ aid	28.1	52.0	31.8	22.2	29.2	33.3	25.5	63.2	تحويلات / مساعدات
Other sources	1.3	28.4	0.8	7.8	1.1	15.0	1.3	37.7	مصادر أخرى

Table 3: Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Consumption Patterns, 2010

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Palestinian Territory	100.0	14.1	100.0	2.4	100.0	6.4	100.0	25.7	الأراضي الفلسطينية
West Bank	38.8	8.8	30.8	1.4	36.7	4.1	44.6	18.3	الضفة الغربية
Gaza Strip	61.2	23.0	69.2	3.9	63.3	10.3	55.4	38.0	قطاع غزة
Locality Type									نوع التجمع السكاني
Urban	75.8	14.6	76.7	2.5	75.5	6.7	73.3	25.8	حضر
Rural	14.9	12.1	12.6	1.7	13.8	5.1	14.8	21.9	ريف
Refugee camp	9.3	13.9	10.8	2.5	10.7	7.1	11.9	32.4	مخيم
Household Size									حجم الأسرة
1	0.2	5.9	0.0	0.6	0.0	2.3	0.3	11.4	1
2-3	2.4	5.3	0.4	0.7	1.1	2.5	3.4	13.9	3-2
4-5	7.9	5.8	2.3	0.9	5.0	2.8	10.4	14.1	5-4
6-7	21.7	10.2	10.0	1.5	16.0	4.5	23.0	19.8	7-6
8-9	29.1	16.4	22.3	2.7	27.6	7.5	29.8	30.5	9-8
10+	38.7	29.0	65.0	5.4	50.2	13.3	33.0	45.1	+10
Number of Children									عدد الأطفال في الأسرة
0	6.4	9.5	2.6	1.2	4.3	4.0	6.8	18.4	0
1-2	14.5	9.8	10.8	1.5	12.8	4.3	15.5	19.1	2-1
3-4	30.1	12.7	32.8	2.2	31.0	5.9	29.3	22.6	4-3
5-6	28.0	15.9	24.9	2.6	27.1	7.2	28.6	29.7	6-5
7-8	16.8	24.5	23.5	4.7	19.8	11.7	16.0	42.6	8-7
+9	4.3	32.0	5.4	4.7	5.0	13.1	3.9	52.0	+9
Sex of Head of Household									جنس رب الأسرة
Male	94.4	14.1	96.0	2.3	95.3	6.4	93.9	25.5	ذكر
Female	5.6	15.2	4.0	2.5	4.7	7.0	6.1	29.8	أنثى

Table 3 (Cont): Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Consumption Patterns, 2010

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Refugee Status of Head of Household									حالة اللجوء لرؤس الأسرة
Refugee	47.9	16.0	51.1	2.7	48.9	7.3	46.9	28.6	لاجئ
Non-refugee	52.1	12.7	48.9	2.1	51.1	5.8	53.1	23.6	غير لاجئ
Labor Force Participation of Head of Household									مشاركة رؤس الأسرة بقوة العمل
Employed (in labor force)	61.0	11.2	57.8	1.8	60.1	5.2	65.7	22.0	مشتغل (داخل القوى العاملة)
Un-employed (in labor force)	18.2	32.9	19.3	5.6	18.3	14.4	15.4	50.4	متعطل (داخل القوى العاملة)
Outside labor force	20.8	19.2	22.8	3.3	21.6	8.6	19.0	32.0	خارج القوى العاملة
Main source of Income									المصدر الرئيسي للدخل
Agriculture	3.6	15.4	3.3	2.1	3.7	6.8	4.1	32.0	الزراعة
Other household business	12.7	11.9	17.0	2.3	14.6	5.9	14.3	24.4	مشاريع أخرى للأسرة
Wages and salaries-Public sector	9.8	9.0	12.6	1.4	11.0	4.2	11.5	19.2	أجور ورواتب من القطاع العام
Wages and salaries-Private sector	36.8	18.1	33.3	3.1	35.3	8.3	34.6	31.1	أجور ورواتب من القطاع الخاص
Wages and salaries-Israeli sector	5.5	6.1	3.6	0.7	5.1	2.6	7.0	14.1	أجور ورواتب من القطاع الإسرائيلي
Wages and salaries-international Organizations	4.1	17.5	3.6	2.2	3.9	7.0	4.1	31.7	أجور ورواتب من هيئات دولية
Transfers\ aid	27.1	19.3	26.5	3.3	25.9	8.6	23.4	30.4	تحويلات / مساعدات
Other sources	0.5	4.3	0.2	0.6	0.4	2.3	1.1	15.8	مصادر أخرى

Table 4: Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Income, 2010

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	
	Contribution	Value	Contribution	Value	Contribution	Value	Contribution	Value	
Palestinian Territory	100.0	37.6	100.0	11.2	100.0	20.3	100.0	48.6	الأراضي الفلسطينية
West Bank	40.9	24.6	29.5	6.3	36.2	12.7	46.6	36.2	الضفة الغربية
Gaza Strip	59.1	59.2	70.5	19.3	63.8	32.9	53.4	69.3	قطاع غزة
Locality Type									نوع التجمع السكاني
Urban	74.7	38.4	77.8	11.6	75.7	20.8	73.2	48.7	حضر
Rural	13.0	28.1	11.1	7.9	12.4	15.0	14.5	40.5	ريف
Refugee camp	12.3	48.8	11.1	14.1	11.9	25.9	12.3	62.9	مخيم
Household Size									حجم الأسرة
1	0.5	32.6	0.0	7.8	0.1	15.9	0.5	42.9	1
2-3	4.1	24.3	0.8	7.3	1.9	13.3	4.4	33.7	3-2
4-5	12.5	24.5	4.3	6.5	8.0	13.0	14.4	36.7	5-4
6-7	25.0	31.4	15.8	9.1	20.7	16.7	25.7	41.8	7-6
8-9	29.2	43.6	28.4	13.2	30.1	23.7	29.0	56.2	9-8
10+	28.7	57.1	50.7	18.1	39.2	31.3	25.9	66.7	+10
Number of Children									عدد الأطفال في الأسرة
0	7.1	28.1	3.8	8.5	5.1	15.4	7.5	38.7	0
1-2	16.3	29.3	13.1	8.2	14.7	15.6	17.4	40.6	2-1
3-4	29.4	33.2	28.1	9.7	28.7	17.9	30.0	43.8	4-3
5-6	28.4	43.1	30.3	13.6	29.7	23.8	28.0	54.9	6-5
7-8	15.5	60.2	18.1	17.3	17.0	31.3	14.2	71.4	8-7
+9	3.3	65.2	6.5	21.6	4.9	36.5	2.9	74.3	+9
Sex of Head of Household									جنس رب الأسرة
Male	93.9	37.2	95.6	11.1	95.0	20.1	93.9	48.2	ذكر
Female	6.1	44.0	4.4	12.9	5.0	23.6	6.1	56.5	أنثى

Table 4(Cont): Poverty Rates Among Individuals According to Monthly Income, 2010

Selected Variables	الفقر المدقع Deep Poverty		شدة الفقر Poverty Severity		فجوة الفقر Poverty Gap		الفقر Poverty		المتغيرات المختارة
	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	المساهمة Contribution	القيمة Value	
Refugee Status of Head of Household									حالة اللجوء لرأس الأسرة
Refugee	50.1	44.6	53.6	13.6	51.3	24.1	48.0	55.3	لاجئ
Non-refugee	49.9	32.4	46.4	9.4	48.7	17.4	52.0	43.8	غير لاجئ
Labor Force Participation of Head of Household									مشاركة رب الأسرة بقوة العمل
Employed (in labor force)	65.7	32.1	52.9	8.3	60.2	16.3	68.9	43.6	مشتغل (داخل القوى العاملة)
Un-employed (in labor force)	15.7	75.5	22.5	29.1	18.9	45.6	13.1	81.5	متعطّل (داخل القوى العاملة)
Outside labor force	18.5	45.5	24.6	16.7	20.9	27.2	17.9	57.0	خارج القوى العاملة
Main source of Income									المصدر الرئيسي للدخل
Agriculture	4.2	47.6	4.1	14.3	4.2	24.9	3.8	56.3	الزراعة
Other household business	14.4	35.8	16.6	10.9	15.3	19.5	14.1	45.5	مشاريع أخرى للأسرة
Wages and salaries-Public sector	10.9	26.6	8.7	4.7	9.9	11.4	11.4	36.2	أجور ورواتب من القطاع العام
Wages and salaries-Private sector	35.5	46.5	34.2	14.1	34.7	25.3	34.7	58.9	أجور ورواتب من القطاع الخاص
Wages and salaries-Israeli sector	6.3	18.5	4.1	4.0	5.8	9.3	8.1	30.5	أجور ورواتب من القطاع الإسرائيلي
Wages and salaries-International Organizations	4.0	46.1	4.8	14.4	4.4	25.0	3.5	51.7	أجور ورواتب من هيئات دولية
Transfers\ aid	23.7	45.1	26.7	16.1	24.9	26.5	23.4	57.6	تحويلات / مساعدات
Other sources	1.0	23.0	0.9	9.0	1.0	14.3	1.0	27.7	مصادر أخرى

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغير التابع y_1^*

d(y1) c d(x1) d(x3) d(x4) d(x5) d(x6) d(x7) ar(1)

Estimation Command:

=====

LS D(Y1) C D(X1) D(X3) D(X4) D(X5) D(X6) D(X7) AR(1)

Estimation Equation:

=====

$D(Y1) = C(1) + C(2)*D(X1) + C(3)*D(X3) + C(4)*D(X4) + C(5)*D(X5) + C(6)*D(X6) + C(7)*D(X7) + [AR(1)=C(8)]$

Substituted Coefficients:

=====

$D(Y1) = 1.48492361516 - 0.0238727197568*D(X1) + 2.04192921434*D(X3) - 13.3999510294*D(X4) - 0.000441708695042*D(X5) + 0.0822432657991*D(X6) + 16.3101165711*D(X7) + [AR(1)=0.995419752146]$

Dependent Variable: D(Y1)

Method: Least Squares

Date: 06/08/12 Time: 11:48

Sample (adjusted): 2001M02 2010M12

Included observations: 119 after adjustments

Convergence achieved after 14 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.484924	13.89541	0.106864	0.9151
D(X1)	-0.023873	0.003109	-7.678485	0.0000
D(X3)	2.041929	0.100627	20.29215	0.0000
D(X4)	-13.39995	1.505542	-8.900420	0.0000
D(X5)	-0.000442	0.000216	-2.042123	0.0435
D(X6)	0.082243	0.007400	11.11321	0.0000
D(X7)	16.31012	2.208306	7.385805	0.0000
AR(1)	0.995420	0.027677	35.96622	0.0000
R-squared	0.969271	Mean dependent var	-0.023039	
Adjusted R-squared	0.967333	S.D. dependent var	0.644764	

S.E. of regression	0.116535	Akaike info criterion	-1.396387
Sum squared resid	1.507430	Schwarz criterion	-1.209555
Log likelihood	91.08501	Hannan-Quinn criter.	-1.320520
F-statistic	500.1694	Durbin-Watson stat	2.008294
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	1.00
-------------------	------

Variance Inflation Factors

Date: 06/08/12 Time: 11:50

Sample: 2000M01 2011M01

Included observations: 119

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	193.0825	35.49437	NA
D(X1)	9.67E-06	2.674940	2.673162
D(X3)	0.010126	4.183242	4.182912
D(X4)	2.266655	1.834317	1.834311
D(X5)	4.68E-08	4.182441	4.176529
D(X6)	5.48E-05	3.642942	3.642116
D(X7)	4.876614	4.965157	4.965094
AR(1)	0.000766	35.48943	1.004708

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

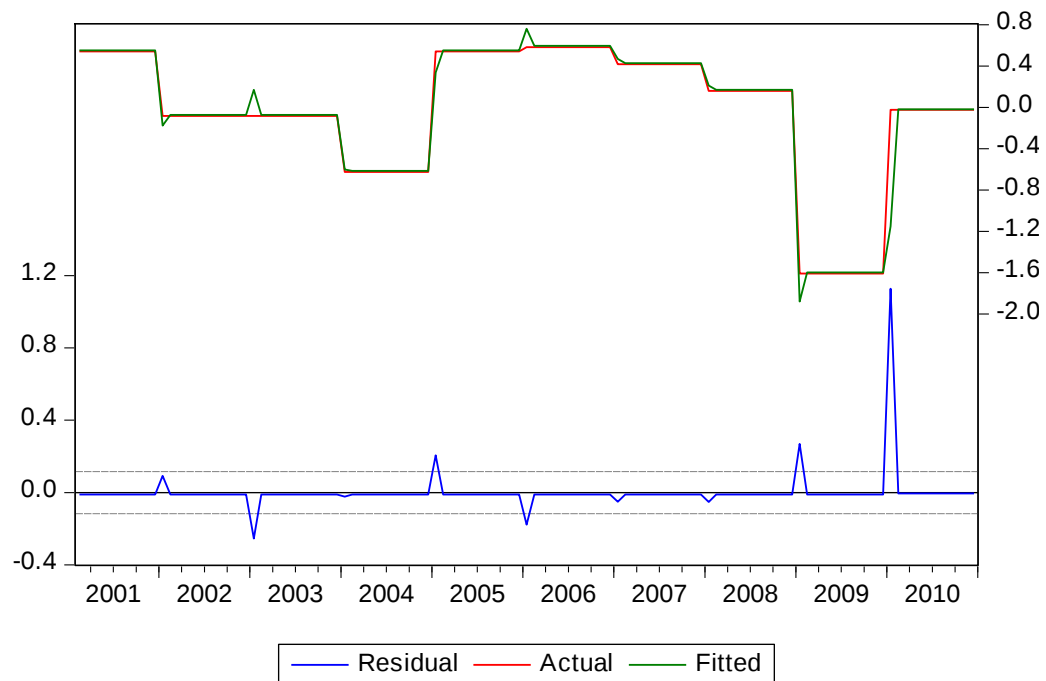
0.9976	Prob. F(2,109)	0.002355	F-statistic
0.9974	Prob. Chi-Square(2)	0.005141	Obs*R-squared

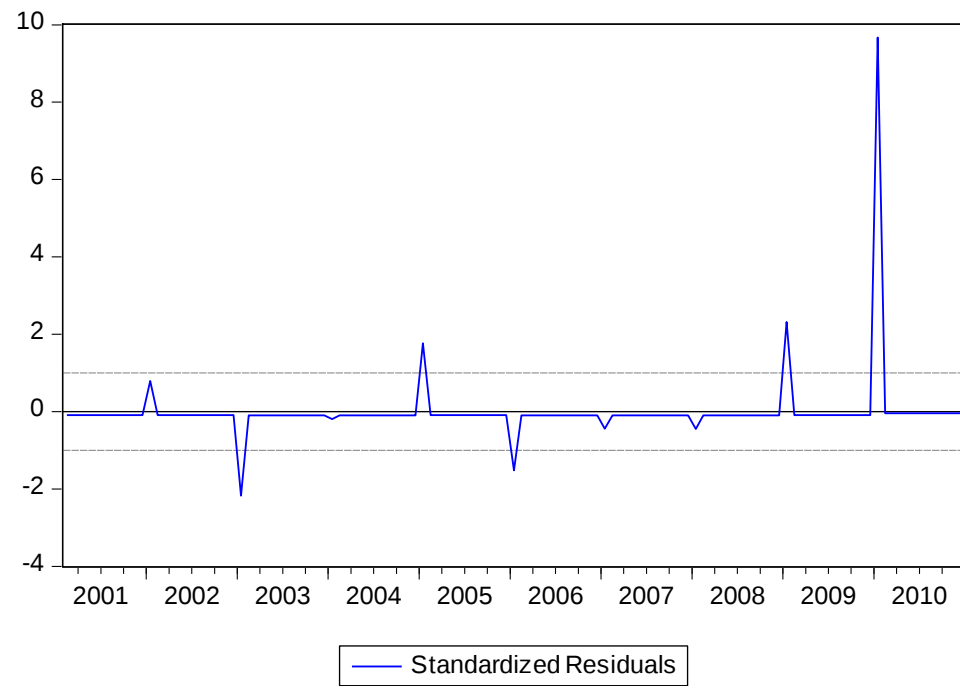
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.580415	Prob. F(6,112)	0.7453
Obs*R-squared	3.588567	Prob. Chi-Square(6)	0.7322
Scaled explained SS	131.3338	Prob. Chi-Square(6)	0.0000

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.277813	Prob. F(7,111)	0.2678
Obs*R-squared	8.874241	Prob. Chi-Square(7)	0.2618
Scaled explained SS	324.7781	Prob. Chi-Square(7)	0.0000





نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغير التابع y_2^*

d(y2) c d(x1) d(x2) d(x3) d(x4) d(x5) d(x6) d(x7) ar(1)

Dependent Variable: D(Y2)

Method: Least Squares

Date: 06/12/12 Time: 23:59

Sample (adjusted): 2001M02 2010M12

Included observations: 119 after adjustments

Convergence achieved after 24 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.311365	92.21590	0.057597	0.9542
D(X1)	-0.024132	0.002981	-8.094271	0.0000
D(X3)	1.983814	0.096567	20.54349	0.0000
D(X4)	-13.27914	1.444649	-9.191947	0.0000
D(X5)	-0.000498	0.000207	-2.402376	0.0179
D(X6)	0.081583	0.007101	11.48843	0.0000
D(X7)	15.55689	2.117683	7.346182	0.0000
AR(1)	0.998242	0.026739	37.33245	0.0000
R-squared	0.969655	Mean dependent var		0.005833
Adjusted R-squared	0.967742	S.D. dependent var		0.623296
S.E. of regression	0.111948	Akaike info criterion		-1.476711
Sum squared resid	1.391082	Schwarz criterion		-1.289879
Log likelihood	95.86429	Hannan-Quinn criter.		-1.400844
F-statistic	506.7112	Durbin-Watson stat		2.015879
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	1.00			

Variance Inflation Factors

Date: 06/13/12 Time: 00:00
Sample: 2000M01 2011M01
Included observations: 119

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	8503.772	249.4643	NA
D(X1)	8.89E-06	2.672346	2.670639
D(X3)	0.009325	4.186134	4.185812
D(X4)	2.087011	1.835186	1.834885
D(X5)	4.30E-08	4.177155	4.171601
D(X6)	5.04E-05	3.645319	3.644464
D(X7)	4.484583	4.961395	4.961386
AR(1)	0.000715	249.5043	1.004575

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.008485	Prob. F(2,109)	0.9916
Obs*R-squared	0.018524	Prob. Chi-Square(2)	0.9908

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.578950	Prob. F(6,112)	0.7464
Obs*R-squared	3.579780	Prob. Chi-Square(6)	0.7333
Scaled explained SS	130.7100	Prob. Chi-Square(6)	0.0000

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.270387	Prob. F(7,111)	0.2715
Obs*R-squared	8.826498	Prob. Chi-Square(7)	0.2654
Scaled explained SS	322.2855	Prob. Chi-Square(7)	0.0000

